إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية

الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

اسم الديوان: إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية
جمع وإعداد: منار حسين أبو النجا أحمد
التدقيق اللغوي: محمود البكري
تصميم الغلاف: وحيد محمد
الإخراج الداخلي: أحمد البسيوني
رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٢٩٤٠٤
الترقيم الدولي: ٩٧٨ - ٦٣٣ - ٨٢٥٤ - ١٠ - ٠

ش- حسن خطاب - قسم يوسف بيك - الزقازيق - الشرقية

01020439639

massar.pub1@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، ورقيًا أو إلكترونيًا، سواء بشكل كامل أو جزئي أو عرضه مجانًا عبر أي وسيلة وبأي شكل من الأشكال من دون الحصول على تصريح خطي من دار مسار للنشر.

كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

إطار مقترح
لإجراءات الرقابة الداخلية اللازم لضبط منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

دراسة تطبيقية على جامعة أسيوط

بحث أعدته

منار حسين أبو النجا أحمد

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهني في المحاسبة

إشراف

أ.د / طه زكريا عبد الرحمن أبو كريشه

رئيس قسم المحاسبة

محتويات البحث

- مقدمة البحث.
- مشكلة البحث.
- أهداف البحث.
- منهجية البحث.
- أهمية البحث.
- حدود البحث.
- فرضيات البحث.
- هيكل البحث.
- **الفصل الأول**: الإطار العام عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- **الفصل الثاني**: الإطار التطبيقي لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- **الفصل الثالث**: الدراسة الميدانية.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

- المراجع.
- ملاحق البحث.
- أبحاث مقترحة.

* * *

إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة لضبط منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالتطبيق على جامعة أسيوط

مُقَدِّمَة

لقد أدى التوسع الكبير في حجم نشاط وأعمال المنشآت الاقتصادية إلى حتمية التفكير في استخدام الحاسب الإلكتروني في تجهيز العمليات المحاسبية، بعد أن أصبح العبء الملقى على عاتق الإدارة المالية وإدارة الحسابات ضخماً إلى الحد الذي يصعب معه -في ظل التجهيز اليدوي للبيانات- تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات في الوقت المناسب والدقة المطلوبة بالتفاصيل ومستويات التحليل اللازمة لخدمة مختلف الأغراض الإدارية، فقد أدى استخدام الحاسب الإلكتروني في تجهيز البيانات المحاسبية إلى تحقيق المزايا الآتية[1]:

1 - قدرة عالية على تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات بدقة وحجم كبير وسرعة فائقة.

(1)د/ عبد العال هاشم أبو خشبة - المشكلات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات في منشآت الأعمال بالمملكة العربية السعودية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - يوليو 1993، ص 58-57.

2 – إمكانية كبيرة على تخزين البيانات داخليًا، حيث يتم الاحتفاظ بالبيانات إلى أن يحين وقت تشغيلها أو استخدامها أو تحديثها بالإضافة إلى تخزين عدد كبير من البرامج اللازمة لتشغيل البيانات بدون تدخل العنصر البشري.

3 – تخفيض حجم الدفاتر والسجلات والملفات وأعداد العاملين، مما يحقق معه وفرًا في تكاليف تشغيل البيانات في ظل الأحجام الكبيرة للعمليات المطلوب تجهيزها.

4 – إمكانية الحاسب في مجال إجراء التحليلات والمقارنات المنطقية بما يساعد على ترشيد القرارات الإدارية والاختيار المناسب من بين البدائل المتاحة لحل أي مشكلة إدارية.

5 – قدرة الحاسب على تنفيذ أعمال المراجعة على العمليات التي تم تشغيلها، إلى جانب القدرة على تعديل وتطوير برامج التشغيل لحل كثير من المشاكل المحاسبية[1].

– بات الدفع الإلكتروني من أبرز المصطلحات التي انتشرت داخل مصر في الآونة الأخيرة، خاصة مع اتجاه الحكومة لنشر مفهوم التحول الرقمي[2].

(1) د/ عبد اللاه فراج عبد الرحيم الليثي – قسم المحاسبة - كلية التجارة – جامعة أسيوط – أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على عناصر النظام المحاسبي – نظم المعلومات المحاسبية.

(2) جريدة صوت الأمة – تامر إمام 2018/ 7/ 23.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في العقبات التي تواجه ميكنة الحسابات والتطبيق الجيد لإجراءات منظومة الدفع الإلكتروني وأهمها:-

1 - النفقات الاستثمارية الضخمة التي نحتاج إليها من أجل إجراء الدراسات التمهيدية اللازمة للتحول من النظام اليدوي لتجهيز المعلومات.

2 - ما تتطلبه هذه الدراسة من وقت وخبرة.

3 - المقاومة المتوقعة لاستخدام الحاسب نظرًا لما يترتب عليه من مركزية في تجهيز البيانات مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض العاملين في مجال تجهيز البيانات نتيجة لأن وحدات الحاسب أصبحت تؤدي وظائفهم بطريقة أسرع وأكثر كفاءة.

4 - استخدام الحاسب يؤدي إلى خلق ثغرة بين أولئك الذين يقومون بتجهيز المعلومات وأولئك الذين يقومون باتخاذ القرارات وتفسير ما تنطوي عليه المعلومات من دلالات[1].

- مشاكل الدفع الإلكتروني متمثلة في العقبات التي تعوق وتحول دون وصول الأموال إلى مستحقيها - لأسباب عديدة:

(1) المصدر: مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية - د/ جمال أحمد حسن - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة أسيوط 2008/ 2007 ص171

1 – عدم كفاءة موظفي ومسئولي الدفع الإلكتروني.

2 – عدم توافر البيانات الكافية والكاملة عن المستفيد والتي تكون مطلوبة لتحويل الأموال حيث يتم إدخال بيانات المستفيد (الاسم والرقم القومي) على منظومة الدفع الإلكتروني وتسمى [السيستم] فحدوث أي خطأ مقصود أو غير مقصود في إدخال هذه البيانات الخاصة بالمستفيد تعرض المستحقات للضياع وعدم القدرة على تتبعها.

3 – طول فترة الإجراءات التي تتطلبها منظومة الدفع الإلكتروني متمثلة في الدورة المستندية الطويلة منذ ورود المستندات وتسجيلها بوابة الحسابات المتمثلة في دفتر «55» – حتى يتم الانتهاء من توقيعها وتحويل الأموال إلى المستفيد – وهي من ذهاب وإياب حيث يتم إدخال المستندات بداية الأمر على منظومة GFMIS

General Financial Management information (System)

ثم إرسالها لمندوب المالية للقيام بترحيلها ثم إرسالها لتأخذ دورتها المستندية بدفاتر الشطب وهي دفتر(224)، دفتر باب أول، دفتر المعاشات، دفتر الدائنة إلى آخر الدفاتر كلٍ فيما يخصه – ثم إرسالها إلى مسئولي الدفع الإلكتروني لإدخالها علىٍ السيستم (منظومة الدفع الإلكتروني Government Payment System G.P.S عن طريق إدخال بيانات المستفيد، ثم إعادتها إلى مندوب المالية ليقوم بمراجعتها

ثانيًا والقيام بالتوقيع الثاني عليها، وهنا يتم إرسالها إلى مدير عام الحسابات والموازنة لمراجعتها والقيام بالتوقيع الأول عليها، وبذلك يكون تم إرسال الأموال إلى حساب المستفيد بالبنك وتأخذ بعد تحويلها يومين عمل بالبنك مقابل خصم مبلغ تسعين قرشًا لكل عملية حتى يستطيع المستفيد الأخير صرفها من ماكينة الصراف الآلي.

4 – سوء سرعة شبكة الإنترنت الخاصة بالسيستم والتي تكون بدورها On Line مع وزارة المالية، في حالة سوء الشبكة أو توقفها يتوقف العمل تمامًا في منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني حتى يستطيع مسئول الدفع الإلكتروني استئناف العمل وإدخال البيانات والتحويل الرقمي للأموال.

5 – أحد المشاكل – تواريخ صرف المستحقات من ماكينة الصراف الآلي المحددة من قبل وزارة المالية وهي يومان في الشهر أو أربعة أيام على مدار الشهر في أوله وآخره فقط، مما يحول دون وصول مستحقات المستفيدين في مواعيد مبكرة ويؤدي إلى تأخير الصرف.

6 – أيضًا كثرة المستندات والذي يفوق 500 مستند بالشهر وبداخل كل مستند كشف بأسماء المستفيدين والذي يتجاوز عدد 100 مستفيد يقوم مسئول الدفع الإلكتروني بتحويل المستحقات لكل فرد على حدة، وحجم العمل بالوحدات الحسابية بجامعة أسيوط بصفة عامة، والذي

نتج عنه عدم قدرة مسئولي الدفع الإلكتروني بإنجاز الأعمال والانتهاء من تحويل المستحقات إلى المستفيدين في مواعيد مبكرة.

..تتلخص مشكلة البحث في إيجاد إجراء رقابي مقترح للرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني لتحسين الأداء ومعالجة مشاكل الرقابة الداخلية على مخرجات المنظومة.

* * *

أهداف البحث

يهدف البحث الوصول إلى ما يلي:

أ- وضع نظام دقيق للإشراف والمراجعة وتقييم الأداء من جانب الإدارة متضمنًا نظامًا جيدًا للمراجعة الداخلية.

ب- تطبيق أساليب مقترحة داخلية جيدة على الدفع الإلكتروني بالوحدات الحسابية بجامعة أسيوط.

* * *

منهجية البحث

تتمثل في:

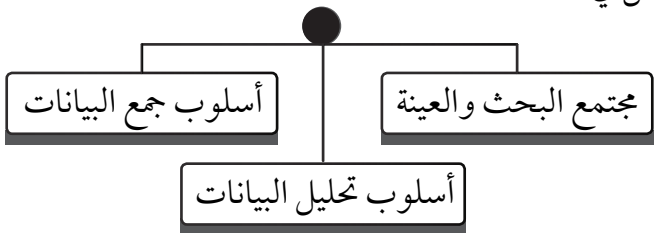

.. اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي ويقول عنه «هويتى» أنه يعني بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف ما أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع.

وتعرف البحوث الوصفية على أنها البحوث ذات الصلة بدراسة مشكلة علمية وعملية عن طريق وصفها والتعرف على مسبباتها ومن ثم وضع نتائج عملية دقيقة تسهم في إيجاد الحلول المناسبة، وهي طريقة من طرق التحليل التي تعتمد على وجود معلومات وبيانات دقيقة عن ظاهرة أو موضوع معين من خلال فترة زمنية محددة للحصول على النتائج ثم تفسيرها بطريقة ممنهجة.

– وقد استخدمت الباحثة هذا المنهج لاستخراج البيانات والمعلومات عن مشكلة البحث لتفسيرها واستنباط ما يناسب موضوع البحث من معلومات

دون غيرها، ثم استخدمت النسب المئوية من أجل تحليل المعلومات التي تم جمعها والوصول إلى نتائج ذات علاقة بفرضيات البحث[1].

1 – مجتمع البحث والعينة:

.. تم تحديد المجتمع الأصلي للبحث وهو جمهور العاملين بالدولة وكل المستفيدين من خدمات منظومة الدفع الإلكتروني حيث تم تفعيل المنظومة في جميع هيئات وقطاعات الدولة الحكومية.

.. تم اختيار عينة عشوائية متمثلة في الآتي:-

– عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط بمختلف الكليات.

– عدد من العاملين بالجامعة والمستفيدين من خدمات منظومة الدفع الإلكتروني وذوي علاقة مباشرة بمسئولي الدفع الإلكتروني.

– عدد من مسئولي الدفع الإلكتروني بمختلف الوحدات الحسابية بالجامعة.

4/2 طريقة اختيار العينة العشوائية:

1 – يتم القيام بالتحديد الدقيق للمجتمع الأصلي.

---

(1) تم الاستعانة بالمرجع الآتي:

د/ صلاح الفوال – علم الاجتماع – طريقة اختيار وتكوين العينة – المفهوم والموضوع والمنهج – دار الفكر العربي – القاهره1982

2 – نظرًا لضخامة مجتمع البحث قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية ممثلة لفئات المجتمع جميعًا.

4/3 أسلوب جمع البيانات:

سوف يتم جمع البيانات باستخدام أسلوبين:

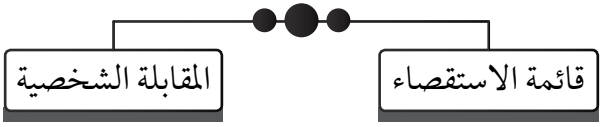

4/4 أسلوب تحليل البيانات

– سوف يتم استخدام التحليل الكيفي للبيانات التي جمعت بواسطة المقابلات الشخصية.

– سوف يتم استخدام التحليل الكمي للبيانات التي تم جمعها بواسطة قوائم الاستقصاء.

* * *

أهمية البحث

يستمد موضوع البحث أهميته من ضرورة الوصول إلى أساليب مقترحة لإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة لضبط منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وهي:

- تقليل وتنميط الإجراءات في الوحدات الحسابية.
- توفير آليات تعمل على وصول الدعم لمستحقيه.
- زيادة قدرة الحصول على المعلومات التي تتعلق بكل المستفيدين والمسجلين بالمنظومة.
- تحقيق نظام الرصيد الصفري لحسابات الحكومة.
- تحقيق نظام حساب الخزانة الموحد للحكومة وإلغاء كافة الحسابات للوحدات الحسابية الفرعية بالبنك المركزي.
- المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالأجور ومراقبة الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.
- تفعيل أدوات الحكومة الإلكترونية.
- توافر قاعدة بيانات وظيفية ومالية للعاملين بالدولة.
- تقليل استخدام العملات الورقية والتحول إلى مجتمع لا نقدي.

• تفعيل أدوات التحليل والتخطيط الاستراتيجي كدعامة لدعم واتخاذ القرارات[1].

* * *

حدود البحث

إن منظومة الدفع الإلكتروني تتضمن مراحل وأبعاد محاسبية واسعة وقيود نظامية وقيود مزدوجة عديدة بالمستند الواحد، لذلك ستتناول الباحثة دراسة إجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات النظام دون التعرض للمدخلات وإجراءات تشغيل البيانات.

* * *

فرضيات البحث

1 - لا يوجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول مميزات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2 - لا يوجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين بخصوص مشاكل الدفع الإلكتروني.

(1) مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني - موقع وزارة المالية..الرابط التالي: gfmis.mof.gov

3 – لا يوجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لمعالجة تلك المشاكل.

* * *

هيكل البحث

تقترح الباحثة هيكلًا للبحث كما يلي:

1 – **الفصل الأول**: الإطار العام عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2 – **الفصل الثاني**: الإطار التطبيقي لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

3 – **الفصل الثالث**: الدراسة الميدانية.

4 – الخلاصة والنتائج والتوصيات.

5 – المراجع.

6 – ملاحق البحث.

7 – أبحاث مقترحة.

* * *

الفصل الأول

الإطار العام عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

مقدمة

في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي وتوجهات الدولة نحو تحقيق جميع مقومات الشمول المالي والتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد، بما يساهم في محاربة الفساد وتمويل الإرهاب وغسل الأموال، فضلًا عن تخفيض التكلفة الخاصة بطباعة النقود وتداولها، فقد توالت خطوات الدولة في سبيل تحقيق ذلك، وقد كانت أولى خطوات تفعيل الشمول المالي من خلال مبادرة حساب لكل مواطن، والتي أطلقها البنك المركزي بفتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدنى، والعمل على خفض المصاريف السنوية.

ويناقش هذا الفصل أهم مصطلحات المنظومة وذات صلة بموضوع الفصل، وكذا نشأة ومفهوم وماهية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وأخيرًا تناول الإطار النظري لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال عرض الإطار التاريخي والإطار الفني والقانوني للمنظومة.

المبحث الأول
مصطلحات هامة ذات صلة

• **البيروقراطية**: البيروقراطية مصطلح ينتمي للعلوم السياسية والاجتماعية، يشير إلى سلطة الموظفين وتطبيقهم القانون بالقوة في المجتمع الوظيفي.

– يرى ميشيل كروزيه عالم الاجتماع الفرنسي (2013 - 1920)، أن البيروقراطية هي تنظيم لا يستطيع تصحيح سلوكه عن طريق إدراك أخطائه السابقة إذ أن القواعد التي تعتمد عليها البيروقراطية غالبًا ما يستخدمها الأفراد لتحقيق أغراضهم الشخصية، المقصود بالبيروقراطية هو حكم أو سلطة المكتب، وهي كلمة مشتقة من كلمتين الأولى لاتينية والثانية إغريقية - الأولى (Bereau) – وتعني المكتب، والثانية (cracy)– وتعني القوة أو السلطة أو الحكم، وعرفها المفكر والسياسي البريطاني هارولد جوزيف لاسكي (1950 - 1893م) الذي عرفها بأنها (النظام الحكومي) الذي يشرف على إدارته عدد من الموظفين ممن لهم قدر من القوة تمكنهم من التحكم بحريات المواطنين المدنيين[1].

(1) ماكس فيبر – ترجم/ محمد التركي، كتاب الاقتصاد والمجتمع، د/ محمد سعيد الحلبي – رؤية تحليلية نقدية للبيروقراطية

• **الحوكمة الإلكترونية**: مصطلحات ومفاهيم - (زينة عبد الخالق عبد الله).

أ- ماهية الحوكمة: تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح. بشكل عام الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين.... إلخ)، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجيتها طويلة الأمد.

ثانيًا: الحوكمة الإلكترونية: دخل مفهوم الحوكمة في مجال الأعمال على نطاق واسع خاصة بعد الفضائح التي طالت كبريات الشركات العالمية والتي أدت إلى خسائر مالية جسيمة (شركة إنرون) ظهرت الحاجة إلى تشكيل أطر إجرائية لتمكين المدراء من اتخاذ القرارات بطريقة صائبة بحيث تصب نتائج قراراتهم مباشرة في خدمة مهمة المؤسسة واستراتيجيتها، يشمل إطار الحوكمة الإلكترونية مجموعة العلاقات التنظيمية في المؤسسة وقوانين التدقيق والمحاسبة بالإضافة إلى ضرورة

توفير منظومة متكاملة من معايير قياس الأداء وتسعى المؤسسات من خلال حوكمة عملياتها الداخلية والخارجية إلى توفير التجانس بين مختلف وحداتها الإدارية بحيث تكون أعمال تلك الوحدات مكملة لبعضها البعض وعلى سبيل المثال تعتني حوكمة تكنولوجيا المعلومات بتشكيل استراتيجية معلوماتية للمؤسسة تتطابق أهدافها مع الاستراتيجية العامة لتلك المؤسسة وتوفير الإجراءات الخاصة والقوانين والسياسات الكفيلة بأن لا تخرج فرق العمل التقنية عن تلك الاستراتيجية، كما تعتني حوكمة المعلومات بتهيئة وتنظيم العلاقات بين منتج الخدمات التكنولوجية ومستهلكيها الداخليين والخارجيين، وبينما تركز إدارة المعلوماتية على الأعمال والإجراءات الداخلية للمؤسسة من قبيل تجهيز الأنظمة وتركيبها وتشغيلها وتعني حوكمة المعلوماتية أكثر بتحقيق التجانس بين الأنظمة المعلوماتية المطلوبة وأهداف المؤسسة التجارية Business alignment، تأتي الحوكمة الإلكترونية كأداة فعالة من أجل التأكد من أن الخدمات الحكومية الإلكترونية المستهدفة سوف تدور في ذلك التكامل والتجانس وتدفع بأداء الحكومة إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي[1].

(1) أساسيات الحوكمه - مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي ص5 :6، أهمية الحوكمه الإلكترونية مقال متاح على الرابط التالي .blog fikronperences.org تاريخ الاسترجاع 2015/ 4/ 25

• **الشمول المالي**: ما هو الشمول المالي؟ هو إتاحة الخدمات المالية (حسابات التوفير) حسابات جارية، التأمين، التمويل، والإئتمان... وغيرها لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفرادًا، والعمل على تمكين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات، على أن يتم تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي.

ما هي أهمية الشمول المالي؟

ترجع أهمية الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمثلًا عند توفير وإتاحة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل ذلك على دعم النمو الاقتصادي، كما يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، تحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، كما ترجع أهمية الشمول المالي إلى ما سيوفره من خدمات مالية بطريقة سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، كالدفع عن طريق الهاتف المحمول على سبيل المثال[1].

(1) هبه حسام، اليوم السابع، الجمعه 2017/ 4/ 28، وذلك طبقًا للمعلومات الصادره من البنك المركزي.

• **نقطة التحصيل الإلكتروني pos:**

– اختصار لـ point of sale

pos At the point of sale، the merchant calculate the amount owed by the customer، indicates that amount، may prepare an invoice por the customer (which may be acash register print out، and indicates the option for the customer to make payment[1].

الترجمة: عند نقطة البيع، يحسب التاجر المبلغ المستحق على الزبون ويجوز له إعداد فاتورة وقد تكون نسخة مطبوعة، ويقوم فيها الزبون بتسديد المبلغ إلى التاجر مقابل سلع أو بعد تقديم خدمة، ويجوز للتاجر بعد استلام المبلغ أن يصدر إيصالاً بشأن المعاملة ويكون مطبوعًا بناءً على رغبة الزبون.

وسائل التحصيل الإلكتروني المتاحة:

التحصيل من خلال ماكينات التحصيل الإلكتروني الحكومية (GPOS) بالبطاقات الإلكترونية، بطاقات المرتبات، البطاقات مسبقة الدفع، البطاقات الدائنة الحسابات الجارية والحسابات البنكية ما عدا بطاقة المشتريات المدينة للمبالغ:

(1) WEP EN.M.WIPEDIA.ORG.

-أكثر من 500 ج وحتى 999 (طبقًا لما هو متاح على الماكينة).

-المبالغ من 500 ج فأقل (اختيارى)[1].

- **بروتوكول SSL - TLS، اختصار Secure Sockets Layer SSL**

TLS هو اختصار لـ Transport layer security وترجمتها للعربية هي: (تأمين طبقة النقل) هو بروتوكول تشفير

(Cryptographic protocol) يستخدم في توفير قناة اتصال آمنة بين طرفين على الشبكة أثناء تبادل البيانات بينهما بحيث يتم تشفير تلك البيانات وتعميتها لمنع أي طرف ثالث من كشفها أو الاطلاع على محتواها الأصلي أو تعديله، يعتبر البروتوكول TLS البديل الآمن عن بروتوكول SSL الذي كان مستخدمًا في السابق والمطور من قبل نيتسكيب (Netscape) لما يوفره من أمان أعلى في تشفير وتعمية البيانات، وتعمل TLS فوق طبقة Transmission control protocol (بروتوكول التحكم بالإرسال) TCP وتجدر الإشارة إلى أنه تم إصدار الإصدار الأول من بروتوكول TLS والذي يحمل الرقم 105 في كانون الثاني من عام 1999 من قبل فريق هندسة الإنترنت (IETF)

(1) رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية، دليل إرشادي وتعليمات التحصيل الإلكتروني وفقًا لقرار وزير المليه رقمي 269 ،760 لسنة 2018 الإصدار الأول، أبريل 2019.

من خلال وثيقة RFC2246 وتحديثه في أبريل 2006 إلى الإصدار 101 من خلال وثيقة RFC4346 وتم تحديثه في أغسطس من عام 2008 إلى الإصدار 102 من خلال وثيقة RFC 5246 المتعلقة بذلك، وكما تم تحديثه مؤخرًا في مارس عام 2018 إلى الإصدار 103 وما زالت وثيقة (TLS103 RFC) كمسودة حتى لحظة كتابة هذه الكلمات.Ssl ،[1] هو وصلة مشفرة بين طرفين الطرف الأول Web server والطرف الثاني هو متصفح الإنترنت وتعتبر من أقوى وأكثر الاستخدامات في الأمن التكنولوجي، تنقسم إلى نوعين من العمل الأول هو (HHp) والنوع الثاني هو (HTTP)، الفرق بين النوعين هو التشفير، حيث أن بروتوكول HHP هي عبارة عن وصلة بدون تشفير تستخدم للاتصالات الموحدة، أما بروتوكول HTTPS هي عبارة عن وصلة مشفرة التي تنفذ بواسطة secure sockets layer، حيث يتم تشفيرها والحفاظ على الأمان والاتصال الأمني[2].

* * *

(1) Transport، security Wikipedia.org، RFC2246-IETF1999، RFC2246-IETF2008، TLS103RFC DRAFT 2018.

(2) أروي – مجلة على القهوه – تكنولوجيا عامة – مقال في 2018/ 3/ 2

المبحث الثاني
نشأة ومفهوم وماهية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

مُقَدِّمَة..

في ظل التطور التكنولوجي والتقني الحاصل في الخدمات المصرفية الحديثة كانت مفاهيم (البنوك الإلكترونية) و(أنظمة الدفع الإلكتروني) حاضرة في جميع دول العالم – والتي مثلت أهم إفرازات الثورة التقنية والتكنولوجية في مجال المعاملات المالية العالمية – وأصبحت لهذه المفاهيم أهمية نوعية وكمية على المستوى العالمي والاستثماري العالمي إذ أنتجت صناعة مالية ومصرفية عالمية جديدة لها آثارها الإيجابية في جميع الاتجاهات في ظل عدم إغفال بعض السلبيات.

تجدر الإشارة إلى أن المنتج المالي الإلكتروني غير متوفر ولحاجتنا إلى هذا المنتج المالي الإلكتروني في مجالات مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر تعزيز مفهوم (الحكومة الإلكترونية) لتسهيل خدمات المواطنين وهو ما استدعى توفير البديل المحلي لهذا المنتج المالي الإلكتروني الذي إن وجد وأصبح حقيقة سيكون له آثار استثمارية ومالية واقتصادية إيجابية وحقيقية على مستوى تقديم الخدمات الحكومية، وسيتم هنا دراسة

إجراءات الرقابة على المخرجات وتقديم أساليب مقترحة لتحسين الأداء بما يفيد تفادي مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في مختلف المراحل من خلال تصحيح الأخطاء أولًا بأول لإمكان تلافيها في المستقبل..

1 – المنظور العام عن منظومة الدفع الإلكتروني:

.. هو نظام إلكتروني يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوي على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تمر في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي انتهاءً بمرحلة المحاسبة والإبلاغ، ويشمل المنظور العام عن المنظومة الآتي[1]:

– إنشاء وتشغيل وإدارة المركز الرئيسي للدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.

– الربط الشبكي وتبادل البيانات الإلكترونية بالمصالح والهيئات الإيرادية.

– الربط الشبكي وتبادل البيانات الإلكترونية بالبنك المركزي المصري وبنك الاستثمار.

(1) نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية، موقع GFMIS

- الربط الشبكي وتبادل البيانات الإلكترونية بالقطاع المصرفي والبريد المصري.

- الربط الشبكي وتبادل البيانات مع كافة الوحدات الحسابية للدولة.

- الربط الشبكي وتبادل البيانات مع قطاعات إعداد وتنفيذ وتمويل الموازنة العامة للدولة.

- تأمين وسرية البيانات الحكومية.

- التكامل مع بوابة الحكومة الإلكترونية في تحصيل الرسوم المختلفة من المواطنين.

- تركيب وتشغيل وإدارة آلات الصارفات الآلية الحكومية.

- تركيب وتشغيل وإدارة نقاط تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية[1].

2 - ماهية أهمية وأهداف منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني ومميزاتها:

هي منظومة متكاملة مؤمنة بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني

(1) مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني - موقع الشبكة المالية الحكومية.

الحكومي ووفقًا للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي وكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمنة تقنيًا طبقًا لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحصيل والدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلفة.

2/1 ماهية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

– الدفع الإلكتروني ليس نظامًا مستقلًا بذاته، بل هو نظام ذكي يقوم بربط تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت مع البنوك التقليدية أو شركات الأموال، بما يسمح لعملاء البنوك أو مشتركي شركات الأموال هذه من استغلال أرصدتهم في عمليات الشراء، وسداد الفواتير، وتحويل الأموال بشكل إلكتروني دون الحاجة إلى السداد النقدي التقليدي المباشر.

– الدفع الإلكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية، يتضمن ذلك حوالات الأموال الإلكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضًا النقود الإلكترونية، فهو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.

– الدفع الإلكتروني - الأصل بالإنجليزية electronic payment وتختصر e-payment هو عبارة عن جيل جديد من طرق الدفع التي تقوم على تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات من ناحية والأنظمة الذكية المرتبطة معًا للبنوك وشركات الأموال المتخصصة من ناحية أخرى، من خلال الدفع الإلكتروني يمكن لأي شخص القيام بتمويل أموال أو إجراء عملية شراء من أي مكان في العالم بدون أن يغادر منزله وفي وقت قياسي[1]، الدفع الإلكتروني بكل بساطة هو سداد وتحويل الأموال بشكل إلكتروني بعيدًا عن النقود الورقية (الكاش) بحيث يتم تحويل الأموال من ماكينة إلى ماكينة أخرى اعتمادًا على شفرات رقمية سرية لا يعرفها سوى العميل والجهة التي يتعامل معها[2].

2/2 أهمية منظومة الدفع الإلكتروني:

تكمن الحاجة إلى عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني في تنفيذ الإجراءات الإلكترونية مثل:-

– تحويل الأموال بين البنوك والعملاء.

– الدفع للشراء عن طريق الإنترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات.

(1) تطوير – الإدارة العامة للمعلوماتية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية.

(2) جريدة صوت الأمة – مرجع سابق

– تسديد مستحقات الدولة على المواطن مثل غرامات المخالفات وغيرها.

– تسديد الفواتير للخدمات الأساسية مثل (الماء، الكهرباء، الهاتف وغيرها)[1].

– في إطار تحديد أهمية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.. رحب رجال القانون والاقتصاد والمجتمع المدني باتجاه الدولة نحو تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني في كل الجهات الحكومية والتي بدأ تطبيقها فعلًا في (مايو) 2019م، وذلك في إطار التحول الرقمي لضم أكثر من 35 مليون مواطن للتعامل مع الخدمات الإلكترونية وإلغاء التعامل بالكاش خاصة وأن 85% من المصريين يواجهون مشاكل عديدة في طرق سداد الفواتير المتعلقة بالخدمات التي يحصلون عليها بمختلف أنواعها بحسب الإحصائيات مؤكدين أنها «خطوة ضرورية» من أجل تعزيز النزاهة والشفافية، والقضاء على البيروقراطية والروتين الحكومي وتحقيق العدالة الضريبية ومكافحة الفساد المالي والإداري بكافة مظاهره وأشكاله في القطاعين العام والخاص، التحول الرقمي يمثل أحد المتطلبات الضرورية لإنجاح مشروعات إصلاح الاقتصاد وسوق العمل والتدريب متسقًا مع «استراتيجية مصر 2020» وإدراكًا

(1) تطوير – الإدارة العامة للمعلوماتية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، مرجع سابق

لاتجاهات المستقبل ولأهمية التطور الإلكتروني بديلًا للورقي والمضي قدمًا في جهود تحقيق الحوكمة الإلكترونية وإنشاء قاعدة البيانات القومية وتوحيد رؤى الدولة نحو المزيد من الإصلاح الإداري والتنمية المستدامة واستعادة مكانة مصر في مؤشرات التنافسية الدولية والشفافية، وزيادة الاستثمارات الرقمية، وتعظيم الفوائد الاقتصادية وخلق فرص عمل جيدة.

.. تكمن أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في موثوقيتها وفعاليتها التي تمكن من:

- سهولة تعامل المشاركين فيه كالحكومة ومؤسساتها والمصارف والمؤسسات المالية الكبرى منها والصغرى والشركات والجمعيات والمهنيين والتجار والأفراد رغم تمايزهم من حيث الحاجة للخدمة.

- إجراء التسويات السريعة للعمليات المصرفية والمالية والسلع والخدمات في وقتها الحقيقي.

- توفر الأمان والموثوقية والإتاحة طوال 365 × 7 × 24 .

- السلامة من الأخطاء غير المقصودة والمقصودة كالغش والاحتيال.

- انخفاض تكلفة التعامل مع النظام بالنسبة لكل المشاركين.

- السرعة والاكتمال والشفافية في المعلومات المقدمة للمشاركين فيه.

– التحديد الواضح للمسئوليات والتسوية العاجلة للمنازعات بين كافة المتعاملين[1].

2/3 أهداف منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

تتمثل أهداف منظومة الدفع الإلكتروني المراد تحقيقها من خلال تفعيلها الآتي:

– العمل على إدارة تحول الأعمال الحكومية من المسار التقليدي البيروقراطي في دفع الرسوم المالية إلى المسار التقني التكنولوجي من خلال دفعها إلكترونيًا.

– توفير وسيلة دفع إلكتروني تساعد في إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الخاصة بإنجاز المواطن كافة معاملاته بأقل جهد ممكن.

– تحسين الأداء المالي للحكومة في عملية تحصيل الرسوم المنصوص عليها وفق القانون.

– خلق نقود جديدة تسمى «نقودًا إلكترونية» وحل إشكاليات فئات العملة.

– تخفيض التكاليف والمصروفات المنفقة على الأوراق والأحبار من قبل الحكومة لإنجاز المعاملات تقليديًا.

(1) جريدة الوفد – السبت 15/6/2019 - تحقيق: نشوي الشربيني – إشراف نادية صبحي.

- توفير آلية للاقتراض غير المباشر للحكومة من قبل المواطنين.

- رفع مستوى رضى المواطن على أداء الخدمة وجودتها من قبل الحكومة.

- ضمان فعالية تحويل الأموال فيما بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية.

- سهولة إدارة الأموال.

- تقليص مخاطر الدفع إلى أدنى مستويات.

- إتاحة الفرصة لتقديم خدمات جديدة في القطاع المصرفي والمالي.

- تقليل التكلفة والزمن في تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

- زيادة سرعة تداول النقود داخل الاقتصاد الكلي.

- توفير بنية تحتية لتسهيل وتقديم عمليات التجارة والاستثمار، تقديم الخدمات، تحسين نظام الحكومة الإلكترونية.

- تقليل تكلفة طباعة النقود.

- تعزيز الودائع لدى المصارف مما يعزز الاشتمال المالي (الشمول المالي)[1].

(1) تطوير الإدارة العامة المعلوماتية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية

2/4 مزايا الدفع الإلكتروني واستخدام الحاسب في التشغيل:

في إطار البحث عن أساليب مقترحة لإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة لضبط منظومة الدفع الإلكتروني، يجب الإشارة إلى:

- مزايا استخدام الحاسب.
- مزايا الدفع الإلكتروني

2/4/1 مزايا استخدام الحاسب:

– من الممكن استنتاج بعض الظروف الضرورية لاستخدام الحاسب في تجهيز البيانات والمعلومات المرتبطة بهذا الاستخدام وهذه الظروف والمزايا المترتبة على وجود الحاسب في نظام تجهيز المعلومات والعقبات التي تواجهها في هذا الخصوص فاستخدام الحاسب في تجهيز المعلومات يوفر نظامًا لتجهيز المعلومات يتمتع بالعديد من المزايا أهمها:

1- سرعة تجهيز المعلومات مما يؤدي إلى تقديم التقارير في وقت مبكر تستطيع الإدارة من خلاله مواكبة المشاكل التي تعرض لها المشروع سواء أكانت هذه المشاكل انحرافات في الأداء أو فرصًا للتطوير وعلى هذا النحو يتيح الحاسب فرصة أفضل لإلغاء تأخر التقرير أو تقليله إلى أدنى حد فضلًا عن إماكنية تحديد فترة المعلومات بما يتناسب مع طبيعة الحوادث الاقتصادية وأبعادها الزمنية.

2- إن استبعاد العنصر البشري بما يعرف عنه من احتمالات التحيز والخطأ المتعمد من عمليات تجهيز المعلومات باستخدام الحاسب يوفر

أقصى قدر من المعلومات الجيدة الخالية من هذه العيوب ومن جهة أخرى فإن الحاسب يتضمن من الأدوات ما يمكنه من الرقابة على مختلف مراحل عمليات تجهيز المعلومات.

3- إمكانية التحكم في تدفق المعلومات بين صانعي القرارات في المشروع سواء من حيث نوعية المعلومات وتوقيتها وفقًا للنموذج الذي يحقق أهداف المشروع على أفضل نحو وترجع هذه الميزة إلى مقدرة الحاسب على استقبال وتنفيذ التعليمات الصادرة إليه بدقة بالغة.

4- القدرة على توفير معلومات جديدة وإضافة أبعاد جديدة للمعلومات التقليدية المقدمة لصانعي القرارات، فالكثير من نماذج بحوث العمليات ما كان يمكن حلها والاستفادة بنتائجها لو لم تتوفر لنا الإمكانيات الحسابية الهائلة للحاسب.

5- المقدرة على تخزين مقادير ضخمة من مدخلات البيانات ومن المعلومات وذلك بأسلوب اقتصادي ولقد ترتب على هذه المقدرة أن أصبح في الإمكان توفير القوى العاملة والمساحات المكانية التي كانت تستخدم في حفظ الملفات الهائلة في النظام اليدوي لتجهيز المعلومات.

6- أن الحاسب أداة ملائمة ليس فحسب لتجهيز المعلومات ولكن لتحقيق التكامل بين وحدات المشروع من خلال ما يترتب على استخدامه من خلق بنك المعلومات والتجهيز المتكامل للبيانات ومن

ثم يمكن الاعتماد على الحاسب في تحقيق بعض التغييرات التنظيمية المفيدة في مواجهة المشاكل التي يتعرض لها المشروع[1].

2/4/2 مزايا الدفع الإلكتروني:

في إطار البحث عن أساليب مقترحة لإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة لضبط منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، يجب الإشارة إلى مميزات الدفع الإلكتروني وهي[2]:

- تسهيل عملية الدفع مقارنة بالطريقة التقليدية.
- زيادة عنصر الأمان، تجنب مخاطر سرقة النقود الورقية.
- عدم التقيد بالحدود الجغرافية، فيمكن دفع الأموال لجهة خارج مصر بكل سهولة.
- البنوك تستفيد بقوة من الدفع الإلكتروني من خلال الحصول على عمولة تحويل الأموال بجانب إجبار التجار على فتح حسابات بنكية لاستقبال الأموال عليها وبالتالي يزداد عدد عملاء البنوك وتزداد أرباحهم.

(1) مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، د/ جمال أحمد حسن، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط 2008/ 2007 ص 169 :170

(2) تحقيق/ تامر إمام، جريدة صوت الأمة 23/8/2018

.. من المميزات الخاصة لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

- قالت وزارة المالية أن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في المدفوعات الإلكترونية الحكومية تحقق مزايا عديدة ومنها:

- سرعة تحصيل إيرادات الدولة.

- زيادة العمر الإفتراضي للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق.

- تقليص زمن تسوية التعاملات المالية.

- تخفيض تكاليف النقل.

- الحد من مخاطر نقل الأموال.

- رفع كفاءة أداء وتنفيذ الموازنة العامة من خلال توفير الربط الإلكتروني بين أطراف القطاع الحكومي في المعاملات المالية.

- أشارت وزارة المالية إلى أنه تم نشر ما يقرب من 15 ألف نقطة تحصيل إلكتروني POS.

- أضافت أيضًا أن منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية تسهم أيضًا في رفع أداء المالية العامة من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للتدفقات النقدية الحكومية مما يساعد على السيطرة على الفجوة التمويلية للموازنة العامة الأمر الذي يخفف من أعباء خدمة الدين

العام بما يحقق خفضًا لأعباء هذا الدين وهو العامل الأهم في حدوث التضخم، مما يزيد من فعالية جهود الدولة في السيطرة على الأسعار وهو أمر له آثار إيجابية مباشرة على المواطنين.

- المنظومة الإلكترونية تسمح بإنشاء قاعدة بيانات مركزية للمتحصلات المالية وهو الأمر الذي يساعد صانع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة في جميع المجالات[1].

- من هنا يمكن القول أن أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على أهداف النظام المحاسبي كانت آثارًا إيجابية في معظم جوانبها من حيث دعم تحقيق الأهداف.

- لذلك سأتحدث في الأجزاء القادمة عن التطور التاريخي لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وشرح أبعادها وجوانبها الفنية والاقتصادية وآراء الخبراء القانونين والاقتصاديين وخبراء التنمية البشرية عن المنظومة.

(1) موقع دوت مصر - منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية - تامر إمام - 8 - 26/5/2019 مساءاً

ثالثًا: الإطار النظري لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

1- التطور التاريخي بوزارة المالية حتى الوصول إلى تفعيل ميكنة منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFmis

.. شهد العالم في العقود الماضية زيادة هائلة في المعاملات والتسويات المالية بسبب تصاعد حركة التجارة الدولية، وهو ما صاحبه قلق متزايد من أن يؤدي تضخم حجم التعاملات المالية إذا ما استمرت في الاعتماد على السداد النقدي، إلى ارتفاع معدلات غسل الأموال والتهرب الضريبي والجرائم المالية بشكل عام، ومع تصاعد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتلالها أهمية بالغة في تنفيذ أهداف وخطط التنمية المستدامة لأغلب دول العالم اتجهت النظم المالية الرقابية مع معظم أنحاء العالم إلى الأخذ بسياسات وقوانين وبرامج للحد من التعاملات المالية النقدية والانتقال تدريجيًا إلى الاعتماد على نظم المدفوعات الإلكترونية، وبات هناك اتجاه عالمي لتحقيق الحكومة الإلكترونية، بدءًا من توفير معلومات عن الخدمات الحكومية، وانتهاءً بإمكانية الحصول على تلك الخدمات من خلال شبكات الاتصال المختلفة بدون انتقال المواطن من منزله أو موقع عمله، وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الهائل في السنوات الأخيره مما جعل استخدام التكنولوجيا لتسيير الأداء الحكومي ضرورة ملحة.

منظومة الصرف وحدها لا تكفي:

ترتيبًا على ما سبق بدأت مصر سعيها في هذا الاتجاه منذ مطلع الألفية الجديدة متخذة عددًا من الخطوات المتوالية تجاه ميكنة الخدمات الحكومية بشكل خاص، بدءًا بإنشاء غرفة المقاصة المميكنة بين البنوك عام 2002 وقانون التوقيع الإلكتروني عام 2004 وإنشاء منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمدفوعات الحكومية وإسناد أعمالها إلى شركة e-finance ولكنها لم تؤد الدور المطلوب أثناء فترة إنشائها، بالإضافة إلى البطاقات المدفوعة مسبقًا لدفع المرتبات الحكومية عام 2010 وبطاقات التموين الذكية عام 2014 وبطاقات الوقود الذكية عام 2015، وقد اتخذت الدولة كل هذه الخطوات بإرادتها الحرة لتلحق بركب التطور العالمي، ولكن الملاحظ في كل هذه الخطوات أن أغلب البطاقات الإلكترونية التي قامت الدولة بإطلاقها حتي عام 2018 هي بطاقات صرف فقط ولا يمكن الدفع إلكترونيًا من خلالها، إلا أنه مع بدء تنفيذ أجندة صندوق النقد الدولي منذ عام 2016 كانت مصر مضطرة إلى اتخاذ خطوات فعلية تجاه تفعيل الاقتصاد غير النقدي وتقليل الاعتماد على النقود السائلة واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وبالأخص في المدفوعات الإلكترونية للحكومة من خلال وجود حساب الخزانة الموحد للدولة وتحقيق الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية للمواطنين، وبناءً عليه قد تمت مناقشة قوانين جديدة للدفع عن طريق

الهاتف المحمول عام 2017 وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات عام 2017 وهو مجلس أُنشئ بقرار من رئيس الدولة يتضمن 16 عضوًا ومحدد له خمس اختصاصات هي:

- تطوير نظم الدفع القومية.

- خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية.

- العمل على تحقيق الشمول المالي لضم أكبر عدد من المواطنين في النظام.

- حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.

- تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها[1].

البداية الفعلية:

- في يونيو 2007 تم التعاقد على إنشاء وتشغيل وإدارة المركز الرئيسي للدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي وإعداد ملحق بها يختص بخطة التنفيذ والتي تتضمن خطة بناء وتركيب وتشغيل المركز

(1) موقع إضاءات - منظومة التحصيل الإلكتروني، تحديات التطبيق في مصر، بسمة حلاوة 2015/ 5/ 25

الرئيسي للمدفوعات والمتحصلات الإلكترونية وخطة التوسع في تقديم الخدمات.

– تم إصدار قرار وزير المالية رقم (207) لسنة 2008 بشأن إنشاء وحدة التحصيل والدفع الإلكتروني الحكومي بوزارة المالية لمتابعة تفعيل الخدمات.

توزيع بداية تفعيل خدمات والتحصيل الإلكتروني:

اسم الخدمة	تاريخ التفعيل
– الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة.	12/4/2009
– الدفع الإلكتروني لمستحقات الموردين (جميع أبواب الموازنة).	26/8/2009
– التحصيل الإلكتروني للجمارك المصرية.	17/10/2009
– التحصيل الإلكتروني للضرائب المصرية.	7/5/2009
– مراقبة تحصيل شيكات الضرائب المصرية.	7/5/2009
– قنوات الدفع (ماكينات الصرف الآلي الحكومية).	1/10/2009

2 – أطراف عملية الدفع الإلكتروني:

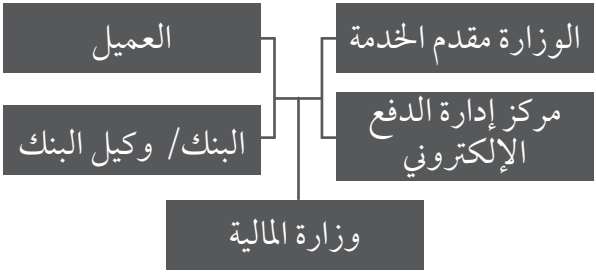

– كافة الجهات والأجهزة الحكومية.

– الوحدات الحسابية التابعة لقطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية.

– الوحدة الحسابية المركزية لقطاع التمويل بوزارة المالية.

– وحدة سلطة التصديق الإلكتروني الحكومي بوزارة المالية.

– وحدة تكنولوجيا المعلومات بوزارة المالية.

– وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي بوزارة المالية.

– شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية.

– البنك المركزي المصري.

– بنوك القطاع المصرفي المصري.

– شركة بنوك مصر.

- هيئة البريد المصري[1].

3 - الإطار العام لنظام الدفع الإلكتروني ويشمل:

3/1 إطار قانوني لنظام الدفع الإلكتروني:

يعتبر الجانب القانوني لإدارة منظومة وسائل الدفع الإلكتروني له أهمية بالغة في بناء وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية وآليات التعامل مع تحديات «وسائل الدفع الإلكتروني» ويعتبر الجانب القانوني أهم ضمان لنجاح هذا التوجه في التعاملات المالية وتحصيل الرسوم، ولأن هناك إزدواج بين وسائل التقنية والمفاهيم القانونية للمعاملات المالية الإلكترونية وما يترتب عليها من مواد ولوائح تحافظ على حقوق والتزامات المتعاملين - جاءت نصوص ومواد قانون المعاملات الإلكترونية ناظمة لهذه المنظومة - حيث جاء قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2013 ليغطي الجوانب القانونية اللازمة لضمان سلامة الإجراءات المتعلقة باستخدام المعاملات الإلكترونية، حيث نص القانون على تعريفات وأحكام عامة تخص المعاملات الإلكترونية ومنها «وسيلة الدفع الإلكتروني» بحيث عرفها القانون بأنها

(1) منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني موقع gfmis

«الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بميزة الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات». ويشار أن الفصل الرابع من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2013 يتضمن خمس مواد تنص وتوضح آليات المعاملات المالية الإلكترونية وهي مواد، 26 ،27 ،28 24 ،25، جاء قانون الدفع غير النقدي المقدم من الحكومة والذي وافق البرلمان على صدوره ويشمل (9) مواد هادفًا تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة لجميع المواطنين وتعزيز الحوكمة والمساءلة وتحسين شفافية البيانات وتعزيز جودتها وترشيد إدارة الإيرادات والحد من الممارسات السلبية وتحسين إنفاذ الرقابة المصرفية، حيث يُلزم المواطنين بسداد رسوم الحصول على الخدمات الحكومية والضريبة الجمركية فيما يزيد على 500 جنيه، من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وهو ما يحقق نقلة نوعية في سرعة وسهولة إنجاز الخدمات، ويعاقب بغرامة لا تقل عن 2٪ ولا تزيد على 10٪ من قيمة المبلغ المدفوع نقدًا، ولا يتجاوز مليون جنيه لكل من خالف أحكام المواد ،(4) ،(3) ،(2 6)) من هذا القانون، كما يعاقب بذات العقوبة كل من قام بتجزئة المدفوعات، وتضاعف الغرامة الواردة في هذه المادة في حالة العود، طبقًا للمادة (7)، كما يتم تحصيل المقابل في حالات البيع أو الإيجار أو استغلال أو الانتفاع بالأراضي أو العقارات أو مركبات النقل السريع بواسطة سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت

العامة والشركات التي تملك الدولة كل وأغلبية رأس مالها بسداد المستحقات المالية المقررة لأعضائها والعاملين بها والخبراء ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات واللجان، واشتراكات التأمينات الاجتماعية بوسائل الدفع غير النقدي وذلك باستثناء بدلات السفر للخارج.

تنص المادة (6) – على: «أنه يجوز لسلطات وأجهزة الدولة والشخصيات الاعتبارية العامة التي تتعامل مع الجمهور – بعد موافقة وزير المالية – أن تمنح حوافز إيجابية للسداد بوسائل الدفع غير النقدي، بما في ذلك تقرير تخفيض على قيمة المبالغ المدفوعة إليها بهذه الوسيلة أو رد جزء منها».

أشارت المادة (9) إلى أنه: «تؤول حصيلة الغرامات إلى حساب مخصص ضمن حساب الخزانة الموحد لوزارة المالية يخصص لدعم جهود توفير البنية التحتية لوسائل الدفع غير النقدي بالجهات الحكومية ورفع وعي المواطنين بهذه الوسائل، وتتم إدارة هذا الحساب والصرف منه وفقًا للقواعد التي تبنيها اللائحة التنفيذية على أن يُرحل الفائض من أموال هذا الحساب من عام إلى آخر»[1].

(1) تطوير – الإدارة العامة المعلوماتية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية مرجع سابق

2/3 الإطار الفني العام لعملية الدفع الإلكتروني:

- يمكن النظر إلى عملية الدفع الإلكتروني من الجانب الفني بأنها منظومة متكاملة من البرامج والنظم التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة - وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.

- بالرغم من المزايا التي تكمن في مشروع الدفع الإلكتروني، إلا أن هذه التقنية تحتاج لطمأنة مستخدميها من خلال معالجة مجموعة من التخوفات التقنية المشروعة من أهمها الأمن، الموثوقية، آليات المصادقة لذلك لا بد من وجود إطار فني قوي لتنظيم العملية ويحقق الشروط الأمنية لإتمامها.

1/2/3 المحددات والمعايير الفنية المطلوبة:

- وجود بنية إنترنت عالية الجودة.

- استخدام قناة الاتصال الآمنة عبر بروتوكول (TLS-SSL) - لضمان الخصوصية Privacy - ودقة البيانات وسلامتها (Data integrity) بين جميع الأطراف.

- استخدام المعرف الإلكتروني المودم «الدخول الموحد» - للاستفادة من الخدمات الإلكترونية طرف مقدم الخدمة.

- وجود الوزارة مقدم الخدمة على الشبكة الحكومية الآمنة.

- إشعار العميل عبر الوسائط الإلكترونية - البريد الإلكتروني الرسائل القصيرة - بإتمام العملية وقيمة المبلغ المدفوع وذلك لزيادة الموثوقية وتجنب عمليات الاحتيال.

2/2/3 الأنشطة والفاعليات:

- تم عقد ورش تدريب على إدخال بيانات المرتبات بمعامل وزارة المالية لمدخلي البيانات من كافة الوحدات الحسابية من 2009/ 4/ 12 حتى 2012/ 11/ 12.

- تم عقد العديد من ورش التوعية والتدريب للوحدات الحسابية على مستوى جميع محافظات الجمهورية من خلال خطط سنوية للتعريف بآلية تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني لكافة الأبواب الموازنية وأي تحديث يطرأ على شاشات المنظومة خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2016 كما يلي:-

- في خلال عام 2010 تم تدريب وتفعيل جميع الوحدات الحسابية لوزارة المالية ومصالحها.

في خلال عام 2011 تم تدريب وتفعيل وحدات قطاع التعليم والتعليم العالي بالمحافظات.

- في خلال عام 2012 تم تدريب وتفعيل دواوين المحافظات ومديريات الخدمات التابعة لها.

- في الفترة من 2013 حتى 2016 تم إعادة تدريب جميع الوحدات الحسابية بالمحافظات على المدفوعات الجديدة على المنظومة - (باقي الأبواب الموازنية بخلاف الباب الأول).

- تم عقد ورش لجميع الوحدات الحسابية بمقر وزارة المالية خاصة بإغلاق الحسابات الفرعية للجهات الحكومية الموازنية بالبنك المركزي وقصر التعامل على حسابات الوحدة الحسابية المركزية من خلال إصدار أوامر دفع وفقًا للبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والبنك المركزي والرد على استفسارات الوحدات الحسابية والعمل على تذليل كافة العقبات.

3 - مخطط سير الدفع الإلكتروني:

1- يقوم طالب الخدمة بشحن رصيد في حسابه لدى بنك البريد.

2- يقوم طالب الخدمة بطلب الخدمة الإلكترونية من مقدم الخدمة عبر موقعه الإلكتروني.

3- يقوم طالب الخدمة بالدخول إلى الموقع من خلال التسجيل الإلكتروني الموحد بطلب تسديد رسوم الخدمة إلكترونيًا.

4-يقوم الموقع الإلكتروني الخاص بمقدم الخدمة بالتخاطب مع مركز الدفع الإلكتروني لإتمام عملية الدفع.

5- تتم عمليات التراسل بين مركز الدفع الإلكتروني وبنك البريد للتأكد من حساب طالب الخدمة وتوفر رصيد يغطي قيمة المعاملة.

6- بناء على رد البنك المصدر، يرد مركز الدفع الإلكتروني إما بالموافقة وتحويل قيمة المعاملة إلى حساب الحكومة العام أو بالرفض[1].

5 – المسئوليات عن نظام الدفع الإلكتروني:

1/5 مسئولية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإشراف على إدارة وتشغيل نظام الدفع الإلكتروني وتوفير الأداة الفنية Web service - بالإضافة إلى إدارة العمليات المالية على الحسابات من خلال بنك البريد.

وزير الاتصالات يبحث مع نائب رئيس مجلس إدارة شركة ماستر كارد العالمية تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الدفع الإلكتروني- استقبل الدكتور/ عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السيد/ مايكل فرومان - نائب رئيس مجلس الإدارة

(1) تطوير - الإدارة العامة المعلوماتية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية مرجع سابق.

والرئيس التنفيذي للنمو الاستراتيجيى لشركة ماستر كارد العالمية، تناول اللقاء بحث الخطط الاستثمارية المستقبلية للشركة في مصر، وسبل دعم التعاون المشترك في مجال الدفع والتحصيل الإلكتروني في القطاعات الحكومية-حضر اللقاء المهندس/ خالد العطار - نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتنمية الإدارية والتحول الرقمي والميكنة - ومن جانب شركة ماستر كارد العالمية خالد الجبالي الرئيس الإقليمي لشركة ماستر كارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجدي حسن - مدير شركة ماستر كارد في مصر وشمال أفريقيا.

- وفي مستهل اللقاء أكد طلعت على أهمية التعاون مع شركة ماستر كارد في تحقيق الاستفادة من الخبرات العالمية للشركة في مجال تكنولوجيا الدفع الإلكتروني للمساهمة في تنفيذ خطط الدولة الرامية إلى الوصول لمجتمع لا نقدي مشيرًا إلى المشروعات التي تنفذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمساهمة في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال توفير بنية تكنولوجية آمنة داعمة لدمج الحلول الرقمية وإتاحتها لمختلف فئات المجتمع عبر منظومة المدفوعات الإلكترونية - كما أكد على إعادة صياغة دور البريد المصري ليكون منصة لتقديم خدمات الشمول المالي وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري، فضلًا عن تشجيع التجارة الإلكترونية والتي نسعى من خلالها إلى جعل مصر مركزًا إقليميًا لهذا النوع من التجارة بين دول العالم في ظل الزيادة

المطردة في حجم هذه التجارة عالميًا – من جانبه استعرض السيد/ مايكل فرومان رؤية شركة ماستر كارد العالمية بخصوص التعاون مع مصر في دعم البنية التحتية للعاصمة الإدارية الجديدة من خلال توفير نظم دعم إلكتروني متطورة لتكون أول مدينة مصرية لا نقدية، كما استعرض نماذج مقترحة لنشر الدفع الإلكتروني في قطاعات النقل والزراعة، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة – كما أكد فرومان على التزام ماستر كارد العالمية بالشراكة الاستراتيجية مع الحكومة المصرية في مجال تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الدفع الإلكتروني لخدمة الأهداف الاقتصادية والتنموية القومية – وذلك في ظل الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لتهيئة بيئة تشريعية واستثمارية مثالية للمدفوعات الإلكترونية والشمول المالي[1].

2/5 الوزارة مقدم الخدمة[2]:

توفير نظام إلكتروني يتم من خلاله تقديم وإدارة المعاملات الإلكترونية التي تحتاج إلى رسوم مالية:

وتشمل: خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة، خدمة سداد مستحقات الموردين إلكترونيًا.

(1) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيانات إعلامية، المركز الإعلامي والعلاقات العامة 2019/ 2/ 15

(2) مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني موقع gfmis

1/2/5 – أولًا: خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة:

تعريف الخدمة: إصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف كافة مستحقات العاملين بالدولة من منظومة إلكترونية بالمعايير والمقاييس ومستويات أداء الخدمة المطلوبة بالتعاون مع البنك المركزي لإصدار بطاقة الحكومة المصرية من خلال القطاع المصرفي ليشمل كافة الوحدات الحسابية التابعة لأجهزة الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية لما يقرب من (3200) وحدة حسابية ويتم الصرف من خلال ماكينات الصارفات الآلية للبنك المتعاقدة معه الجهة أو ماكينات الصرف من خلال ماكينات الصرف المشاركة في منظومة المحول القومي والتي تحمل شعار (123) أو من خلال ماكينات نقاط البيع بداخل مكاتب هيئة البريد المصرية.

ما تم تحقيقه: الانتهاء من الإجراءات التعاقدية لخدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة لعدد 3062 وحدة حسابية تابعة لكافة الجهات الإدارية من إجمالي 3200 وحدة حسابية.

– تفعيل المنظومة من خلال البنك التابع للقطاع المصرفي بالإضافة إلى هيئة البريد المصرية.

– إصدار عدد 409 مليون بطاقة للعاملين الموجودين بالخدمة.

– تفعيل 4,6 مليون بطاقة.

..البنوك المشاركة في إصدار بطاقات صرف مستحقات العاملين من خلال منظومة الدفع الإلكتروني

..التواصل مع البنوك المصدره لبطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة

اسم البنك	البريد الالكتروني
بنك مصر	payroll@banquemisr.com
البنك الأهلي المصري	electronic.payment@nbe.com.eg
بنك القاهرة	gov@BanqueDuCaire.com
بنك التعمير والاسكان	marketing@hdb-egy.com
بنك الامارات دبى الوطني	egygovchannels@emiratesnbd.com
البنك العربي الأفريقي الدولي	govpayroll@aaib.com

2/2/5 ثانيًا: خدمة سداد مستحقات الموردين إلكترونيًا:

تعريف الخدمة:

– منظومة إلكترونية لسداد مستحقات الموردين المتعاملين مع الحكومة المصرية وذلك نظير قيامهم بتنفيذ عقود مقاولات أو توريدات أو تقديم خدمات إلى الجهات الإدارية الحكومية.

ما تم تحقيقه:

– سداد مستحقات أفراد (أمر دفع) كسداد قيمة مستحقات لمورد نظير تأدية خدمة للجهة من خلال أرقام حساباتهم البنكية في البنوك التجارية (إذا توافرت)، من خلال بطاقات الدفع المقدم على هيئة البريد أو البنك الأهلي أو ما يستجد من جهات تشارك في تلك المنظومة للصرف من خلال بطاقات الرقم القومي.

3/5 إجراءات تفعيل خدمات الدفع الإلكتروني بالوحدة الحسابية الفرعية[1]:

– استيفاء نموذج تعريف الوحدة الحسابية بالمنظومة البنكية الخاصة بالوحدة الحسابية المركزية بوزارة المالية ونماذج استخراج مفاتيح التصديق الإلكتروني (توكن).

(1) مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني موقع gfmis

- تعريف الوحدة الحسابية على المنظومة.

- استلام مفاتيح التصديق الإلكتروني من وحدة التصديق الإلكتروني بوزارة المالية.

- تسليم جهاز لاب توب للوحدة الحسابية.

- تقديم الدعم الفني للوحدة الحسابية لإصدار أوامر الدفع الإلكترونية.

4/5 أنواع المدفوعات الإلكترونية:

مدفوعات المرتبات	أمر دفع المرتبات إلكترونيًا.
مدفوعة التأمينات	أمر دفع اشتراكات التأمينات والمعاشات إلكترونيًا.
مدفوعة الضرائب	إذن تسوية المدفوعات إلكترونيًا بين الوحدات الحسابية.
مدفوعة الموردين	دفع مستحقات الموردين إلكترونيًا.
مدفوعة الاستقطاعات	دفع الاستقطاعات من مستحقات العاملين. (اشتراكات النقابات – اشتراكات النوادى – النفقات –..... إلخ).
مدفوعة المحولين بنوك	دفع مستحقات العاملين المحولين بنوك (الحسابات البنكية – القروض).

5/5 مسئولية وزارة المالية:

- متابعة ومراقبة الإيرادات المحصلة وذلك من خلال النظام الإلكتروني الخاص بالدفع الإلكتروني-حيث تقوم وزارة المالية بتأمين كامل لمنظومة المدفوعات الحكومية الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني.

- أكدت وزارة المالية انتظام العمل بصورة كاملة بمنظومة المدفوعات الحكومية الإلكترونية التي تشهد تطورات غير مسبوقة، حيث بلغ معدل العمليات المالية المنفذة إلكترونيًا نحو 815 ألف مدفوعة تخص المرتبات فقط طبقًا لتقارير أنظمة المراقبة الإلكترونية، كما وصل معدل القيود اليومية المسجلة على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية نحو 60 ألف قيد يوميًا وهو ما يؤكد أن نظام المدفوعات المالية الحكومية التي تتم بصورة إلكترونية يعمل بأعلى كفاءة - كما حرصت وزارة المالية على توفير أقصى درجات الحماية والتأمين والتشفير بالتعاون مع السلطات الرقابية المختصة، حيث تعد المنظومة الإلكترونية من أهم أولويات الأمن القومي للبلاد، وأضاف البيان أن الوزارة قامت بجهود حثيثة لإرساء التحول الإلكتروني للمنظومات المالية الحكومية من خلال بناء الشبكة المالية الحكومية التي تربط حاليًا بشكل كامل جميع الجهات الحكومية مع وزارة المالية إلى جانب جهود وإنشاء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS - وربطه بمنظومة الدفع الإلكترونية وحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي - وأكد البيان أن

وزارة المالية في كل تلك الأعمال راعت المواصفات القياسية في تصميم وتنفيذ البنية التحتية لجميع منظومات الشبكة المالية الحكومية بما يضمن لها الاستراتيجية واستقرار الأداء وأعلى كفاءة وذلك من خلال:

– توافر جميع البدائل الخاصة بخطوط الاتصال لربط المستخدمين بالمنظومة من خطوط ربط شبكات أرضية وشبكات جوال الجيل الثالث G3 إلى جانب شبكات الأقمار الصناعية بما يضمن الاتصال الدائم للشبكة بمركز الدفع الحكومي الإلكتروني.

– توافر أكثر من مركز بيانات قياسية تبادلية بحيث تضمن استمرار عمل المنظومات الإلكترونية على مدار 24 ساعة يوميًا حتى في حالة وجود أي مشاكل تؤثر على أي من هذه المراكز لإدارة المنظومة ولذا تم توزيعها على أكثر من مكان جغرافي بالجمهورية لضمان أقصى درجات التأمين.

– جميع عناصر المنظومات الإلكترونية يتم مراقبتها من خلال أدوات مراقبة آلية تمكن المختصين بإدارة الشبكة المالية الحكومية وكذا متخذي القرار من متابعة الأداء المالي الحكومي بشكل لحظي واستخراج تقارير أداء عن كل تفاصيل المدفوعات الإلكترونية الحكومية، وكشف البيان أن عدد التقارير التي تمت طباعتها من خلال الوحدات الحسابية باستخدام المنظومة المميكنة بلغت 40 ألف إلى47 ألف في يومين، وهذه التقارير تسهم في دعم القرارات التي يتم اتخاذها وفي متابعة التنفيذ –

كما أكد البيان أيضًا أن عدد الوحدات الحسابية التي استخدمتها الشبكة والمنظومة في اليومين، بلغا في اليوم الأول 1804 وحدة حسابية وفي اليوم الثاني 1917 وحدة حسابية ونسبة 70٪ من إجمالي 2627 وحدة على مستوى الجمهورية في هذين اليومين (تم اختيار يوميْ أربعاء، خميس 4 ، 3 أكتوبر 2018 بشكل عشوائي لاختبار آلية متابعة ومراقبة المنظومة من قبل وزارة المالية)، الأمر الذي يؤكد سير العمل بكل انتظام وكفاءة، وأيضًا بلغت عدد المكالمات التي وردت لمركز الدعم الفني للاستفسارات أو لمواجهة المشكلات في اليومين المذكورين نحو 179 و 275 مكالمة من إجمالي 13 ألف مستخدم للمنظومة الإلكترونية على مستوى الجمهورية وبنسبة تقل عن 2 ٪ في المتوسط وهذا ما أكدته تقارير المتابعة لعمل المنظومة والتي تقوم بها وزارة المالية بصفة يومية[1].

6 – خدمات نظام الدفع الإلكتروني[2]:

1/6 الخصم المباشر من الحساب:

يوفر نظام الدفع الإلكتروني الحكومي خدمة الخصم المباشر من الحساب المصرفي الخاص بالجهات المستفيدة من الخدمات الحكومية

(1) الهيئة العامة للاستفسارات التي أنشئت عام 1954، جهاز الإعلام الرسمي والعلاقات العامة للدولة عنوان الموقع sis.gov، أخبار اقتصادية بيان 2018/ 10/ 13

(2) الإدارة العامة للمعلوماتية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية – مرجع سابق

وذلك من خلال بنك البريد، حيث تمكنهم هذه الخاصية من الخصم المباشر من الحساب وتسديد قيمة ورسوم المعاملات الحكومية من غير أن يترتب على ذلك أية أعباء أو رسوم إضافية مع إمكان الحصول على تقرير مالي إلكتروني.

خطوات الحصول على الخدمة:

– تقوم الوزارة مقدم الخدمة بتطوير وإنجاز نظام إلكتروني لتقديم المعاملات إلكترونيًا وإتاحتها للفئات المستفيدة.

– تقوم الوزارة مقدم الخدمة بتعبئة نموذج الاشتراك الخاص بنظام الدفع الإلكتروني المرفق.

– تقوم الوزارة مقدم الخدمة بمخاطبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع إرفاق نموذج الاشتراك.

– تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتأكد من توفر المتطلبات عند الوزارة مقدم الخدمة.

– تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمتابعة خطوات التشغيل والدعم الفني للنظام مع الوزارات مقدمة الخدمة.

6/ 2 الطابع الإلكتروني:

– يوفر نظام الدفع الإلكتروني خدمة شراء وبيع الطوابع الحكومية وبشكل إلكتروني «طابع إلكتروني» بحيث يتم استخدامها بدلًا

من الدمغات الورقية والتي يتم شراؤها من قبل المستفيدين لدفع رسوم المعاملات الحكومية المختلفة من خلال نقاط بيع تقدم طلبات الحصول على الخدمات الحكومية حيث يتم شحن رصيد مالي مسبق لنقاط البيع من خلال حساباتهم لدى بنك البريد الحكومي ويتم استخدام النظام بيع وإصدار الطوابع الإلكترونية للجهات طالبة الخدمة ويتم تحصيل قيمة الطابع لصالح نقطة البيع، ويهدف نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني تسهيل عمل الوزارات وتوفير خدمة مميزة وسريعة للمواطنين وضبط عمليات الإيراد الحكومي ومراقبته ومنع عمليات التزوير في الدمغات الورقية وتحديد عدد المعاملات الإيرادية لكل معاملة في كل مؤسسة حكومية.

خطوات الحصول على الخدمة:

- تقوم الوزارة المعنية بتعبئة نموذج الاشتراك الخاص بخدمة الطابع الإلكتروني والمتوفر ضمن نظام الدفع الإلكتروني الحكومي.

- ترسل الوزارة المعنية مراسلة مرفق بها نموذج الاشتراك لوزارة المالية للتأكد من سلامة الإجراءات المالية لدى الوزارة

- في حالة موافقة وزارة المالية يتم مخاطبة وزارة الاتصالات ليتم استكمال الإجراءات الفنية وتشغيل النظام وإعطاء الصلاحية اللازمة.

– تقوم وزارة الاتصالات بمتابعة خطوات التشغيل والدعم الفني للنظام مع الوزارة المعنية من خلال مندوب الوزارة لدى الإدارة العامة للمعلومات.

7- المشاكل التي واجهت تطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

7/1 مقدمة:

– الحاسب لم يغير أو يطور في أهداف التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي، وذلك لأن استخدام الحاسب الإلكتروني في تجهيز البيانات المحاسبية لا بد وأن يكون في حدود ونطاق معين وتوافر شروط محددة فإذا لم تتوافر هذه الشروط يكون من الصعب تشغيل البيانات المحاسبية، وتتمثل في الآتي:

1 – الحاسب عادة لا يحدد الهدف النهائي من إعداد وتشغيل البيانات بل يجب تحديد الهدف المطلوب الوصول إليه بإعداد البيانات الأولية من قبل مشغلي الحاسب.

2 – يجب تحديد البيانات التي يغذي بها الحاسب حتى يمكن الوصول إلى النتائج المطلوبة والتي تتوقف على نوعية البيانات المغذاة.

3 – الحاسب لا يستطيع إعداد البيانات إلا طبقًا للإجراءات والطرق المحددة له في البرنامج.

- ومن ثم إن أساليب تشغيل البيانات المحاسبية تطورت بشكل كبير من نظم يسود فيها الأسلوب اليدوي إلى نظم تسيطر عليها أحدث الأساليب التكنولوجية مثل نظم التشغيل الفوري والمشاركة الزمنية بل إن استخدام الحاسب في تشغيل البيانات المحاسبية لم يعد قاصرًا على إمساك الدفاتر وإعداد كشوف الأجور والمرتبات وإعداد جداول الإنتاج وإصدار الفواتير والرقابة على حركة المخزون، بل لقد امتد استخدام الحاسب ليشمل العديد من المجالات الأخرى المحاسبية وغير المحاسبية مثل إعداد النماذج المالية ونماذج المحاكاة وتحليلات الحساسية وتخطيط المشروعات وأساليب المباريات الرياضية....إلخ[1].

2/7 المشاكل التي واجهت تطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

تم تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في جميع محافظات مصر - خلال هذه الفترة ظهرت مشاكل ومعوقات كثيرة داخل المنظومة الجديدة وتلقت فرق الدعم الفني بلاغات عن مشكلات

(1) د/ عبد العال هاشم أبو خشبه - المشكلات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات في منشآت الأعمال بالمملكة العربية السعودية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الأسكندرية - يوليو 1993 - ص 58 - 57.

.. د/ عبد اللاه فراج عبد الرحيم الليثي - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة أسيوط - أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على عناصر النظام المحاسبي - نظم المعلومات المحاسبية.

تقنية منها عدم جاهزية نقاط التحصيل الإلكتروني، وضعف عملية الاتصال وحدوث أعطال بماكينات الصراف الآلي وعدم ظهور تقارير العمليات المنفذة إلكترونيًا بالوحدات الحسابية في بعض المناطق مثل الدقي والدراسة وباب الشعرية التابعة لمحافظات القاهرة والجيزة مما اضطرهم إلى التحول للدفع النقدي بعد قيامهم بتقديم بلاغات شفهية عن الجهات التي تعذر فيها تلقي الخدمة، يقلل الخبراء من تأثير هذه الأعطال مؤكدين أنها طبيعية جدًا ومتوقعة مع بدء تطبيق المنظومة الجديدة ومشددين على أنه سيتم تداركها وستزول خلال فترة قصيرة لتدخل مصر عصرًا جديدًا للتعامل بين المواطنين والجهات الحكومية[1]

- إمكانية تعرض بطاقات الدفع الإلكتروني للسرقة أو الإختراق.

- خلق حالة من الإسراف لدى العميل بسبب سهولة توفير الأموال من خلال بطاقات الدفع.

- ضعف البنية التحتية للاتصالات مما قد يعرضك لعدم القدرة على إتمام عمليات الدفع الإلكتروني في حالة سقوط الشبكة بالبنوك[2].

(1) الدفع الإلكتروني يتحدى صعوبات البداية جيدة الوفد - تحقيق نشوه الشربينى السبت الموافق 2019/ 6/ 15

(2) المصدر: جريدة صوت الأمة - تحقيق تامر إمام 2018/ 7/ 23

8 – آراء ووجهات نظر خبراء في مختلف المجالات عن منظومة الدفع الإلكتروني:

نشر تحقيق بجريدة الوفد - وكان عبارة عن إجراء حديث مع أحد أساتذة القانون، خبير اقتصادي واستشاري تنمية بشرية لمعرفة آرائهم ووجهات نظرهم في منظومة الدفع الإلكتروني.

1/8 رأي الأستاذ الدكتور/ محمود السقا – (أستاذ قانون):

– المنظومة الجديدة تحد من الرشاوي والجرائم المالية.

– الدكتور/ محمود السقا - نائب رئيس حزب الوفد وأستاذ القانون بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، أوضح أن وجود بنية تشريعية ضمن نظام موحد ومطبق للتعاملات الإلكترونية هو أمر ضروري يتواكب مع التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الدفع، يعزز الحوكمة الرشيدة والمساءلة القانونية، تحسين إنفاذ الرقابة المصرفية وزيادة كفاءة النظام المالي، الحد من الجرائم المالية والتهرب الضريبي ولا وجود لفقدان أو تلف النقود وكذا الشيكات الورقية واختصار الوقت والجهد – وقال أستاذ القانون– أن القانون الجديد يلزم أجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية بسداد المستحقات المالية من المرتبات ومستحقات الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات بماكينات المدفوعات والمتحصلات الحكومية.

– وأضاف أستاذ القانون أنه وفقًا لما نص عليه القانون يعاقب غير الملتزمين بغرامة لا تقل عن 2٪ ولا تزيد على 10٪ من قيمة المبلغ المدفوع

نقدًا – ولا يتجاوز مليون جنيه لكل من خالف مواد القانون، كما يعاقب بذات العقوبة كل من قام بتجزئة المدفوعات وتضاعف الغرامة الواردة في حالة العود كما تؤول حصيلة الغرامات إلى حساب مخصص ضمن حساب الخزانة الموحد لوزارة المالية - يخصص لدعم جهود توفير البنية التحتية لوسائل الدفع غير النقدي بالجهات الحكومية على أن يرحل الفائض من أموال هذا الحساب من عام إلى آخر.

– وأشار إلى أهمية تكاتف الجهود بالتعاون مع الجهات المعنية لإنجاح هذا التحول خاصة في ظل وجود إدارة سياسية لدى الحكومة تؤازرها قوة مجتمعية من خلال مختلف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحقيق الهدف المنشود بصورة فعلية وحقيقية من الدفع الإلكتروني.

2/8 رأي خبير اقتصادي:

– تخفض عجز الموازنة... وتضبط الأداء المالي.

– الدكتور/ صلاح الدين الدسوقي – الخبير الاقتصادي ورئيس المركز العربي للإدارة والتنمية – أوضح أن نظام التحصيل الإلكتروني له العديد من الفوائد على كافة الأصعدة وأهمها إتاحة جميع الخدمات المالية لمختلف فئات وطبقات المجتمع ومؤسساته من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية، خدمات دفع الاشتراكات،

الضرائب، الجمارك، التمويل، التأمين، البيع، الشراء، بطاقات الائتمان، الإيداع، التحويل، الخصم، الدفع باستخدام الهاتف المحمول وغيرها من الوسائل بشكل أكثر ملائمة، وذات أسعار تنافسية وأيضًا خدمات تلقي الإعلانات والتبرعات والمحافظة على القيمة الشرائية للنقود وانخفاض أسعار الفوائد البنكية على الإقراض - وبالتالي انخفاض عجز الموازنة العامة وضبط الأداء المالي وأنه يسهم في سرعة تحصيل إيرادات الدولة، كما يساعد على محاربة الفساد والرشاوي والروتين في المؤسسات الحكومية على نطاق واسع وبقوة أكبر عن طريق منع احتكاك المواطن بالموظف العام وتقديم الخدمة للجميع دون التفرقة بين عامة المواطنين، سواء من الفقراء أو حتى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كما أنه سيحمي حقوق المتعاملين مع الخدمات المالية أو البنكية وتشجيعهم على إدارة أموالهم بشكل سليم وتفادي اللجوء إلى قنوات غير رسمية تفتقد إلى الرقابة أو الإشراف بالإضافة إلى إمكانية دمج القطاعات العشوائية في الاقتصاد الرسمي وإعطاء حوافز إيجابية للسداد بوسائل الدفع الإلكترونية ومن ثم استكمال منظومة الرقابة المالية الشاملة الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على العملية التنموية بالبلاد، أضاف الخبير الاقتصادي أن الإصلاح الاقتصادي فرض وجود عملية إصلاح إداري لتسير بالتوازي مع عمليات التنمية الاقتصادية، يؤكد الخبير الاقتصادي على أهمية تكوين شبكة اتصال موحدة للربط بين جميع

البنوك والشركات والجهات الحكومية وتطوير أداء العاملين بالجهات المختلفة بما يحقق الكفاءة والفاعلية المطلوبة – وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للمدفوعات النقدية وزيادة مؤشر الشفافية المالية وخلق قنوات اتصال فعالة ومباشرة بين هذه الجهات والمواطنين بما يساعد صانع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة في كافة المجالات مع التوسع في توفير ماكينات الصراف الآلي ونقاط التحصيل في جميع المحافظات – لكي يمكن تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أكثر مرونة وأقل تكلفة إلى جانب تحفيز البنوك على زيادة استثماراتها بما يؤدي إلى زيادة فرص العمل، منوهًا إلى أنه من الممكن الدفع بأي كارت فيزا وليس شرطًا الكارت مسبق الدفع.

3/8 استشاري تنمية بشرية:

– التوسع في نقاط تقديم الخدمة.... ضرورة...

– الدكتور/ أيمن الدهشان – استشاري التنمية البشرية والإدارية قال: إن الدولة بدأت بالفعل توفير جهود كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق اتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام الإدارة الإلكترونية بما يوفر العديد من المزايا للمواطنين في كل القطاعات الحكومية والمصرفية.

– أكد استشاري التنمية الإدارية والبشرية، أنها خطوة ضرورية تأخرت كثيرًا مطالبًا بضرورة تشجيع المواطنين على التحول إلى

المعاملات الرقمية وفتح حسابات مصرفية بدون تكاليف أو رسوم إضافية والحصول على أفضل الخدمات للمواطنين في كل وقت ودون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العامة، مع استفادة الاقتصاد المصري من تحقيق الشمول المالي وتيسير انتقال أموال المواطنين بكفاءة وفعالية.

- وأوضح استشاري التنمية الإدارية والبشرية، أن دعم ومساندة منظومة قنوات الدفع والتحصيل إداريًا وبشريًا بحسب النظم البنكية والإدارية الحديثة أمر في غاية الأهمية - لما يوفر لكل مواطن حقه بكرامة وسرعة في إنجاز المعاملات المالية ومن دون انتظار أو معاناة، وتقليل التكاليف نتيجة الحصول على الخدمات الحكومية بتكلفتها الحقيقية وتبسيط الإجراءات وتخفيض وقت الأداء، وتوفير الوقت والجهد والقضاء على طوابير الانتظار والزحام فضلًا عن تقليل الحاجة إلى العاملين بالقطاعات الحكومية وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية وتحقيق مبادئ وقواعد الحوكمة والشفافية من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للتدفقات النقدية مع تخفيض الأخطاء ومكافحة الجرائم الوظيفية والحماية من السرقات نتيجة تداول الأموال بين المواطنين وتقليل المخالفات، نظرًا لسهولة ويسر النظام الإلكتروني ودقته فيشعر المواطن بأنه يحصل على الخدمات الإلكترونية بطريقة حضارية وأكثر اطمئنانًا وثقة، مؤكدًا ضرورة عمل برامج تنمية بشرية لصقل مهارات العاملين بالحكومة ونقل الخبرات والبرامج التدريبية، خاصة

وأن العنصر البشري هو العامل الحاسم في نجاح أو إخفاق جهود التنمية بالإضافة إلى التوسع في نقاط تقديم الخدمات الحكومية وتوفير المعلومات والبيانات بشفافية لكي يمكن ضمان نجاح منظومة التحول الرقمي واستمرارها مع أهمية إتاحة الفرص لزيادة استثمارات البنوك وتهيئة البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وتوفير كل المقومات والتسهيلات لدعم المستثمرين والداعمة لتمكين المجتمع الرقمي كل ذلك يؤدي إلى إحداث طفرة اقتصادية كبيرة لمصر، ونوه إلى أهمية تضافر الجهود مع وسائل الإعلام المختلفة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية التحول الرقمي والميكنة وإمكانية الاستفادة من الخدمات المصرفية في تنفيذ جميع المعاملات المالية إلكترونيًا بطريقة مريحة وشفافية دون الحاجة إلى تدخل وسطاء بما يسهم في دفع التنمية المستدامة[1].

* * *

(1) المصدر: جريدة الوفد - تحقيق نشوه الشربينى
إشراف/ نادية صبحي – السبت 2019/ 6/ 15.

ملخص الفصل الأول

مما سبق وفي إطار تحديد جوانب الدراسة وأهميتها - يرجع اختياري لدراسة إجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع الإلكتروني إلى أهميتها القصوى ودورها الكبير لكل قطاعات الدولة في الآونة الأخيرة وأصبح المستفيد لا يستطيع أن يحصل على مستحقاته دون الإجراءات التي يقوم بها مسئول الدفع الإلكتروني، والمشاكل التي تظهر أثناء التشغيل تحول دون حصول المستفيد على مستحقاته وأحيانًا ضياعها أو تحويلها إلى مستفيد آخر بالخطأ نتيجة خطأ بشري في إدخال بيانات المستفيد لأنه يتطلب لتحويل المستحقات إلى الحساب الخاص بالمستفيد إدخال الاسم وبيانات الرقم القومي، لذلك أي خطأ مقصود أو غير مقصود في إدخال البيانات الخاصة بالمستفيد تعرض المستحقات للضياع وصعوبة تتبعها بالإضافة إلى طول فترة الإجراءات التي يتطلبها التشغيل في منظومة الدفع الإلكتروني لتحويل المستحقات إلى أصحابها، فضلًا عن أنه في حالة سوء شبكة الإنترنت الخاصة بالسيستم يتوقف العمل تمامًا حتى يستطيع مسئول الدفع الإلكتروني استكمال عمله، بالإضافة إلى تواريخ استحقاق الأموال المحددة من قبل وزارة المالية مما يحول دون وصول المستحقات في مواعيد مبكرة عقب الانتهاء من الدورة المستندية بالإضافة إلى أعداد المستندات

الكبيرة بالوحدات الحسابية بجامعة أسيوط مما نتج عنه عدم قدرة مسئولي الدفع الإلكتروني بإنجاز والانتهاء من تحويل المستحقات إلى المستفيدين في نفس تاريخ اليومية (أى نفس تاريخ دخول المستندات بمنظومة GFMIS)- وسأتناول في الفصل الثاني شرح الإطار التطبيقي لمنظومة الدفع الإلكتروني من خلال الواقع العملي وخطوات التشغيل وآلية العمل لتحويل المستحقات إلى المستفيدين وإجراءات الرقابة الداخلية المتبعة لتفادي حدوث الأخطاء والتلاعب في المستندات.

* * *

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

تناولت الباحثة في الإطار النظري شرح مفصل عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني..وسأتناول بالتفصيل في هذا الجزء شرح آلية عمل المنظومة وإجراءات المراجعة والرقابة الداخلية وعرض المشاكل المتعلقة بالتطبيق العملي للمنظومة – وتم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مصطلحات هامة ذات صلة.

المبحث الثاني: أثر استخدام الحاسب على عناصر النظام المحاسبي.

المبحث الثالث: المراجعة وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

* * *

المبحث الأول
(مصطلحات هامة ذات صلة)

معايير الأنتوساي:

– هي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأنتوساي) – هي منظمة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة، وتقدم الإنتوساي للأجهزة الرقابية العليا منذ 50 سنة إطارًا وهياكل مؤسساتية لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية الحكومية على المستوى الدولي، كما تعمل على تطوير الخبرات الفنية والعلمية كرد للاعتبار والنفوذ للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في كل دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة، وذلك عملاً بشعار الإنتوساي - أن تبادل الخبرات يفيد الجميع حيث أن تبادل التجارب والنتائج والآراء بين أعضاء الإنتوساي في هذه المجالات يضمن تعزيز ومواصلة التطوير المستمر للرقابة المالية الحكومية.

- منظمة الإنتوساي هي مؤسسة مستقلة وذاتية السيادة وغير سياسية ومنظمة غير حكومية تتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.
- قد تم تأسيس الإنتوساي في عام 1953 بمبادرة من قبل الرئيس

السابق للجهاز الأعلى في كوبا السيد/ إيميليو فرناندیث كاموس، حيث اجتمع آنذاك 34 جهازًا رقابيًا لعقد المؤتمر الأول للإنتوساي في كوبا، أما حاليًا فيبلغ عدد أعضاء الإنتوساي 194 عضو كامل، بالإضافة إلى خمسة أعضاء مشاركين وعضو منتسب واحد[1].

- **دليل الأساسوي:**

- هو دليل الأساسوي الرقابي حول الاحتيال والفساد شملت معايير الإنتوساي الرقابية توقعات بحدوث احتيال وفساد في الجهاز الحكومي، وعدم الدقة في حفظ الملفات والأخطاء والصفقات أو النتائج غير الاعتيادية التي قد تشير إلى وجود الاحتيال والمصروفات غير الملائمة، والعمليات غير مصرح بها، ونقص في الأمانة[2].

- في اجتماع الإنتوساي السادس عشر الذي عقد في أوروغواي في عام 1998 تمت مناقشة دور الأجهزة الرقابية في منع وتقصي الاحتيال والفساد كأحد الموضوعات الأساسية، مما يشير إلى وعي وإدراك

(1) المنظمة الدولية للأجهزة العليا INTOSAI الرقابية العامة والمحاسبة – موقع intosai.org

للاستزادة: تأثير معايير الإنتوساي على النظام المحاسبي الحكومي في العراق – الباحثة/ حوراء إحسان خليل السعدي – إطار مقترح – بحث استطلاعي وتطبيقي في مؤسسة بلديات محافظة النجف الأشرف – الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد موسى السعبرى – الكلية التقنية الإدارية/ الكوفة.

(2) فقره 2/ 2/ 4/ 1 معايير في الرقابة الحكومية.

الأنتوساي للمشكلة التي تؤثر بدرجات متفاوتة على الدول الأعضاء وتشكل تحديًا للمجتمع الرقابي، ولذلك إلحاقًا بهيكل عمل الأنتوساي قام مجلس مديري الأساسوي في الاجتماع الواحد والثلاثين الذي عقد في مانيلا بالفلبين في 24 أكتوبر 2002 بتكوين مجموعة عمل خاصة ومجموعة الأعضاء الأساسيين لوضع دليل رقابي إقليمي حول التعامل مع الاحتيال والفساد، وقد شارك في مجموعة العمل موظفين من أجهزة الرقابة العليا (الإنتوساي) لكل من بنغلادش، الهند، اليابان، كوريا، ماليزيا، النيبال، باكستان، تايلاند وتركيا بالإضافة إلى مجموعة الأعضاء الأساسيين لأجهزة الرقابة العليا للهند واليابان وباكستان والفلبين[1].

- **معيار Control objective for information and Related technology(cobit)**

- ضوابط تقنية المعلومات والتقنيات المتعلقة بها – هو مجموعة لأفضل الممارسات لإدارة تقنية المعلومات في المنشأة – تم تطويرها من قبل، information system audit and control Association IT Governance institute في عام 1992 وتم نشرها في عام 1996، يستفيد منها:

(1) دولة الكويت – ديوان المحاسبة – دليل الأساسوي الرقابي حول الاحتيال والفساد – صادر عن المنظمة الأسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساى).

The Asian organization of supreme Audit institutions (asosai)) -

ترجمة قسم الترجمة – إدارة التدريب والمنظمات الدولية

- مدراء إدارة تقنية المعلومات.

- المراقبون والمدققون على تقنية المعلومات.

- المستخدمون لتقنية المعلومات.

- هي معايير ومقاييس تم قبولها عالميًا ومؤشرات وإجراءات وأفضل الممارسات للمساعدة في الاستفادة من استخدام تقنية المعلومات بأعلى الدرجات والكفاءة، وبالإضافة إلى المساعدة في إنشاء بيئة تقنية يسهل فيها حوكمة وضبط تقنية المعلومات.

• يوجد في معيار Cobit عدد 34 إجراء مقسمة على أربع نقاط أساسية وهي:

1- التخطيط والتنظيم لتقنية المعلومات.

2- الاستحواذ وتطبيق تقنية المعلومات.

3- توصيل ودعم تقنية المعلومات.

4- المراقبة والمتابعة

- وتحتوي 34 الإجراء على ضوابط بعدد 210، من ناحية مدير إدارة تقنية المعلومات تساعد في الجوانب التالية:

1- تطوير خطة استراتيجية لتقنية المعلومات.

2- المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمارات تقنية المعلومات.

3- بناء هيكل لتقنية المعلومات.

4- المساعدة في اتخاذ قرارات الاستحواذ على التقنيات.

5- المساندة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

6- ضمان وجود آلية مستديمة لتطوير خدمات تقنية المعلومات.

7- وجود مراقبة لأداء تقنية المعلومات.

- من ناحية المراقبين والمدققين على تقنية المعلومات:

1- تحديد الضوابط الهامة للبنية التحتية لتقنية المعلومات.

2- توفير المعلومات اللازمة لإعداد التقارير للإدارة العليا.

- من ناحية المستخدمين لتقنية المعلومات:

• ضمان وجود ضوابط وإجراءات لحماية تقنية المعلومات[1].

- وهو من ضمن المعايير العالمية لأمن المعلومات.

- وهو إطار للسيطرة أو التحكم تربط تقنية المعلومات بمتطلبات العمل وتنظيم لأنشطة تكنولوجيا المعلومات في نموذج العملية المقبولة، وتحديد الموارد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات، وأهداف الرقابة الإدارية التي سينظر فيها، وقد تم بناء هذا المعيار من قبل معهد حوكمة تقنية المعلومات ITIG .

(1) موقع ثقافة عامة – الأربعاء 14 مارس 2012.

IT Governance Institute في عام 1995 – وهو الآن في النسخة الرابعة وتتكون من سبعة أجزاء رئيسية:

1- النظرة التنفيذية Execative over view

2- إطار الكوبيت CoBit frame work

3- التخطيط والتنظيم plan and organize

4- الاكتساب والتنفيذ Acquire and Implement

5- التسليم والدعم Deliver and support

6- الرصد والتقييم Monitor and Evaluate

7- الملاحق بما في ذلك المعجم أو المصطلحات Appendices

الكوبيت هو مجموعة من المواد التوجيهية الدولية تستخدم لحوكمة تقنية المعلومات وكذلك تتيح للمديرين سد الفجوة بين متطلبات الرقابة والقضايا التقنية والمخاطر التجارية، واستنادًا إلى أبرز النقاط في الكوبيت تبين أنه يركز على مخاطر محددة حول أمن تكنولوجيا المعلومات بطريقة بسيطة لمتابعة وتنفيذ المنظمات الصغيرة والكبيرة[1].

(1) أحمد السيد كردى – المعايير العالمية لأمن المعلومات على الرابط التالي Kenana online. Com

• **حاكمية تكنولوجيا المعلومات:**

• يمكن تعريف حاكمية تكنولوجيا المعلومات بأنها الهياكل التنظيمية والإجراءات التنفيذية والقيادية التي تضمن مساندة تكنولوجيا المعلومات وتوسيعها وتحقيق استراتيجية المنظمة وأهدافها، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا كبيرًا في نجاح الشركات لتحقيق أهدافها، وتستخدم المنظمات تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر على نطاق واسع وفي جميع مجالات عمل المنظمة، بدءًا من أنظمة الموارد البشرية واستقطاب الموظفين، مرورًا بالإعلان والدعاية والتجارة الإلكترونية، وانتهاء بالتواصل مع العملاء، هذا بالإضافة إلى برمجيات المحاسبة وإصدار الفواتير، وبالتالي يشير هذا إلى أن للكيفية التي يجري وفقًا لها استخدام تكنولوجيا المعلومات أثرًا هامًا في نتائج أعمال المنظمة ونشاطاتها[1].

• Computer - assisted audit techniques – CAATS

– تقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر أو أدوات المراجعة بمساعدة الكمبيوتر.

(1) محمود العتيبي – كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم الاستثمار والتمويل، جامعة الطائف السعودية، تقييم مستوى حاكمية تكنولوجياالمعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت، دراسات العلوم الإدارية المجلد 41، العدد 2014 ،1 تاريخ استلام البحث 2012/ 12/ 19 وتاريخ قبوله 2013/ 11/ 24 ص 96

– تتضمن إنشاء تقارير تدقيق النظام أو استخدام البرمجيات لرصد التغييرات في الملفات والإعدادات والإبلاغ عنها، وقد تشمل الأنظمة الحواسيب الشخصية والخوادم والحواسيب الكبرى وأجهزة توجيه الشبكة والمحولات وقد تتضمن التطبيقات خدمات الويب (Web services) ومايكروسوفت بروجكت سنترال وقاعدة بيانات أوراكل (أمثلة فقط)، ويستخدم في تنظيم أمن تكنولوجيا المعلومات، في إدارة صلاحيات الدخول، أي في عملية منح ورفض صلاحية التحكم بالدخول للموظفين آمنة وفعالة.

– والمعيار هو أن تقوم بوظيفة أمن المعلومات بمراقبة عمليات إدارة حساب المستخدم في حينها وتسجل مدى كفاءة وفعالية العمل، ويستخدم في التأكد من أن البيانات المدخلة في التطبيق صحيحة ويتم إدخالها من قبل موظف مخول – يتم باستخدام وسائل التحليل (Caats) اختبار واجهات مختلفة لإدخال البيانات وتحليل البيانات المخزنة في قاعدة البيانات من خلال استخدام أدوات وتقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب (Caats).

– ويستخدم في سياسات الاحتفاظ بالوثائق والرسوم التخطيطية لسير عمل النظام عن طريق التحقق أن الوثائق الأصلية الهامة قد تم ترقيمها مسبقًا وكيف يتم التعرف على الأرقام الخارجة عن التسلسل وأخذها بعين الاعتبار، تحديد ومراجعة الأرقام غير المتسلسلة

والفجوات والتكرارات في تسلسل الأرقام باستخدام الأدوات الآلية مثل أدوات وتقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب (Caats) والتحقق من وجود أرقام محددة ومتسلسلة لكل معاملة لمنع الازدواجية وذلك على سبيل المثال لا الحصر[1].

- **جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات ISACA**

– هي جمعية مهنية دولية تركز على حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ملفات الـ IRS الخاصة بها – وتعتبر جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات التي يشار إليها بالاسم «ISACA» من الجمعيات غير الربحية التي تركز على المعرفة الجماعية الخاصة بمراجعة المعلومات التقنية والحكومية، وتشتهر الجمعية بهذا الرمز على مستوى العالم، أسست جمعية ضبط نظم وتدقيق المعلومات ISACA شهادة رسمية من جانبها والتي تعرف باسم شهادة مدقق نظم المعلومات المعتمدة، CISA، CISM، CRISC، CGEIT، كما تنشر الجمعية مجلة تقنية دورية وتستضيف سلسلة من المؤتمرات الدولية لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات.

(1) للاستزاده: شاشى كانت شارمًا، المراقب والمراجع العام للهند – رئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات، دليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأجهزة الرقابة العليا، مبادرة الإنتوساي للتنمية – تم نشره في فبراير 2014 - ترجمة: ديوان المحاسبة الكويتى – أغسطس 2014

– منذ تأسيسها عام 1967، نمت جمعية ISACA لتشمل 140 ألف ناخب من 180 دولة، وتمتلك أكثر من 200 فرع حول العالم لتوفير المواد التعليمية والدعم لجميع العاملين بقطاع نظم المعلومات على المستويات المحلية.

كيف ظهرت الجمعية؟

– بدأت الجمعية عام 1967 وذلك بعدما جلست مجموعة من الأفراد الذين لديهم ضوابط مماثلة لتدقيق المهام على أنظمة الحاسب، لمناقشة الحاجة إلى مصدر مركزي للمعلومات والتوجيه في المجال وفي عام 1969 أضفى الطابع الرسمي على المجموعة ودمجت مع جمعية مراجعي EDP، اليوم تهتم الجمعية بفئات عاملة في قطاع نظم المعلومات من بينهم مدققي نظم المعلومات ومديري نظم المعلومات والمدققين الداخليين للشركات والهيئات ومدراء ومسئولي تطوير النظم الآلية وأخصائي الدعم الفني لنظم المعلومات ومسئول شبكات المعلومات.

ما الهدف من وجود الجمعية بشكل عام؟

– منذ إنشائها، أصبحت ISACA منظمة عالمية تعمل على تحديد وتيرة إدارة المعلومات والمراقبة والأمن ومتخصصي التدقيق، وقد حصل على شهادة CISA التي تمنحها الجمعية أكثر من 118 ألف مهني منذ إنشائها.

- يسترشد مجمع ISACA - من بينهم الأعضاء والمتطوعين والموظفين والفنيين بالهدف الذي يحدد جوهر ما تقوم به الجمعية، فالهدف الأساسي هو مساعدة محترفي قطاع التكنولوجيا وشركائهم حول العالم على إدراك الإمكانيات الإيجابية للتقنية، وقد استطاعت الجمعية تقديم الدعم لأكثر من 450 ألف متخصص في قطاع تكنولوجيا الأعمال.

- استطاعت جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات ISACA الوصول إلى العديد من البلدان منها الشرق الأوسط بفروع متنوعة في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة والبحرين وافتتحت مؤخرًا إحدى فروعها. في الأردن[1].

* * *

(1) الرابط التالي themenatech.com - محمد أحمد بن على - 19 مارس 2019، السيد حسام خطاب - رئيس فرع جمعية ISACA بالأردن، السيدة/ ماريان عازر - رئيس الجمعية في القاهرة

المبحث الثاني
أثر استخدام الحاسب على عناصر النظام المحاسبي

مُقَدِّمَة

استخدام الحاسب الإلكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية لن يؤثر على الأركان الرئيسية لعناصر النظام المحاسبي ولكن قطعيًا سيكون هناك تأثير واضح على شكل ونوعية كل عنصر من عناصر النظام المحاسبي.

1- الأثر على المجموعة المستندية[1]:

.. في ظل استخدام التجهيز الإلكتروني للبيانات فلا يتم استخدام المستندات الأصلية مباشرة للإثبات والتسجيل المحاسبي، ولكن يتطلب الأمر ضرورة التعديل في شكل وطبيعة هذه المستندات أو

(1) نظم المعلومات المحاسبية – د/ عبد اللاه فراج – قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة أسيوط – نظم المعلومات المحاسبية ص 193 :200

– د/ أحمد حسين على حسين « مشاكل الرقابة في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات وأثرها على مسئوليات المراجع الخارجي – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية – المجلة 26 – العدد الأول 1989

استخدام مجموعة مستندية جديدة تنقل إليها البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بلغة يفهمها الحاسب الإلكتروني ومن هذه المستندات الجديدة الأشرطة الورقية المثقوبة أو الأشرطة الممغنطة أو الأقراص أو الأسطوانات الممغنطة، التجهيز الإلكتروني للبيانات المحاسبية قد يترتب عليه أيضًا إضافة مستندات جديدة أو إلغاء أو إدماج بعض المستندات الحالية فضلًا عن التعديل الشكلي في الخانات بإضافة بيانات جديدة خاصة بعملية التجهيز أو إلغاء بعض الخانات في المستندات الحالية، بناء على ما سبق فإن التجهيز الإلكتروني للبيانات قد أدى إلى إما إحداث تغييرات في مضمون وشكل ونوعية المستندات الأصلية بما يلائم ظروف التجهيز الإلكتروني أو إضافت مستندات جديدة (أقراص، أسطوانات)، تنقل إليها بيانات المستندات الأصلية إلا أنه لم يغير من قانونية وحجية الإثبات للمستندات الأصلية التي ما زالت تعد هي الأدلة الأصلية لإثبات حدوث العمليات، أما الأقراص والأسطوانات فلا تمتاز بنفس قوة الإثبات التي تتميز بها الأولى

2- الأثر على الدفاتر والسجلات:

- يقوم الحاسب بطباعة كشوف من اليوميات المتخصصة التحليلية كل فترة دورية طبقًا لتعليمات البرنامج المطبق، وتؤخذ هذه الكشوف في نهاية كل فترة، تؤخذ مجاميع هذه الكشوف أو اليوميات التحليلية المطبوعة لتعد بها القيود الإجمالية في اليومية العامة تنفيذًا للاعتبارات القانونية.

- بالنسبة لدفاتر القيد النهائي (دفاتر الأستاذ) - فقد تغيرت أشكال دفاتر الأستاذ العام وأُلغيت مرحلة الترحيل من اليوميات التحليلية المتخصصة إلى دفاتر الأستاذ المساعد بحيث يشمل الأستاذ العام أرصدة الحسابات التي لا يقابلها حسابات فرعية بدفاتر الأستاذ المساعد للعملاء والموردين والأصول الثابتة فيتم في نفس لحظة التسجيل في اليوميات التحليلية أي أن عملية التسجيل ينتج عنها اليومية والأستاذ في آن واحد، فلم يعد كل من اليومية والأستاذ مرحلتين منفصلتين.

3- الأثر على دليل الحسابات:

- زادت أهمية دليل الحسابات بدرجة كبيرة في ظل التجهيز الإلكتروني للبيانات وذلك لأن الحاسب لا يمكنه توجيه أي حدث أو عملية مالية إلى الحسابات الخاصة بها إلا إذا كان مخزنًا به دليل الحسابات بأرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية، تستطيع المنشأة أن تصل بتحليل الحسابات وتفصيلها داخل دليل الحسابات إلى أدنى مستوى من التحليل دون مشاكل في عملية الترميز- وهذا يساعد بدوره على إعداد أي كشوف أو تقارير تحليلية تطلبها الإدارة مهما كان مستوى التحليل المطلوب.

4- الأثر على التقارير والقوائم المالية:

- تطورت الصفة الرقابية لميزان المراجعة والتي كانت تطمئن على دقة البيانات المحاسبية لمجرد توازن الميزان حسابيًا فأصبح الميزان يعد شهريًا وعلى مستويات متعددة للدليل المحاسبي ولكل الحسابات المساعدة التفصيلية وذلك لأغراض الرقابة الإدارية للضبط المحاسبي، كذلك أدى استخدام الحاسب إلى سرعة إعداد وتجهيز القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل والمركز المالي) حيث أصبحت المنشأة تنتهي من إعدادها في مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ نهاية السنة المالية، كذلك أدى الحاسب إلى توفير العديد من التقارير والكشوف التحليلية وتقارير تقويم الأداء وللإنتاج والتسويق والعمالة والمستلزمات السلعية والقيمة المضافة والنقد الأجنبي... إلخ وبسرعة فائقة بصفة دورية شهرية، علاوة على إمكانية التوسع في مستويات التحليل وبدرجة كبيرة وبأساليب مختلفة عند إجراء التحليل المالي لعرض وتفسير وتحليل محتويات القوائم والتقارير المالية.

5- الأثر على منهج التجهيز المحاسبي للبيانات:

- المنهج المحاسبي للقيد والتجهيز في ظل النظام اليدوي يتضمن عدة مراحل هي: (التسجيل، التبويب، التلخيص، عرض النتائج) فإن استخدام الحاسب في تجهيز البيانات أدى إلى دمج مرحلة التسجيل والتبويب في مرحلة واحدة، بمعنى أن يتم التسجيل والترحيل مباشرة

للحسابات الخاصة بالعمليات في دفاتر الأستاذ مع الاستغناء عن إجراء التسجيل ثم الترحيل كمرحلتين منفصلتين، وبناء عليه فإن المنهج المحاسبي لتجهيز البيانات أصبح يشمل فقط ثلاث مراحل:

- التسجيل المباشر في الحسابات
- تشغيل البيانات
- عرض المعلومات - كما أن تخزين البيانات في ظل التجهيز الإلكتروني يتم داخل وحدة التخزين التي هي أحد مكونات وحدة التشغيل المركزية للحاسب[1].

6- الأثر على رقابة وأمن البيانات:

تشير إحدى الدراسات المحاسبية إلى وجود العديد من المشاكل التي أدت إلى ضعف نظام المراقبة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية - وقد تمثلت هذه المشاكل في اختفاء السجلات ومستندات الإثبات المادية، تعقيد وصعوبة فهم أنظمة الحاسبات الإلكترونية من جانب غير المتخصصين، غياب الفصل الملائم بين المهام والاختصاصات المختلفة، سهولة الاحتيال والغش في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني في تجهيز البيانات[2].

(1) نظم المعلومات المحاسبية - د/ عبد اللاه فراج - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة أسيوط- مرجع سابق

(2) د/ أحمد حسين على حسين « مشاكل الرقابة في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات وأثرها على مسئوليات المراجع الخارجي - مرجع سابق

7- إحلال قاعدة البيانات محل الملفات:

- لقد ترتب على استخدام التجهيز الإلكتروني للبيانات المحاسبية استخدام قاعدة البيانات كنظام لتخزين البيانات والمعلومات بدلًا من أسلوب الملفات الذي كان يؤدي إلى حدوث تكرار لتخزين نفس البيانات في أكثر من ملف نظرًا لإعداد واستخدام كل إدارة للملفات الخاصة بها بشكل منفصل عن غيرها من الإدارات والذي يعد أمرًا مكلفًا بلا مبرر خاصة وأن العادة جرت على الاحتفاظ بنسختين احتياطيتين من أي ملف لدى كل إدارة لدواعي الأمن والاحتياط.

* * *

المبحث الثالث
المراجعة وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

مُقَدِّمَة

عند تنظيم إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات يجب أن تراعي الاعتبارات التالية:

- تخصيص إدارة مستقلة للتشغيل الإلكتروني للبيانات تضم كافة التجهيزات الإلكترونية في موقع واحد بقدر الإمكان وذلك لمنع أي شخص لا يعمل في هذه الإدارة من الاقتراب من الأجهزة والمعدات لتجنب قيامه بعمل أية تعديلات غير مرخص بها في البرامج والملفات لتغطية أي تلاعب أو اختلاس.

- يجب أن تكون إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات مستقلة عن باقي الإدارات الأخرى بالمؤسسة خاصة تلك الإدارات التي تستخدم مخرجات إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات أو ترفع تقارير عنها.

– ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة [1] داخل إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات وبصفة خاصة وظائف تصميم النظم، وظيفة واضعي البرامج، وظيفة تشغيل الحاسب ووظيفة الرقابة والمكتبة.

– يجب ألا يكون لإدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات أية سلطات تنفيذية تتعلق بالترخيص بأداء العمليات أو الاحتفاظ بأصول المستندات.

ويناقش هذا المبحث إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات من خلال التعرض لأنواع الرقابة ومراحلها، وأخيرًا إجراءات المراجعة والمعايير اللازمة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية لتحقيق الرقابة الحكومية.

1- الإجراءات الرقابية الإضافية في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات:

– تطلب استخدام الحاسب الإلكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية ضرورة توافر مجموعة إضافية جديدة من الإجراءات الرقابية ويمكن تبويب هذه الإجراءات الرقابية الإضافية في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات في ثلاث مجموعات:

(1) الوظائف المتعارضه هي الوظائف التي تسمح لشخص ما بالتلاعب وفي الوقت نفسه إخفاء الأخطاء أو المخالفات التي قام بها خلال أداء وظيفته.

1/ 1 الإجراءات الرقابية العامة (التنظيمية).

1/ 2 الإجراءات الرقابية التطبيقية.

1/ 3 إجراءات الرقابة الحكومية اللازمة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

1/ 1 الإجراءات الرقابية العامة (التنظيمية)

- تتعلق الإجراءات الرقابية العامة بإدارة الحاسب الإلكتروني ككل وبالتالي تصلح للتطبيق على أي نظام من أنظمة الحاسب الإلكتروني ويجب أن يتم تقييمها أولًا قبل البدء في تقييم الإجراءات التطبيقية الأخرى، الإجراءات، وتتمثل في إجراءات الرقابة الداخلية التي تشمل العديد من المراحل وهي:

أ- إجراءات رقابية على صالة الحاسب الإلكتروني.

ب- إجراءات رقابة على أجهزة الحاسب الإلكتروني.

ج- إجراءات الرقابة على تطوير وتوثيق واعتماد النظم والبرامج.

د- إجراءات الرقابة على ملفات البيانات والبرامج.

هـ- إجراءات رقابية على سرية المعلومات الخاصة بالمستفيدين من حيث المبالغ والمستحقات المحولة.

أ- إجراءات الرقابة على صالة الحاسب الإلكتروني:

- يجب أن تكون هناك إجراءات رقابية وأمنية خاصة بصالة الحاسب نذكر منها ما يلي:

- يجب أن تكون صالة الحاسب مزودة بمفاتيح إغلاق الدائرة الكهربائية لاستخدامها في حالات الضرورة.

- يجب أن تكون جدران الصالة مبنية من مادة عازلة غير قابلة للاشتعال.

- يجب أن تكون صالة الحاسب مجهزة بأدوات الإطفاء وأجهزة الإنذار المبكر الخاصة بالدخان واللهب والحرارة.

- يجب أن يقتصر دخول صالة الحاسب على الأشخاص المصرح لهم بالدخول، ولذلك يجب استخدام وسائل التعريف المختلفة مثال ذلك البطاقات البلاستيكية.

- يجب أن يكون لصالة الحاسب نوافذ مطلة على خارج مبنى المنشأة.

ب- إجراءات الرقابة على أجهزة الحاسب الإلكتروني:

تنافس الشركات المنتجة لأجهزة الحاسب الإلكتروني على تزويد هذه الحاسبات بوسائل وأجهزة لإكتشاف الأخطاء الناتجة عن فشل جهاز الحاسب في القيام بمهامه، والتحقق من دقة التشغيل، ومن أهم

هذه الوسائل القراءة المزدوجة، المراجعة العكسية، القراءة بعد الكتابة، وفحص درجة التطابق أو التماثل.

جـ- إجراءات الرقابة على تطوير وتوثيق واعتماد النظم والبرامج:

- يتطلب تشغيل العمليات المحاسبية المختلفة بواسطة الحاسب اعتمادًا متزايدًا على نظم وبرامج الحاسب من أجل ضمان دقة وصحة وكمال التشغيل، ويترتب على هذا الاعتماد الحاجة إلى توافر رقابة فعالة على تصميم وتطوير واختبار وتوثيق النظم والبرامج التي تعد لكل تطبيق من التطبيقات المحاسبية.

- لتحقيق هذه الرقابة يجب اتباع مجموعة من الإجراءات منها ما يلي:

- يجب أن تشترك الإدارات المستخدمة وإدارات الحسابات والمراجعة الداخلية عند تصميم أي نظام حتى يلقى القبول من جانب هذه الإدارات.

- تحديد مواصفات النظام في صورة مكتوبة بعد مراجعة واعتماد النظام من الإدارات المستخدمة.

- يجب اختبار النظام وذلك للتأكد من أن النظام سوف يعمل طبقًا للمواصفات المحددة، وأن النظام يفي باحتياجات المستخدمين وأنه يتضمن إجراءات الرقابة التطبيقية الفعالة والقادرة على اكتشاف أية أخطاء تتعلق بالمدخلات أو التشغيل أو المخرجات.

- اعتماد النظام قبل تنفيذه واعتماد أية تعديلات على البرامج قبل تنفيذها وذلك للتأكد من التصريح بها واختبارها.

- ضرورة توثيق كل من النظام والبرامج وتعليمات التشغيل.

د - إجراءات الرقابة على ملفات البيانات والبرامج:

.. تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان حماية الملفات والبرامج وإلى قصر الوصول إليها على الأشخاص المرخص لهم بذلك فقط ضمانًا للاستخدام السليم والمشروع للملفات والبرامج وتشمل الإجراءات الرقابية في هذا الشأن ما يلي:

- الاحتفاظ بنسخ احتياطية من الملفات الرئيسية على أن يحتفظ بهذه النسخ الاحتياطية في أماكن أخرى بخلاف مركز الحاسب.

- الرقابة على كيفية الوصول إلى ملفات البيانات والبرامج ومستندات البرامج.

- الرقابة على تنفيذ وتعديل برامج الحاسب.

- وضع مميزات أو علامات داخلية أو خارجية على ملفات الحاسب لضمان استخدام الملف المناسب وعدم حدوث أخطاء عند استخراج الملف للتشغيل.

- استخدام حلقة حماية الملف لحماية الملفات ضد محو البيانات المسجلة والمخزنة على الملف، حيث لا بد من نزع الحلقة من الملف حتى نضمن عدم محو البيانات المسجلة عليه.

هـ- إجراءات رقابية على سرية المعلومات الخاصة بالمستفيدين من حيث المبالغ والمستحقات المحولة

يتم اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة والملائمة للحفاظ على المعلومات المالية للمستفيد لضمان حمايتها أو فقدانها، أو الدخول غير المصرح، إساءة الاستخدام أو التعديل، وكذا الإفصاح غير المصرح له، ومن أهم الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية المعلومات:

.. التحديث المنتظم والدوري لإجراءات وضوابط الحماية.

.. الاهتمام بتعيين موظفين مؤهلين ومدربين على الحفاظ على سرية المعلومات.

.يلزم من وقت آخر إجراء تغييرات على السياسة المتبعة بالنسبة لخصوصية المعلومات ويتم الاحتفاظ بالنسخة المعدلة[1].

..يجب أن تتأكد السلطة الرقابية بوجود أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية وذلك لإرساء والحفاظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط، آخذة في الاعتبار طبيعة وأهمية المعلومات المالية، وتشمل هذه الأطر

(1) منشور هئية الرقابة ومكافحة الفساد - سياسة الخصوصيه

ترتيبات واضحة لتفويض السلطات والصلاحيات، مع فصل الوظائف التي تفرض التزامات على مسئولي الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة القيود المحاسبية والقيود النظامية باعتبارها تراقب على المبالغ المنصرفة والمحولة للمستفيدين، كما تشمل هذه الأطر التأكد من توافق هذه الإجراءات مع بعضها البعض، ووجود إدارة مستقلة ومناسبة للتدقيق الداخلي والمراقبة الجيدة للتحقق من الالتزام بالضوابط والقوانين والأنظمة الأخرى السارية[1].

2/ 1 الإجراءات الرقابية التطبيقية، وتشمل الآتي:

أ- إجراءات رقابية على المدخلات.

ب- إجراءات رقابية على التشغيل

جـ- إجراءات رقابية على المخرجات

يقصد بالإجراءات الرقابية التطبيقية تلك الإجراءات التي توضع بغرض التأكد من دقة وسلامة تشغيل بيانات التطبيقات المحاسبية على أجهزة الحاسب الإلكتروني والتقرير عنها إلى الجهات المختصة، ولن تتعرض الباحثة في هذا البحث لإجراءات الرقابة الداخلية على

(1) أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية - ترجمة عربية للمبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعاله، الصادره عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012

المدخلات والتشغيل، حيث أن حدود البحث عن إجراءات الرقابة الداخلية على المخرجات فقط.

- إجراءات الرقابة الداخلية التطبيقية على المخرجات:

- تهدف إجراءات الرقابة على المخرجات إلى ضمان صحة نتائج المخرجات - (سواء كانت قوائم، كشوف، تقارير، فواتير، كشوف حسابات)، كما تهدف أيضًا إلى ضمان وصول المخرجات إلى الأشخاص المرخص لهم باستلامها فقط دون غيرهم وذلك في الوقت المناسب دون تأخير أو إبطاء.

وتستخدم مجموعة الإجراءات التالية في تحقيق الرقابة على المخرجات:
مطابقة أرقام المجاميع الرقابية بعد تشغيل البيانات مع أرقام المجاميع الرقابية لبيانات المدخلات التي تحدد مقدمًا قبل التشغيل أثناء إدخال البيانات لأن وجود أية اختلافات بينهما معناه وجود أخطاء حدثت أثناء المراحل المختلفة لعملية التشغيل.

- فحص ومراجعة كشوف المخرجات انتقاديًا للتأكد من معقوليتها وشمولها على المعلومات المطلوبة.

- إخضاع النتائج النهائية المستخرجة للتحليل الإحصائي بعد مقارنتها بالنتائج المستخرجة من الفترات السابقة وتحديد مدى الاختلاف وأسبابه.

- فحص قوائم أو تقارير الأخطاء ليتضح الأخطاء المكتشفة أثناء التشغيل والتي يمكن أن تضمنها المخرجات مثل عدم اكتمال المخرجات أو خطأ في المجاميع أو الخروج عن الحدود أو فقد البيانات، ثم إدخال البيانات المصححة في دورة التشغيل مرة أخرى، وبالتالي التأكد من اكتمال المخرجات وشمولها لكافة المعلومات المطلوبة.

- فحص تقارير الأخطاء المستخرجة أثناء مراحل التشغيل والتأكد من اتخاذ الإجراءات لتصحيح الأخطاء أولًا بأول لمعالجة أسباب الأخطاء لإمكان تلافيها في المستقبل، وهذه الوسيلة تساعد في تقرير نواحي الضعف والقوة في إجراءات الرقابة المتبعة وتقرير مدى إمكانية الاعتماد على هذه الإجراءات لضمان دقة وسلامة المعلومات المحاسبية.

- التأكد من توزيع المخرجات المطبوعة على الإدارات والأقسام المختصة (المستخدمين) في الوقت المحدد حتى لا يحدث تأخير أو إبطاء في توصيل المخرجات إلى مستخدميها مما يؤثر على جودة القرارات أو التصرفات التي يتخذونها

- ضرورة الاحتفاظ بسجل كامل للأخطاء التي تم اكتشافها وأنواع البيانات وأرقام المجموعات التي رفض الحاسب الإلكتروني تشغيلها والإجراءات التي تتبع لتصحيح هذه الأخطاء التي تحدث أثناء التشغيل، كما يتضمن هذا السجل ما يلي:

.. تحديد مصدر البيانات التي وجد بها الأخطاء، نوع الأخطاء سواء أخطاء في البرامج أو في المجاميع الرقابية، حجم الأخطاء، الإجراءات التي تتبع لتصحيح هذه الأخطاء، ومتوسط الوقت اللازم لإعادة تشغيل البيانات بعد تصميمها من الأخطاء المكتشفة[1].

1/ 3- إجراءات الرقابة الحكومية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

أولًا: مفهوم الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

- عندما تكون أنظمة المحاسبة الحكومية أو الإعلام الحكومي محسوبة، يتعين على المدقق التأكد من السير الجيد لعمليات الرقابة الداخلية بشكل لا يدع مجالًا سوى للمعلومات الصحيحة، الموثوق بها والكاملة تمامًا وعندما تشكل المعلومات الصادرة عن نظام المعلومات جزءًا مهمًا من عملية الرقابة فضلًا عن كونها ضرورية للوصول إلى أهداف الرقابة الحكومية، يصبح لزامًا على المدققين التأكد بأنفسهم من أن المعلومات موثوق بها ومناسبة، وهنا يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تتزود بجميع المناهج العصرية بتقنيات الوسائل المعلوماتية،

(1) د. محمود على غربية - دراسات وبحوث في مراجعة الحسابات بدون ناشر -2006 2007، ص 136-112

- د. ناصر محمد أنور أبو الوفا - قسم المحاسبة والمراجعة - جامعة أسيوط - دراسات متقدمة في المراجعة، د. صادق حامد مصطفي، د. عبد الله عبد السلام أحمد، ص 174-146.

بوسائل الفحص التحليلي، بالأساليب الإحصائية وبأدوات رقابة أنظمة المعلومات الآلية[1].

– أيضًا عرفت الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الأنظمة الإلكترونية: «أنها عملية تجميع وتقييم أدلة الرقابة، لتحديد ما إذا كان نظام الحاسوب قد تم تصميمه للاحتفاظ بالبيانات بشكل متكامل ويحمي الأصول، ويسمح بتحقيق الأهداف التنظيمية واستخدام المصادر بفعالية[2].

– مما سبق نخلص إلى إطار عام للرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشتمل على:

– توفير أنظمة الرقابة الداخلية القوية التي تكفل سلامة معالجة البيانات وتبادلها وحمايتها من الاختراق وسوء الاستخدام

– قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بتنمية الكفاءات المعرفية والفنية لدى العاملين لديها لأداء مهام الرقابة.

– قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بتوفير الطرق الملائمة

(1) تعريف المبادئ التوجيهية الأوروبية المتعلقه بتطبيق *معايير الإنتوساي للرقابة رقم 22 للرقابة الحكومية في ظل تطبيق أنظمة المعلومات بالفقرات التالية (المبادئ التوجيهية الأوروبية الخاصة بتطبيق معايير الإنتوساي عام 2000 – ص 30).

(2) تعريف لجنة الأساسوي المتخصصة بالرقابة وتدقيق تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الحكومية (دليل تدقيق نظم المعلومات، ترجمة ديوان المحاسبة، الكويت ص 12).

للحصول على أدلة الإثبات الملائمة لتأكيد رأي مدقق الحسابات في البيانات الإلكترونية.

– ويرى البحث أنه يمكن صياغة مفهوم للرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية على أنها: «عملية منهجية وموضوعية منظمة للرقابة الحكومية تشتمل كافة النواحي المالية من حيث توفر أنظمة الدفع الإلكتروني السليم والمعالجة السليمة للبيانات وفق المبادئ المحاسبية، وإن أداء التطبيقات الإلكترونية كفء وفعال، وتتضمن عملية الرقابة وضع إجراءات ملائمة للحصول على أدلة الإثبات الورقية والإلكترونية الخاصة بالمعاملات الإلكترونية وتقييمها تقييماً موضوعيًا وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فيها، ومدى توافر إجراءات رقابة ملائمة على أمن المعلومات في جميع مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية ومراحل النظام المعلوماتي المحاسبي الإلكتروني سواء باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مدخلات وتشغيل ومخرجات، ثم تحديد مدى تمشي هذه النتائج مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر[1].

(1) إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية – ديوان المحاسبة الأردني دراسة ريم عقاب الخصاونة – إشراف أ.د/ ثناء على القبانى ص 59 :58
Al -Balqa Applied university Faculty member

ثانيًا: أنواع الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

– تمارس الأجهزة العليا للرقابة المالية – أنواعًا عديدة من الرقابة في ظل تطبيق تكنولوجيا المعلومات، والتي تتمثل في:

أ – الرقابة المالية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

يمكن تعريف الرقابة المالية على أنها عملية تقديم رأي حول البيانات المالية في جهات القطاع العام، والهدف العام للرقابة المالية في بيئة تكنولوجيا المعلومات هو التأكد من أن الأنظمة الإلكترونية تعالج البيانات المالية بشكل صحيح ووفقًا لمبادئ المحاسبة، وتحديد مدى مصداقية رقابة تكنولوجيا المعلومات «الرقابة الداخلية» التي تدعم التعامل مع السجلات المالية[1]، ومن هنا على أجهزة الرقابة المالية تحديد مجالات تطبيق عمليات تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الحكومية وفهم عملياتها المتعلقة بالعمليات المالية من أنظمة مالية أو

(1) عثمان، وفاء 2006، ص 8 – دليل الأساسوي، ترجمة ديوان محاسبة الكويت، ص20

أنظمة دفع إلكتروني وتقييم فعالية التصميم لكل عملية رئيسية من عمليات تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية المتعلقة بها.

- ويرى البحث أن مفهوم الرقابة المالية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية ويشمل عدة جوانب من وجهة نظر البحث وهي:-

- رقابة على النفقات المتعلقة بمشاريع الحكومة الإلكترونية وعمليات تطوير الأنظمة الإلكترونية.

- رقابة على تصميم الأنظمة الإلكترونية والتأكد من أن تصميم البرامج والمعالجة للبيانات وفق معايير المحاسبة الحكومية والقوانين والتشريعات الحكومية.

- توفر ضوابط وإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة[1].

ب- رقابة الأداء في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

- يمكن تعريف رقابة الأداء على أنها عملية تقييم لجدوى الأنظمة الإلكترونية وكفاءتها الاقتصادية وفاعلية إدارة الأنظمة الإلكترونية في وحدات القطاع العام، حيث أن رقابة الأداء تعزز مسئولية المحاسبة العامة ويعد عاملًا مساعدًا للحكومة الجيدة[2].

(1) إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية - مرجع سابق، ص60

(2) دليل الأساسوي - مرجع سابق - ترجمة ديوان المحاسبة، الكويت 2003، ص 30

- ويرى البحث هنا أن مفهوم رقابة الأداء في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية يشمل عدة جوانب من وجهة نظر البحث - تتعلق بالبدء بتطبيق مشاريع الحكومة الإلكترونية، وتهدف إلى التأكد من أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية تحقق الهدف والغاية التي أنشئت من أجلها بشفافية وبسرعة ودقة عالية، ورقابة الأداء عند تصميم الأنظمة الإلكترونية تهدف إلى التأكد من أداء البرامج والمعالجة للبيانات بشكل مستمر ودون إنقطاع[1].

جـ- رقابة على تطوير نظم المعلومات في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

.. إن الرقابة على تطوير نظم المعلومات من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية، تهدف إلى توفير تأكيد على أن عملية التحول إلى الأنظمة الإلكترونية ككل منذ بداية الفكرة أو الاقتراح المبدئي في الوصول إلى قبول نظام التشغيل الكلي هي عملية كاملة ومرضية، إذ تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من توفر الرقابة الملائمة في الأنظمة الإلكترونية، وأنه قد تم وضعها في النظام الجديد وأن مواصفات وضع تكنولوجيا المعلومات مواصفات صائبة وفعالة من ناحية التكلفة، إضافة إلى مراعاة التطورات التكنولوجية المستقبلية، وأن النظم قوية ويعتمد عليها ومحمية من التداخل غير المرغوب فيه وقابليته للتدقيق.

(1) إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية - مرجع سابق، ص61

– يرى البحث أن الرقابة على تطوير نظم المعلومات هي رقابة مهمة، حيث أن إشراك أجهزة الرقابة المالية العليا في عمليات تطوير الأنظمة هي ضمان على أن عملية التحول تسير وفق الأسس الصحيحة، وأن عملية التحول ونقل البيانات من الأنظمة التقليدية إلى الإلكترونية تسير بالشكل السليم دون أي حذف أو تحريف للبيانات وبالتالي حماية هذه البيانات من سوء الاستخدام.

ثالثًا: التحديات الرقابية التي تواجه أجهزة الرقابة العليا عند أداء مهام الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

1- نقص التشريعات والمعايير الرقابية الملائمة لأداء مهمة الرقابة على تطبيق الحكومة الإلكترونية يسبب التفاوت في تطبيق الحكومة الإلكترونية بين بلدان أجهزة الرقابة العليا

.. إذ لا يوجد إطار كامل من المعايير والقوانين التي تنظم إجراءات الرقابة في الأجهزة العليا سواء أكان عالميًا من المنظمات المهنية أو على مستوى الدولة، فالعمل الرقابي يحكمه مجموعة من المعايير والقوانين التي تساهم في الأداء الرقابي وتحقيق الغاية والأهداف المنشودة من العمل الرقابي.

2- عدم ملاءمة الأساليب اليدوية المتبعة في الأجهزة العليا للرقابة على تطبيقات الحكومة الإلكترونية

- إن استخدام التقنيات الإلكترونية في إنجاز المعاملات الحكومية، أدى إلى عدم ملاءمة التقنيات اليدوية لأداء المهام الرقابية، الأمر الذي يتطلب تطوير التقنيات واستخدام تقنيات حديثة مثل الحاسب الآلي، الرقابة الإلكترونية.

- يرى البحث ضرورة تطوير التقنيات المستخدمة في الرقابة لتتلاءم مع الوسائل الحديثة لمعالجة البيانات الحكومية

3- الحاجة إلى التأهيل العلمي والعملي لمدققي الحسابات في أجهزة الرقابة المالية العليا لأداء مهام الرقابة

.. يرى البحث أنه في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية يجب على مراقب الحسابات في الأجهزة العليا للرقابة المالية أن يكون قادرًا على فهم بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطبقة وتقييم مخاطر الرقابة، وتحديد الوسائل والإجراءات اللازمة لأداء مهمة المراقبة.

رابعًا: الإصدرات القانونية والمهنية المتعلقة بالرقابة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

1 - الإصدارات والقوانين المنظمة للأداء الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

- تعمل أجهزة الرقابة في إطار تشريعي قانوني يشتمل هذا الإطار على جانبين:

أ - القوانين المنظمة للأداء الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية.

ب - القوانين المنظمة للمعاملات الحكومية الإلكترونية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

.. وسيتم تناولها بشيء من الشرح للتوضيح:

أ- القوانين المنظمة للأداء الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية:

- تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية في إطار تشريعي قانوني يحدد بموجبه مسئوليات وصلاحيات جهاز الرقابة المالية، وأنواع الرقابة التي يجب أن يمارسها وأهدافها والوحدات الخاضعة لرقابته، وفي ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية يجب إعادة النظر في هذه القوانين والتشريعات تبعًا لظروف عمل أجهزة الرقابة العليا وبيئة الرقابة لكي تتلاءم مع البيئة التي تعمل بها أجهزة الرقابة المالية، حتى تحقق هذه الأجهزة الغاية التي وجدت من أجلها.

ب- القوانين المنظمة للمعاملات الحكومية الإلكترونية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

- تقوم معظم الأجهزة العليا للرقابة المالية برقابة قانونية تهدف إلى الرقابة على مدى التزام الوحدات الحكومية بالقوانين والتعليمات

اللازمة لممارسة نشاطها، إضافة إلى إبداء رأيها حول هذه القوانين المطبقة، والمساهمة في اقتراح تعديل هذه التشريعات لتتلاءم مع المتطلبات الحديثة كما أشرنا سابقًا فإن من متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية توفير بنية تشريعية ملائمة تشتمل هذه البيئة على مجموعة من القوانين مثل:

قانون للمعاملات الإلكترونية، قانون التوقيع الإلكتروني، قانون ينظم المعاملات المالية الإلكترونية، أنظمة الدفع الإلكترونية، وتبادل البيانات الإلكتروني، حيث تنظم هذه القوانين أداء المعاملات الحكومية الإلكترونية، وتسهم في حسن سير أداء عملية الرقابة.

2- الإصدارات المهنية المنظمة للأداء الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترورنية:

- تعد معايير الرقابة بمثابة المرشد الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات، كما تعد الفيصل النهائي في الحكم على مدى مسئولية المدقق لما أشار إليه في تقريره، حيث أن وجود معايير للرقابة وتطويرها أمر ضروري من ناحيتين:-

- التأثير الذي أحدثه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحاسبة وعناصر النظام المحاسبي.

- زيادة دور المدقق في مجال الرقابة وتشغيل ومعالجة البيانات في ظل الأنظمة الإلكترونية الحديثة، فمدقق الحسابات هو مُقيم للأنظمة

الإلكترونية، واستجابة لهذه المتطلبات قامت العديد من الهيئات المهنية والحكومية بتطوير وتطبيق معايير وإرشادات تستخدم في رقابة تقنية المعلومات، بحيث توفر هذه المعايير المهنية إطارًا لعمليات الرقابة وللمدققين، وكما تحدد المتطلبات الالزامية للرقابة وهي تبين بشكل عام مسئوليات المدققين لضمان أن تتوافر لديهم الكفاءة والنزاهة والموضوعية والاستقلالية عند قيامهم بتخطيط وأداء أعمالهم وإعداد تقاريرهم - وفي هذا الجزء سيتم مناقشة بعض المعايير الضرورية واللازمة من وجهة نظر البحث والمتعلقة بالأداء الرقابي في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية والذي يشمل:-

أ- إصدارات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

ب-إصدارات الحكم على أمن وسلامة المعلومات عبر المواقع الإلكترونية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية.

أ-إصدارات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

.. يتم توجيه أعمال تكنولوجيا المعلومات المنفذة من قبل أجهزة الرقابة العليا الخاصة بالدولة لأداء مهام الرقابة من خلال معايير صادرة عن منظمة الأنتوساي للتدقيق الحكومي، ومعايير التدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمعايير الدولية للمنظمات المهنية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات مثل جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات

(ISACA) - وعلى مدقق تكنولوجيا المعلومات الاطلاع باستمرار على المعايير قبل البدء في تدقيق تكنولوجيا المعلومات، وتتلخص معايير التدقيق العامة الصادرة عن الجهات المهنية في ثلاث مجموعات:

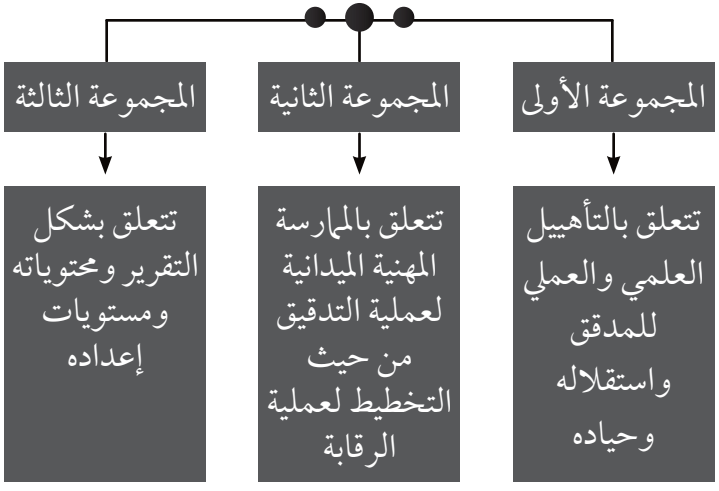

.. المجموعة الأولى:

– تتعلق بالتاهيل العلمي والعملي للمدقق واستقلاله وحياده وبذله العناية المهنية الواجبة، لكي تضمن توفر الكفاءة اللازمة للشخص القائم بعملية الرقابة في ضوء تكنولوجيا المعلومات – يرى البحث أن خصوصية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروع الحكومة الإلكترونية وتنفيذ المعاملات الحكومية من خلالها تتطلب منه توفير مهارات معرفية وفنية لدى مدقق الحسابات لإنجاز المهام الرقابية على الوجه الأكمل.

.. المجموعة الثانية:

تتعلق بالممارسة المهنية الميدانية لعملية التدقيق من حيث التخطيط لعملية الرقابة، وحصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية لإبداء رأيه حول الجهة محل الفحص في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية 00 يرى البحث أن مشروع الحكومة الإلكترونية وتنفيذ المعاملات الحكومية من خلال الأنظمة الإلكترونية، تتطلب صياغة ووضع ممارسة مهنية ملائمة من خطوات تخطيط وإجراءات ملائمة للرقابة الحكومية وجمع أدلة الإثبات حول المعاملات الإلكترونية.

.. المجموعة الثالثة:

- تتعلق بشكل التقرير ومحتوياته ومستويات إعداده حتى يمكن توصيل نتائج عملية الرقابة إلى مستخدمي التقارير بطريقة صحيحة ونشره عبر الإنترنت[1].

(1) إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية - مرجع سابق ص -71 77، العطار، حسين 2000 - ص 68.

خامسًا: معايير الأنتوساي للرقابة الحكومية[1]:

1- الإرشادات الأساسية للأنتوساي للرقابة الحكومية في بيئة نظم المعلومات:

- يجب على أجهزة الرقابة المالية العليا وضع المعايير الرقابية للأنتوساي كمرجع عام ومصدر أساسي في كل مهمة رقابية يقوم بها الجهاز الرقابي خاصة في تدقيق الأنظمة الإلكترونية ويقوم كل جهاز رقابة بوضع أسس بخصوص الافتراضات والمعايير التي ينبغي اتباعها عند تحديد المسائل المهمة المتعلقة بنظم المعلومات وكذا عند تنفيذ العملية الرقابية لضمان إنجازها بجودة عالية.

- تشكيل وتطوير بنك المعلومات خاص بالجوانب المتعلقة بنظم المعلومات (معطيات، تقارير، أنظمة التقييم)، مع تشجيع الأطراف المعنية (حكومة، الهيئات الخاضعة للرقابة، الهيئات المشرفة على تتبع ورقابة الأجهزة الخاضعة للرقابة) بتزويدها بطريقة منتظمة وتحمل المسئولية لهذه الأطراف عن صحة وسلامة المعطيات المقدمة.

- النظر في نظام الرقابة الداخلية المتعلق بجانب المعلوماتية للجهات الخاضعة للرقابة لما تكتسبه من أهمية بالغة في مجال الرقابة الآلية، حيث

(1) إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية - مرجع سابق ص -77 79

أن فعالية الرقابة الداخلية تمكن من تقليل حدوث المخاطرة، الأخطاء والمخالفات، وأول ما ينبغي على جهاز الرقابة فعله هو:

– التأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

– قياس مدى كفاية وفعالية هذا النظام.

– تقديم مقترحات لتطوير هذا النظام.

2– الإرشادات العامة للأنتوساي للرقابة الحكومية في بيئة نظم المعلومات:

– تشتمل هذه المعايير على العناصر التالية:

– ضرورة ضمان استقلالية المدقق والجهاز الرقابي والتحلي بالموضوعية والحياد في تنفيذ العمليات الرقابية المتعلقة بالنظم المعلوماتية وفي إعداد التقارير اللازمة.

– ضرورة توفر المهارات الخاصة والمعرفة الكافية بجميع جوانب الرقابة (مالية – أداء) في بيئة نظم المعلومات، تطوير مهارات المدقق عبر الدورات التدريبية والبحث العلمي والميداني المتعلقة بنظم المعلومات لتمكينه من اكتساب الكفاءة والقدرة اللازمتين للقيام بالمهام الرقابية على أحسن وجه.

سادسًا: معايير وإرشادات جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات:

(Information system Audit and control)

..مما سبق تبين أن المعايير الدولية للتدقيق ومعايير الأنتوساي لم تشر بطريقة مباشرة إلى التدقيق والرقابة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية وتعد المعايير السابقة مرشدًا لمدقق الحسابات وفي هذا السياق يشير البحث إلى أن هناك منظمة متخصصة للتدقيق في مجال نظم المعلومات الإلكترونية وهي جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات Information system Audit and control حيث تعتني هذه الجمعية بوضع وصياغة معايير وإرشادات تساعد مدقق الحسابات على التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات وتمنح هذه الجمعية شهادة مدقق أنظمة المعلومات مرخصة (قانوني)، وتعتبر جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات (ISACA) - أن التدقيق في ظل نظم المعلومات له طبيعة متخصصة، ويتطلب مهارات خاصة، للقيام بمهام الرقابة ولذلك قامت هذه الجمعية بصياغة ووضع إطار لمعايير التدقيق في بيئة نظم المعلومات ويشمل هذا الإطار ما يلي:

1- معايير تدقيق نظم المعلومات: (Information Audit standard):

- تهتم هذه المعايير بتعريف المتطلبات الرئيسية للقيام بتدقيق إعداد التقرير في بيئة نظم معلومات وتعد هذه المعايير هي الحد الأدنى المقبول به لأداء مهمة التدقيق من مهارات وقواعد السلوك المهني، وتشتمل هذه المعايير على 14 معيار تغطي مواضيع التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ومنها ميثاق التدقيق والاستقلالية، وقواعد السلوك المهني الواجب اتباعها في تدقيق نظم معلومات والتخطيط لعملية التدقيق، ومخاطر التدقيق وأدلة التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

2- أدلة التدقيق في بيئة نظم المعلومات

(Information Audit evidence)

- تعد أدلة التدقيق مرشدًا لمدقق الحسابات لآلية تطبيق معايير التدقيق في بيئة نظم المعلومات، وتنفيذها بشكل يحقق الهدف من المعايير ووضعت المنظمة 35 دليلًا للتدقيق في بيئة نظم المعلومات، وتغطي مواضيع عدة منها أساليب جمع وتقييم أدلة الرقابة، استخدام تقنيات الحاسب في التدقيق، تدقيق الخصوصية والسرية واتفاقية تزويد الخدمة الإلكترونية من الأطراف الخارجية.

3- إجراءات تدقيق نظم المعلومات (Information Audit procedure).

.. معايير الحكم على أمن وسلامة المعلومات عبر المواقع الإلكترونية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية، أن خصوصية المعاملات الإلكترونية والتحول إلى تطبيق واستخدام المواقع الإلكترونية للمعاملات الإلكترونية أظهرت الحاجة إلى وجود معايير متخصصة للحكم على أمن وسلامة المعلومات عبر المواقع الإلكترونية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية، ومن المعايير المنظمة لأداء الرقابة في أجهزة الرقابة المالية العليا في ضوء تطبيق الأنظمة الإلكترونية قيام المؤسسة بتدقيق ورقابة أنظمة المعلومات بإصدار معيار(COBIT) Control objective for information and related technology

حيث يشير إلى المتطلبات الرقابية الواجب توافرها في الأنظمة الإلكترونية المتقدمة وخاصة السرية والأمن للمعلومات، حيث تضع إطارًا رقابيًا يشمل وجود دليل لإدارة نظم المعلومات وحاكمية تكنولوجيا المعلومات والأهداف العامة للرقابة وإجراءات تقييم هذه الضوابط الرقابية.

.. يرى البحث أن المعايير التي يجب صياغتها للرقابة على الأمن والسلامة والكفاءة والفعالية يجب أن تشتمل على معايير تساعد مدقق

الحسابات على تقييم إجراءات سلامة وأمن الأنظمة الإلكترونية والمعلومات، وتقييم مدى كفاءة النظم الإلكترونية والمواقع الإلكترونية وتقييم فعالية هذه الأنظمة وتطبيقات الحكومة الإلكترونية من أداء الخدمات الإلكترونية.

سابعًا: الإجراءات التنفيذية لمهام الرقابة الحكومية في بيئة تطبيق الحكومة الإلكترونية:

.. بهذا الخصوص قام الأنتوساي بتشكيل فريق عمل متخصص للرقابة على الحكومة الإلكترونية، حيث ساهم هذا الفريق بإعداد العديد من التوجيهات والأدلة وقد انصب عمله على تجميع تجارب الدول في هذا المجال لنشرها في صفحات الإنترنت، وتعد هذه الأعمال مرجعًا مهماً للأجهزة الرقابية العربية لاكتساب المزيد من المعرفة تجارب الدول السابقة، والوقوف على إنجازات بعض الدول لاكتساب مزيدٍ من التجربة، وتتكون عملية الرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من عدة خطوات تحتوي الأنشطة التالية:- التخطيط المبدئي، تقدير المخاطر، إعداد خطة الرقابة، تنفيذ خطة الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

..فيما يلي مناقشة للتوجيهات المقترحة لتنفيذ مهام الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

1- التخطيط للعملية الرقابية الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

- تشتمل عملية التخطيط على وصف الوحدة الحكومية المنوي فحصها والبيئة التي تعمل فيها وتقييم المخاطر بهدف تحسين أداء الوحدة الحكومية، وأنشطتها المعلوماتية من خلال القيام بجمع المعلومات الكافية حول الوحدة الحكومية الخاضعة للرقابة، وخاصة المتعلقة بنظامها المعلوماتي ونظام الرقابة الداخلية ويتم توثيقها بأوراق العمل، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الطرق المستخدمة بواسطة المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية، لأن هذه الطرق قد تؤثر على تصميم النظام المحاسبي وطبيعة الرقابة الداخلية، كما أن هناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على طبيعة وتوقيت وحدود عملية الرقابة وهذه العوامل تتلخص فيما يلي:- مدى استخدام الحاسب الآلي في الوحدات الحكومية، والتعقيدات المتعلقة بتشغيله والهيكل الإداري لأنشطة التشغيل الإلكترونية وسهولة الحصول على البيانات، تحديد هدف العملية الرقابية ونطاقها وتأكيد من الهيئة الخاضعة للرقابة بشأن فعالية أنظمتها الإدارية المعلوماتية وتحديد منهجية عمل الرقابة وطبيعة الاستفسارات المنوي طرحها، تحديد مدى الحاجة إلى اللجوء إلى الخبراء المتخصصين في تدقيق الأنظمة الإلكترونية.

2- تصميم نموذج لتنفيذ عملية الرقابة في مجال الأنظمة الإلكترونية:

- ويشتمل على تحديد الإطار القانوني للعملية الرقابية، وصف موجز للنشاط والبرنامج أو الهيئة التي يجب مراقبتها، (بما فيه مختصر لنتائج عمليات الرقابة السابقة وتأثيرها)، وبيان أسباب الرقابة، والعوامل التي تؤثر على الرقابة، لاسيما تلك التي تحدد الأهمية النسبية الخاصة بالعناصر التي سيتم مراعاتها، وتقييم المخاطر وأهداف الرقابة ومجال وكيفية الرقابة، ماهية المعلومات المقنعة التي يتحتم الحصول عليها، والموارد اللازمة لمختلف المراحل وشكل ومضمون النتائج النهائية والتعرف على المستعملين.

3- تحديد مجالات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية:

- تتضمن تدقيق الأنظمة السائرة في التطوير نحو الحكومة الإلكترونية، حيث يغطي التدقيق الخاص بالأنظمة السائرة في طريق التطور نحو الحكومة الإلكترونية مظهرين أساسيين:-

- دراسة نسبة الإنجاز في مشاريع الحكومة الإلكترونية في الوحدات الحكومية الخاضعة والتي يمكن أن تدخل ضمن نطاق رقابة الأداء.

- دراسة متطلبات الرقابة الداخلية التي يجب توفرها في الأنظمة الإلكترونية.

.. وتتم عملية التدقيق من خلال مساهمة أجهزة الرقابة المالية العليا مباشرة بصفتها مستعمل للتطبيق السائر في طريق التطور، وفي هذه الحالة يتعين منح صلاحية لمراقبة الحسابات بفحص النظام بكل حرية.

ثامنًا: أساليب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية:

- يتعين على المدقق عند تقييم الرقابة الداخلية، الحصول على معرفة كافية بالبيئة الرقابية لفهم اتجاهات الإدارة ووعيها وتصرفاتها بشأن البيئة الرقابية، وأن يأخذ المدقق في الاعتبار الأثر الكلي لعوامل القوة والضعف البيئية المختلفة على البيئة الرقابية، وبالرغم من أن المدخل العام لدراسة نظام الرقابة الداخلية يتضمن فحص النظام واختبارات مدى الالتزام، وتقييم النظام، فالغرض من فحص نظام الرقابة الداخلية ودراسته هو الحصول على معلومات عن الإجراءات الرقابية الموضوعة، وهذا يتطلب من المدقق تقييم مختلف أنواع الرقابة، سواء كانت متعلقة أم غير متعلقة بالحاسوب، وذلك من خلال المناقشات الشفوية مع المستوى الإداري المناسب، أو باستخدام بعض الوسائل الأخرى من أهمها:- الرجوع إلى النظام المحاسبي الذي يتضمن التعليمات الواجب اتباعها.

- قوائم الاستقصاء (Questionnaire) التي تتضمن عددًا من الأسئلة والاستفسارات عن الإجراءات الرقابية اللازمة لمنع أو تقليل

الأخطاء والغش بالنسبة لكل نوع من التعليمات، وعادة ما تصاغ الأسئلة بحيث تكون الإجابة عنها بـ (نعم أم لا)، وتعنى الإجابة بـ لا وجود ثغرات في النظام.

- الاستعانة بخرائط التدقيق، وهي رسم بياني يمثل بالرموز النظام المستخدم أومجموعة من الإجراءات مع بيان كل إجراء منها بالتتابع، وتستخدم الرموز والخطوط داخل الخريطة لوصف تفاصيل النظام، وتستخدم خريطة تدقق لكل نوع من العمليات تبين الإجراءات الرقابية المستخدمة، وتدفق البيانات خلال النظام، وتقسيم خريطة التدفق إلى أعمدة رئيسية تمثل الإدارات المتصلة بكل نوع من العمليات وهذا يساعد المراجع في تصور العلاقات الموجودة بين الإجراءات الرقابية، وتسهيل الإجراءات الرقابية الهامة.

- الحصول على مذكرات مكتوبة عن الوصف التفصيلي للنظام، ثم يقوم المراجع بتلخيص كل جزء من أجزاء النظام والتعليق عليه بكلمة (قوي) أو(كاف) أو(ضعيف)- وتتميز هذه الوسيلة بالمرونة في تصميمها وتنفيذها، وتقلل احتمال أن يتم التسرع في دراسة النظام.

تاسعًا: البحث عن الأدلة المقبولة والملائمة والمعقولة لدعم استنتاجات المدقق في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

– إن جمع أدلة الإثبات في عملية الرقابة تهدف إلى استنتاجات سليمة وواقعية، فهي عبارة عن كل ما يحصل عليه المدقق من معلومات في شكل المستندات والتقارير، والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الاحتساب التي يبني عليها المدقق حكمه، وحيث إن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية أدى إلى غياب وثائق الإدخال الورقية، وقلة المسار الورقي للعملية المعالجة والمخرجات الورقية، فقد رافق التقدم التقني سهولة الحصول على أدلة الإثبات من خلال برامج الحاسوب، والتي تتطلب مهارة فنية ومعرفة علمية معينة يجب أن يلم بها مدقق الحسابات، فظهر مفهوم دليل الإثبات الإلكتروني وهو كل المعلومات التي تم تكوينها أو إرسالها أو معالجتها، أو تسجيلها والاحتفاظ بها إلكترونيًا، والتي يعتمد عليها مدقق الحسابات للتأكد من صحة العمليات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال البرامج والأجهزة التي يمكنها أن تدير تلك البيانات الإلكترونية، وقد تأخذ المعلومات الإلكترونية عددًا من الأشكال مثل نصوص أو صور أو فيديو أو تسجيل صوتي - أما دليل الإثبات الإلكتروني فيتضمن السجلات المحاسبية من سجل اليومية والوثائق المساندة أو أي معلومات أخرى في الشكل الإلكتروني تفيد عملية التدقيق.

عاشرًا: أوجه الاختلاف بين أدلة الإثبات الإلكترونية والدليل التقليدي

.. يجب على مدقق الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار الآتي:

– اعتبار المعلومات الإلكترونية دليلًا مؤكدًا، وهذا يعني أن يأخذ المدقق في الاعتبار مجالات الإجراءات الضرورية لتأكيد قدرة هذا الدليل.

– تقديم الدليل الإلكتروني، وهنا يقصد أن يفهم المدقق كيفية الحصول على الدليل الإلكتروني من نظام المعلومات.

– قدرة الأدوات المستعملة الوصول إلى الدليل الإلكتروني من خلال استعمال التقنيات الحديثة في التدقيق.

– توقيت التدقيق، نتيجة لطبيعة الصفقات غير الورقية فإن دليل التدقيق الرئيسي قد يوجد لمدة قصيرة، وهنا يجب التأكد من حفظ النسخ الاحتياطي.

خصائص دليل الإثبات الإلكتروني:

.. **صعوبة التعديل**: الدليل الذي يمكن تعديله بسهولة تتدنى مصداقيته وقيمته لدى المدقق.

.. **المصداقية الكافية**: تزداد درجة المصداقية عندما يكون مصدره خارجيًا وقدرة المدقق على تأييد الدليل.

.. **سهولة الاستعمال**: تؤدي سهولة الاستعمال إلى سهولة التقييم والفهم.

.. **اكتمال المستندات**: يتضمن الدليل الكفء الشروط الضرورية للصفقة، لذا فالمدقق يمكن أن يثبت صلاحية الصفقات من خلال ذلك.

.. **الوضوح**: يجب أن يترك الدليل الكفء الاستنتاجات نفسها لدى المدققين المختلفين الذين يؤدون المهمة نفسها.

.. **القبول**: أي أن يكون من الممكن استعماله في أي مكان وله الدلالة نفسها.. إن دليل التدقيق الإلكتروني يزيد من المخاطر المحددة بالنسبة إلى التحقق والسلامة والتفويض وعدم الإنكار للمعلومات واعتبرت هذه المخاطر معايير لتقييم ثقة المعلومات الإلكترونية المراد استعمالها كدليل إثبات.

الحادى عشر: الوسائل المتبعة للقيام بالرقابة على نظم الحكومة الإلكترونية:

1- الزيارات الميدانية

- التأكد من الكيفية التي يتم بها صرف الأموال الحكومية في مجال التصميم وإنجاز النظم المعلوماتية ومدى مساهمة هذه النظم في تحقيق الأهداف المطلوبة.

2- الاستبيان

إذا تطلب التدقيق الاتصال بعدد كبير من الهيئات الخاضعة للرقابة فإنه من الممكن الاستفادة من استبيان يتم إعداده بدقة واختبار تطبيقه بصيغة منسقة، يمكن أن تجيب على مدى تفهم الهيئات موضع التدقيق في تنفيذ النشاط المعنى بالرقابة والمعوقات التي تواجهها والإجراءات الموصى بها للمعالجة وتحسين الأداء.

3- العينة الإحصائية:

قد يحتاج الجهاز الرقابي إلى دراسة كم هائل من البيانات والملفات الإلكترونية ومقارنتها مع الملفات المستندية وفي هذه الحالة يلجأ الجهاز الرقابي لجمع المعلومات من عينة إحصائية لهذه الملفات والبيانات واستعمالها لاستنباط استنتاجات حول خصائص النظام.

4- استخدام التقنيات الإلكترونية أو تقنيات الحاسب في التدقيق:

- أجمعت المجاميع المهنية والدراسات التمهيدية للرقابة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية - ضرورة استخدام التقنيات الإلكترونية أو تقنيات الحاسب في التدقيق Computer-assisted audit techniques كأسلوب للرقابة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث تعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب CAATS من الأدوات الإلكترونية التي تساعد المدقق على تتبع مسار التدقيق في حال اختفاء

المسار وصعوبة تتبعه، كما تزود المدقق باختبارات فعالة للرقابة الداخلية، علاوة على ما تقدمه من تحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق في الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها، والقدرة على اختيار العينات لحجم كبير من العمليات المالية، وإجراء الفحص التحليلي وتنفيذ الاختبارات الجوهرية، وعليه يمكن اعتبار استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني أمرًا بديهيًا في تدقيق نظم معلومات المحاسبين الإلكترونية.

– يمكن استخدام تقنيات الحاسب للقيام بإجراءات التدقيق المتعددة والتي تتضمن الآتي:

– اختبارات تفاصيل المعاملات والأرصدة، مثل استخدام برنامج التدقيق لإعادة حساب الفائدة أو طرح الفواتير من مبلغ معين من سجلات الكمبيوتر.

– إجراءات المراجعة التحليلية، مثل تحديد التناقضات أو التقلبات الهامة في الأرصدة والحسابات.

– استخدام نظام الخبير مثلًا أن يتم استخدامه في تصميم برامج التدقيق والتخطيط وتقييم المخاطر.

– اختبارات الرقابة العامة مثل اختبار ترتيب ومكونات شكل نظام التشغيل أو إجراءات الدخول على مراجع البرنامج.

- برامج أخذ العينات ليتم استخلاص البيانات لاختبارات التدقيق.

- اختبارات رقابة التطبيق، مثل اختبار الرقابة المبرمجة.

- إنشاء أوراق عمل إلكترونية - مثل تحميل دفاتر الأستاذ على الجهاز لإجراء اختبار التدقيق[1].

- إعادة الحسابات التي قامت بها النظم الإلكترونية بالجهة محل الإقامة تمثل أهم أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب في الأساليب التالية:

.. البيانات الإخبارية .. المحاكاة المتوازية

.. مقارنة تكويد البرنامج .. نظم الخبرة

- حيث أن حدود البحث تتمثل في الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع الإلكتروني وفي إطار البحث عن إجراء مقترح للرقابة الداخلية على المخرجات لتحسين وتطور الأداء وتحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوبة فلن تتعرض الباحثة لشرح أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب بشكل مفصل.

- الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وجمع الأدلة فلن يختلف الهدف من الأدلة عما كان عليه في ظل التدقيق التقليدي ولكن

(1) المصدر: إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية، ص 129-128

صور الأدلة وكيفية الحصول عليها ومعايير تقييمها هي التي سوف تختلف، كما أن الرقابة الداخلية ستختلف إلى حد ما حيث ستكون الرقابة على أمن وسلامة المعلومات والتشغيل الإلكتروني للبيانات وعرض المعلومات على الإنترنت وصياغة المواقع كلها رقابة تستدعي من المدقق تقويمها بالوسائل المناسبة وتقدير خطرها لأغراض تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الإجراءات الأساسية للتدقيق.

– وفيما يتعلق بإجراءات التدقيق فمن الطبيعي أن جمع الأدلة الإلكترونية معظمها غير مرئي يستدعي أداء إجراءات جديدة لتدقيق معاملات الأعمال الإلكترونية مثل البرامج الجاهزة وأدوات استخلاص البيانات والأساليب المعتمدة على النظم وتقارير مدقق الحسابات موردي خدمة الإنترنت.

– نستنتج مما سبق أن مسئولية مدقق الحسابات عن تقييم فرض الاستمرارية ستكون مهمة في حالة تدقيق الأعمال الإلكترونية بسبب سرعة تأثير المتغيرات المعاكسة على مقدرة العميل على الاستمرار.

الثاني عشر: التحصيل الإلكتروني

1- مفهوم التحصيل الإلكتروني:

– تعتمد فكرة التحصيل الإلكتروني على مواكبة التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الدفع والتي تمثل متحصلات للجهات الإدارية، بحيث

يتم الاستغناء عن بعض الطرق التقليدية للتحصيل مثل التوريد النقدي والتوريد عن طريق هيئة البريد في حوالات ورقية والتحصيل بشيكات (والتي في طريقها إلى الانتهاء).

2- الضرورة لحساب وحيد:

- أوصت بعثة صندوق النقد الدولي بأن يكون حساب واحد يتفرع منه حسابات للهيئات وحسابات لأنواع الدخل والمصروفات.

- على مدار سنتين أو أكثر دارت المناقشات بين الجهات المعنية بوزارة المالية وأيضًا على مستوى الوحدات الحسابية لوضع تصورات لتطبيق نظام حساب الخزانة الموحدة وآلية تفعيله ووضع توصيات الصندوق ومقترحاته موضع التنفيذ الفعلي وذلك بمشاركة شركة بيرنج بوينت- وتم دراسة كل بديل على حدة، كالآتي:-

البديل الأول: إنشاء مكاتب مدفوعات مركزية:

- تبنى هذه الفكرة على إنشاء مكتب مدفوعات مركزي لكل وزارة ولكل محافظة وخلص الرأي إلى أنه نظرًا لأن بعض الوحدات الحسابية لا تتبع المحافظة ماليًا وإن كانت في نطاقها الجغرافي مثل:

(المديريات المالية، مديريات الأمن، مديريات الأوقاف... إلخ) - فبذلك لا يتسنى الخصم بمدفوعات هذه الجهات على مكتب المدفوعات المركزية للوزارات - (المالية، الداخلية، الأوقاف... إلخ) - الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تشابكات مالية ومحاسبية معقدة.

البديل الثاني: فتح حسابات حسب أنواع الإيرادات والمصروفات:

– وأنه نظرًا لتنوع مصروفات الوحدة الحسابية على مستوى أبواب المصروفات (أجور، سلع وخدمات، فوائد) وكذا تنوع متحصلاتها على مستوى الأبواب (ضرائب، منح، أخرى.... إلخ) فلم يلقَ هذا الاقتراح قبولًا نظرًا لأنه يتطلب جهات أخرى تتولى عملية الصرف وعملية التحصيل بخلاف الوحدات المعنية بالتحصيل مع غياب الرقابة الفعالة إذا ما تم الصرف من جهة وتمت المتابعة من جهة أخرى.

2/ 1 حساب الخزانة الموحد:

– مع تطور وسائل التقنية الحديثة (ووفقًا لما هو متبع لبعض الدول) أن تقوم كافة الوحدات الحسابية الموازنية بالتعامل على حساب واحد لكن من خلال (جهة/ هيئة مستحدثة) - تكون هذه الجهة بمثابة بنك الوحدات الحسابية الموازنية.

2/ 2 الوحدة الحسابية المركزية:

– تبلورت فكرة حساب وحيد لتصرف من خلاله كافة مدفوعات الحكومة وتضاف إليه كافة حصائل إيراداتها لتتعامل عليها وحدة مستقلة (بقطاع التمويل) فقد صدر قرار وزير المالية رقم (36) لسنة 2009 بإنشاء حساب الوحدة الحسابية المركزية (الخزانة الموحد) تتلقى أوامر الدفع من الوحدات المحاسبية وتمدها بالمستندات وكشوف

الحساب والتقارير والتي ستكون بمثابة بنك الوحدات الحسابية الموازنية (الجهات داخل الموازنة) والتي تتعامل وتراقب حساب الوحدة الحسابية المركزية (حساب الخزانة الموحد).

2/ 3 تفعيل حساب الخزانة الموحد:

– قامت وزارة المالية بالتنسيق مع المختصين بالبنك المركزي المصري لإنشاء حساب الخزانة الموحد وعقدت عدة اجتماعات لوضع آلية للتنفيذ وقد تم عرض متكامل لدورة العمل وتم الاستجابة لمطلب وزارة المالية بفتح حساب الخزانة الموحد (الوحدة الحسابية المركزية) لتتعامل عليه الوحدة الحسابية المركزية بكافة مدفوعات جهات الموازنة ومتحصلاتها وبدأت دورة المدفوعات في يناير 2010 وتبعها دورة متحصلات المصالح الإدارية في يوليو من ذات العام.

– وتخلص دورة العمل فيما بين البنك المركزي والمصري والوحدة الحسابية المركزية بأن تقوم الوحدة الحسابية المركزية باستصدار أمر تحويل للبنك المركزي بالخصم على حساب الخزانة الموحد مقابل الإضافة لحساب المستفيد طرف البنك التجاري أو حساب الفروع الرئيسية بتفاصيل المبلغ المضاف إليه من حيث اسم المستفيد ورقم حسابه واسم الفرع المفتوح طرفه ولا يزال هذا الإجراء مستمرًا.

3- آلية التحصيل الإلكتروني:

أ- التحصيل بتسويات:

وذلك من خلال التسويات التي تتم بين كافة الوحدات بالمنظومة البنكية لنظام حساب الخزانة الموحد بأمر دفع (إذن تسوية).

ب- التحصيل من خلال التوريدات النقدية:

- تتم التوريدات النقدية على غرار منظومة التوريدات النقدية المطبقة بمصلحة الضرائب المصرية ومصلحة الجمارك - وقد تم التنسيق بين وزارة المالية وشركة E-finance مع بنوك (الأهلي المصري - القاهرة - مصر) لقبول التوريد على مدفوعة الصراف العامة المتوافرة لدى كافة فروع هذه البنوك حيث تقوم الوحدات الحسابية بالتوريد بفروع البنوك المشار إليها على منظومة سداد المطالبات وتحصيل الفواتير (GPS-MOF) المعروفة باسم مدفوعة الصراف العامة - على أن يتوافر بالتوريد البيانات التالية:

1- قيمة الإيداع.

2- الكود المؤسسي الخاص بالجهة المودعة.

3 - يتم الإضافة على أبواب الإيرادات أو حساب الدائنين بالنظام.

جـ- التحصيل بشيكات:

1- قامت وزارة المالية (مصلحة الضرائب) بالتعاقد مع أحد البنوك لتحصيل الشيكات الخاصة بها من خلال منظومة تحصيل الشيكات المفعلة بالمنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد مع إرسال تقارير بيان بالشيكات المضافة إلكترونيًا.

2- تقوم كافة الوحدات الحسابية والتي أغلقت حساباتها بالبنك المركزي بإرسال الشيكات الخاصة بها للوحدة الحسابية المركزية التي تقوم بدورها بتظهيرها وتوقيعها وإرسالها للبنك المركزي لتحصيلها وإضافة قيمتها للوحدة الحسابية المركزية وفور تحصيلها تقوم الوحدة المركزية بإضافتها للوحدات المستفيدة.

3- صدر منشور عام من وزارة المالية رقم (7) لسنة 2017 - بشأن إيقاف التعامل بالعمل على الشيكات الورقية والتي تتضمن الإشارة إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 123 لسنة 2017 - والكتب الدورية أرقام (51، 10، 4) لسنة 2017 الصادرة من وزارة المالية بحظر استخدام الشيكات الورقية نهائيًا والالتزام بإصدار أوامر إلكترونية لكافة مستحقات المتعاملين معها، سواء كانت جهات إدارية أو من المتعاملين أو الموردين أو المتعاملين من خارج الجهاز الحكومي أو غيرها، وتشدد الوزارة على عدم إصدار أية شيكات ورقية ايًا كان نوعها أو قيمتها أو مستحقيها وذلك دون استثناءات.

4- فوائد التحصيل الإلكتروني:

.. يحقق التحصيل الإلكتروني العديد من المزايا لكل من وزارة المالية والمستفيدين من الخدمة المقدمة:-

- بالنسبة لوزارة المالية:

1- اختصار دورة التحصيل وما يترتب على ذلك من زيادة موارد الدولة.

2- يساهم في سد الفجوة التمويلية.

3- إمكانية التنبؤ بالتدفق النقدي الداخلي مما يساهم في إدارة التدفقات بشكل رسمي.

- بالنسبة للوحدة الحسابية:

1- انعدام فرصة التلاعب والاختلاس.

2- لا وجود لفقدان أو تلف النقود وكذا الشيكات الورقية.

- بالنسبة للمستفيدين من الخدمة الحكومية:

1- اختصار الوقت والجهد في التردد على الجهة الإدارية للحصول على إذن توريد النقدية والوقوف أمام الخزينة أو مكاتب البريد.

2- سرعة الإفراج عن رسائلهم الجمركية في وقت أسرع بما لا يحمله تكاليف أخرى متمثلة في تكاليف الأرضية بالنسبة للرسائل.

5- مراحل التحصيل الإلكتروني:

1- مرحلة التحصيل عن طريق التسوية والتي تتم متزامنة مع مدفوعات الجهات الإدارية التي تقوم بالدفع.

2- مرحلة متحصلات الجمارك وقد بدأت بالفعل واتخذت متحصلاتها أشكال متعددة.

3- مرحلة تحصيل الشيكات الورقية لمتحصلات الضرائب وتسويتها إلكترونيًا.

4- مرحلة المتحصلات التي تتم بشيكات مسحوبة على البنك المركزي ومبادئ دراسة تفعيلها.

.. يتضح مما سبق أن الدفع والتحصيل الإلكتروني يمثل البديل الأقصر عن ما هو واقع فعلي وذلك لما يحققه من مزايا تعاقد الأطراف، كما أنه يحقق مزايا على مستوى الاقتصاد القومي بما يجعله حتميًا وضروريًا، منها زيادة الناتج القومي وزيادة حجم التعامل داخل النظام المصري.

6- الحسابات المفتوحة:

الحسابات المفتوحة لكل وحدة حسابية بالبنك المركزي:

- مع نهاية الستينات وبداية فترة السبعينات، حيث استخدم البنك المركزي الحاسب الآلي، تم تشكيل لجنة بين وزارة المالية والبنك المركزي

المصري لتطوير الأداء في كل منهما يستخدم في هذا التطوير الحاسب الآلي وكان التركيز على عدد حسابات الوحدة الحسابية بالبنك المركزي المصري، حيث تم الاتفاق على أن يفتح لكل وحدة حسابية حسابات وفقًا للأبواب الموازنية وإن كان هذا الإجراء قد تم على مراحل بدأت بالوحدات التابعة للجهاز الإداري والإدارة المحلية ثم الهيئات الخدمية.

- وقد أصبح ذلك نصًا باللائحة المالية للموازنة والحسابات، حيث تقضي المادة 222 من هذه اللائحة بأنه يجب أن يراعى أن تكون تقسيمات الحسابات المفتوحة بالبنك المركزي المصري وبنك الاستثمار القومي متفقة مع التقسيمات المقابلة لحسابات وزارة المالية المفتوحة من سجلات الوحدات الحسابية[1].

الثالث عشر: مشاكل تجهيز وتنظيم البيانات المحاسبية في ظل تطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

1- المشكلات المتعلقة بتشغيل الحاسب الإلكتروني:

- من أهم المشكلات المتعلقة بتشغيل الحاسب الإلكتروني ما يلي:

سوء عملية تخطيط التشغيل:

- يترتب على هذه المشكلة تعطيل استمرار أداء الخدمات.

(1) منظومة حساب الخزانة الموحد وزارة المالية - موقع gfmis.mof.gov

– عدم توفر قطع الغيار، كما أن سوء تخطيط التشغيل يؤدي إلى عدم مراقبة خطوط الاتصالات وعدم وضع معايير لأساليب التشغيل.

سوء جدولة العمل:

– يترتب على هذه المشكلة ارتباك في أداء العمل واستغراق وقت أكثر في العمل ويمكن علاج ذلك بإعداد دليل تنظيم الوقت القياسي اللازم لتركيب وفك وسائل التخزين، كما يتضمن نموذجًا لسير العمليات.

سوء الرقابة والإشراف على التشغيل:

– لا بد من وجود نظام رقابة جيد للإشراف على التشغيل بحيث توجد معايير تمنع مشغل الحاسب الإلكتروني من إجراء أي تعديلات على البيانات والبرامج لأن انعدام الرقابة على التشغيل يؤدي إلى وجود أخطاء وتزوير واستغلال وقت العمل في أداء أعمال شخصية.

2- المشكلات المتعلقة بالمحاسبين:

– يرجع نجاح استخدام الحاسب الإلكتروني في أغلب المنشآت بالدرجة الأولى إلى العناصر البشرية القائمة على تشغيله ومنهم المحاسبون ونتيجة لاستخدام الحاسب الإلكتروني تظهر بعض المشكلات والتي يكون مسئولًا عنها المحاسبون ومنها:

أ- أخطاء في التوجيه المحاسبي لبعض العمليات وما يترتب عليها من مدخلات خاطئة وبالتالي مخرجات خاطئة لا علاقة لها بمدخل البيانات.

ب- التأخر في إمداد الحاسب الإلكتروني بجميع العمليات أولًا بأول، حيث أن هذا التأخير يؤدي إلى التأخر في الحصول على المخرجات بالسرعة المطلوبة.

جـ- أخطاء في التسويات الجردية، حيث قد يقوم بعض المحاسبين بإجراء بعض التسويات الجردية بطريقة خاطئة للحاسب الإلكتروني.

3- المشكلات المتعلقة بضعف الرقابة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

.. اختفاء دليل الإثبات المادي:

- لا شك أن اختفاء المجموعة الدفترية المحاسبية التقليدية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات وإحلالها بالملفات التي تحوي البيانات التاريخية للأحداث الفعلية على أشرطة أو إسطوانات أو أقراص ممغنطة بلغة لا يفهمها إلا الحاسب الإلكتروني ترتب عليها مشكلة أخرى وهي صعوبة التحقق من تطبيق نظام الرقابة الداخلية الموضوع على عمليات إدخال البيانات وعلى عمليات التشغيل وعلى المعلومات الناتجة عنها، لأن كل هذه العمليات تتم بطرق غير مرئية وتتوقف دقتها وصحتها على كفاءة ونزاهة القائمين بالتشغيل.

.. تعقيد وصعوبة فهم الأنظمة:

- أدى التطور السريع في الحاسبات الإلكترونية وتنوع أنظمة تشغيل البيانات باستخدام هذه الحاسبات لزيادة تعقيد وتركيب هذه الأنظمة، فيمكن في وقتنا الحاضر أن يقوم نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات لهيئة معينة على أكثر من حاسب إلكتروني في مناطق متفرقة ترتبط فيما بينهما بشبكة اتصالات بنظام معين، ومن هنا تظهر المشاكل الخاصة بإمكانية تشغيل البيانات من مناطق متفرقة ومن أمثلة هذه المشاكل إمكانية وجود تعارض في استخدام البيانات في حالة الطلب على تشغيل مجموعة معينة من البيانات من أكثر من جهة في وقت واحد أيضًا يمكن فقد أو تحريف البيانات أثناء عمليات الاتصال والأخطر من ذلك كله إمكانية الوصول غير المشروع لهذه البيانات أثناء عمليات الاتصال عن بعد، يزداد الأمر تعقيدًا إذا كانت شبكة الاتصالات هذه متصلة بقاعدة للبيانات في المركز الرئيسي للهيئة وتتمثل زيادة التعقيد هذه في أمرين الأول: هو تركيبة الهيكل المنطقي لقاعدة البيانات والذي يمكن أن يأخذ شكل شجرة أو شبكة أو قوائم محولة أو تركيبة من هذه الأشكال الثلاثة - أما الثاني: فهو أن النظام المحاسبي في هذه الحالة يكون على درجة كبيرة من التكامل المبني على العديد من العلاقات الصريحة والضمنية بين المجموعات المختلفة من البيانات.

.. الفصل غير الملائم بين المهام:

- تتصف عمليات تجميع وحفظ وتشغيل البيانات في النظام المحاسبي القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية بتركيز المهام على مجموعة محددة من الأفراد، ولا يختلف الوضع في حالة الهيئات التي يوجد بها قسم خاص بالحاسب الإلكتروني أو الهيئات التي لا يوجد بها قسم خاص، حيث يسمح للعدد المحدود من الموظفين المدربين فقط باستخدام الحاسب، وغالبًا ما يؤدي هذا التركيز في توزيع المهام إلى عدم وجود الفصل الملائم بين هذه المهام بما يحقق الضبط الداخلي تلقائيًا، فالوظائف التي كانت تؤدى فيما سبق في أقسام مختلفة وبواسطة أفراد منفصلين ومستقلين تمامًا أصبحت الآن تؤدى باستخدام الحاسب مما يعطي العاملين عليه إمكانية الاطلاع على النواحي العديدة لعمليات تسجيل وحفظ وتشغيل البيانات، يضاف إلى ذلك أنه يمكن لعملية واحدة باستخدام الحاسب أن تؤثر تلقائيًا وفي وقت واحد على مجموعة من الملفات المفتوحة داخل الذاكرة الرئيسية للحاسب، لذلك لاغرابة في أن تشير الإحصائيات إلى أن ما يقرب من نصف عمليات الغش والاحتيال في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات ترجع إلى عدم وجود الفصل الملائم بين المهام.

- يقصد بالفصل الملائم بين المهام في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات ضرورة الفصل بين الأعمال الآتية: إدخال البيانات، الرقابة

على إدخال البيانات، الرقابة على تشغيل البيانات، تعديل البرامج وصيانتها، رقابة المخرجات، حفظ مستندات النظام، وحيث أن حدود البحث هي الرقابة الداخلية على المخرجات - فإنه يجب بعد الانتهاء من عمليات التشغيل التأكد من إرسال نتائج التشغيل إلى الشخص المصرح له بالاطلاع عليها مع عدم السماح لأي شخص آخر بالاطلاع على هذه النتائج أو الحصول عليها من الملف الذي يتضمن نتائج التشغيل أثناء وجود هذا الملف بالذاكرة الرئيسية للحاسب - وأخيرًا يجب حفظ كل المستندات والملفات الخاصة بالنظام في مكان مستقل محكم بعيد عن مكان الحاسب ولا يسمح بدخوله إلا للمختص ويسمى «الأضابير».

.. الاحتيال والغش باستخدام الحاسب:

- يرجع سبب الإزعاج عند حدوث الغش والاحتيال إلى مقدار الخسارة الناتجة عن هذا الغش بسبب ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، وكلما إزدادت الأنظمة تعقيدًا كلما إزدادت صعوبة الرقابة عليها وبالتالي كلما إزدادت الخسائر المترتبة على عمليات الغش باستخدام الحاسب الإلكتروني، ويمكن إرجاع الإشارة إلى عمليات الغش في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى ثلاثة أسباب وهي:

أ- سهولة الغش باستخدام الحاسب.

ب- صعوبة إكتشاف وتتبع الغش.

جـ- إغراء العائد من عمليات الغش.

أ- سهولة الغش باستخدام الحاسب:

- ترجع أسباب سهولة الغش باستخدام الحاسب الإلكتروني إلى ثلاثة اسباب:

أولًا: أنه كلما إزدادت درجة التعقيد في الأنظمة المتقدمة لتشغيل البيانات كلما إزدادت صعوبة وضع نظام الرقابة المحكم والفعال لهذه الأنظمة.

ثانيًا: أنه عادة ما تهتم الإدارة أساسًا بتصميم النظام وتنفيذه وتؤجل الاهتمام بوضع نظام الرقابة إلى وقت لاحق.

ثالثًا: زيادة خبرة ودراية العاملين في النظام بمرور الزمن، وبالتالي زيادة قدرتهم على تخطى نقاط الرقابة الموضوعة للنظام.

ب- صعوبة إكتشاف وتتبع الغش باستخدام الحاسب:

- غالبًا ما يصعب إكتشاف الغش والاحتيال في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك لأنه بمجرد تقديم البيانات إلى الحاسب لتشغيلها يتوقف التدخل البشري اليدوي إلى أن تنتهي عمليات التشغيل، يضاف إلى ذلك أنه في الأنظمة التي تسمح بالتشغيل عن بعد تعطى فرصة لمرتكب هذا الغش إمكانية الدخول الفورى والمباشر على البيانات في الذاكرة الرئيسية للحاسب من أماكن تواجدهم في مقر

أعمالهم، ويزداد الأمر سوءً إذا تمت عملية الغش والتلاعب في برنامج التشغيل نفسه وليس في البيانات، حيث تؤدي هذه التغيرات غير المشروعة في البرامج إلى إظهار معلومات ونتائج مضللة أبعد ما تكون عن الحقيقة.

جـ - شدة إغراء العائد من الغش باستخدام الحاسب:

- أدى تركيز البيانات والمعلومات المحاسبية في مجموعة محدودة من الملفات مع السرعة الفائقة لتشغيل البيانات باستخدام الحاسب إلى شدة إغراء وربحية العائدمن عمليات الغش باستخدام الحاسب، على الرغم من أنه لا يوجد إجراء سحرى لمنع الغش باستخدام الحاسب إلا أن مقومات نظم الرقابة الداخلية التي تحقق الرقابة الفعالة مع تجهيز وتنظيم البيانات تمكن من احتواء مثل هذه المشكلة.

الرابع عشر: الرقابة الداخلية على المخرجات:

- يقصد بها الرقابة على إعداد النتائج النهائية وتوزيعها على الإدارات المختصة - ويقوم قسم الرقابة لإدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات بتنفيذ بعض الإجراءات الرقابية على المخرجات بينما تقوم الإدارات الأخرى المستعملة للنتائج بتنفيذ باقي هذه الإجراءات - ويتبع في الرقابة على المخرجات بعض الأساليب الآتية:-

.. أساليب رقابية خارجية:

- يقصد بها عمل مجاميع الرقابة مقدمًا قبل تشغيل البيانات ومقارنتها بالمجاميع التي تظهرها الآلة بعد انتهاء التشغيل الإلكتروني كمنتج فرعي.

.. أساليب رقابية بديلة مثل:

- عمل بعض التحليلات الإحصائية وذلك بمقارنة بيانات الفترة الحالية ببيانات فترة أو عدة فترات سابقة.

- مقارنة بيانات العملية التي يمكن الحصول عليها من الأقسام المتصلة بنفس العملية أو من الغير.

- وضع إجراءات رقابية في البرنامج للتأكد من أن النتائج التي يظهرها الحاسب في نطاق الحدود المقبولة.

- مراجعة عينات من كل نوع من العمليات للتأكد من صحة البرامج الخاصة بتشغيل هذا النوع العمليات.

.. مراجعة انتقادية للمخرجات:

- يقصد بها فحص ومراجعة المخرجات للتأكد من صحتها وملاءمتها للأغراض التي أعدت من أجلها، وتظهر أهمية هذا الأسلوب بصفة خاصة فيما يتعلق بالأموال والمستحقات المحولة للغير

والمستندات التي ترسل للغير والتي يستوجب مراجعتها حسابيًا ويدويًا بعد الحصول على التقرير من الحاسب[1].

* * *

(1) مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية د/ جمال أحمد حسن - قسم المحاسبة - كلية التجارة - بجامعة أسيوط - عام 2008 / 2007، ص 227-226 - ص - 229 262-261 - 236.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

مقدمة

يتناول هذا المبحث استطلاع وتحليل لآراء المعنيين بالفحص في جامعة أسيوط حول مدى إمكانية إيجاد وتطبيق إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وذلك من خلال إجراء مقابلات شخصية واستخدام قوائم الاستقصاء ثم تحليل مضمون المقابلات الشخصية والمعلومات التي تم جمعها بواسطة قوائم الاستقصاء للوصول إلى نتائج الدراسة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: تحليل مضمون المقابلات الشخصية.

- **المبحث الثاني**:التحليل الإحصائي للمعلومات التي تم جمعها بواسطة قوائم الاستقصاء.

* * *

المبحث الأول
تحليل مضمون المقابلات الشخصية

1- تحليل مضمون المقابلات الشخصية

أولًا: مجال الدراسة

ثانيًا: مصادر جمع البيانات

ثالثًا: تحليل المقابلات الشخصية

رابعًا: نتائج الدراسة الميدانية للمقابلات الشخصية

أولًا: مجال الدراسة:

يتضمن مجال الدراسة ما يلي:

1- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الفئات الوظيفية العاملة بجامعة أسيوط على اعتبار ان هذه الفئات تتعامل مع خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني ويشمل مجتمع الدراسة الفئات الثلاث الآتية:

- **أعضاء هيئة التدريس:** باعتبارهم مستفيدين من خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني ومستفيدين من خدمات الشمول المالي التي تقدمها المنظومة.

• **العاملين بالجامعة**: حيث أنهم ذو صلة بإدارة الدفع والتحصيل الإلكتروني لإرتباط إجراءات المدخلات والتشغيل ببيانات يتم الحصول عليها من الإدارات الأخرى مثل إدارة شئون العاملين على سبيل المثال لا الحصر.

• **مسئولي الدفع الإلكتروني**: باعتبارهم القائمين بالعمل بإدارة الدفع الإلكتروني والقائمين بتنفيذ إجراءات الإدخال للبيانات، التشغيل، ثم إجراءات إصدار أوامر الدفع والتحصيل (المخرجات).

2- عينة الدراسة: وتشمل ما يلي

أ- عدد من أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات بجامعة أسيوط.

ب- عدد من العاملين بالجامعة بمختلف الكليات أيضًا وذو صلة بإدارة الدفع الإلكتروني.

جـ- عدد من مسئولي الدفع الإلكتروني بمختلف الكليات بجامعة أسيوط[1].

(1) تم اختيار العينة بشكل عشوائي دون اللجوء إلى الأساليب الإحصائيه لاختيار العينة.

يوضح الجدول التالي بيانات لعينة الدراسة موضوع البحث[1]:

مجتمع الدراسة الميدانية	عينة الدراسة التي خضعت لأسلوب قوائم الاستقصاء			العدد الإجمالي	عينة الدراسة التي أجرى معها المقابلات الشخصية			المعدل
	أعضاء هيئة تدريس	العاملون	مسئولي الدفع		أعضاء هيئة تدريس	العاملون	مسئولي الدفع	
يشمل الفئات الوظيفية العامله	70	60	50	180	40	30	20	50%

ثانيًا: مصادر جمع البيانات

– إعتمدت الباحثة على إجراء مقابلات شخصية متعمقة لاستطلاع آراء المعنيين بالفحص عند التعامل مع خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وآلية العمل داخل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وذلك من خلال مجموعة من الاستفسارات في شكل أسئلة مغلقة ومفتوحة لإتاحة الفرصة لعينة الدراسة للتعبير بحرية عن إجابات الأسئلة ومناقشاتهم بشأن المتبع من إجراءات التعامل معد خدمات المنظومة ومدى إمكانية تطوير إجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وتفادى المشاكل التي

(1) لم تتمكن الباحثة من إحصاء مجتمع الدراسة بالكامل نظرًا لصعوبة ذلك فتم اختيار عينة عشوائيه وإجراء المقابلات الشخصية مع عدد من من العينة المعنية بالفحص وتم اختيارهم أيضًا بشكل عشوائي.

يتعرضون لها وتقليل الأخطاء ومعالجتها أولًا بأول، ثم إجراء تحليل لمضمون تلك المقابلات.

ثالثًا: تحليل مضمون المقابلات الشخصية

تم تحليل مضمون الإجابات الناتجة من المقابلات الشخصية المتعمقة مع عينة الدراسة على النحو التالي:

1 – آلية العمل داخل المنظومة من الواقع العملي لمسئولي الدفع الإلكتروني.

2 – آراء المعنيين بالفحص عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

3 – نسبة تحقيق المنظومة لأهدافها المرجوه.

4 – لمشاكل التي تواجه المعنيين بالفحص عند التعامل مع خدمات المنظومة.

5 – اتجاهات الآراء حول الإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

* * *

آراء المعنيين بالفحص عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

1/ 1 بالنسبة لأهمية تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بجميع الهيئات بالدولة

إختلفت آراء عينة الدراسة حول مدى أهمية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني حيث نجد أن 38٪ من المعنيين بالفحص من مختلف الفئات الوظيفية العاملة بجامعة أسيوط يعتبرون منظومة الدفع فاشلة ومعقدة وتتسبب في مشاكل عديدة للمستفيدين وتأخر مستحقاتهم بسبب التقنيات الخاصة بالمنظومة، وأعطوا الرأي الإيجابي للنظام السابق (اليدوي) من حيث المرونة في الإجراءات والسهولة في الحصول على البيانات المطلوبة وإمكانية صرف المستحقات في وقت مبكر فور الانتهاء من إعداد المستند، في حين أن النسبة الباقية من المعنيين بالفحص ببعض الكليات إختلفوا معهم في الرأي حيث أعطت نسبة 62٪ أهمية كبيرة لتفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني مبررين ذلك أن تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وفر الأمان والموثوقية والحفاظ على الأموال من السرقة وتقليل الأخطاء الغير المقصودة وإكتشاف التلاعب والغش بسهولة أكثر، وإمكانية استخدام خدمات الشمول المالي والخدمات المصرفية المتاحة جراء تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

• الجدير بالذكر أن سبب الإختلاف بين آراء المعنيين بالفحص في مختلف الكليات والإدارات بالجامعة يرجع إلى تجربة كل شخص على حدة مع خدمات منظومة الدفع الإلكتروني ومدى إمكانية المستفيد من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة ودون إجراءات بيروقراطية معقده، بالإضافة إلى مدى كبر أو صغر حجم الفجوة بين المستفيدين ومسئولي الدفع الإلكتروني[1].

• بالإضافة إلى ما سبق أوضح أحد مديري الحسابات أن تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني هام جدًا للتحول الرقمي الذي تتطلع إليه الحكومة وأنها مثالية ومازالت في مرحلة البدايات من التطبيق وأن هناك مراحل متطورة وأعمق لم تفعل بعد وسينتج عن تفعيلها يتحسن كبير وملحوظ من حيث تحسن الأداء وزيادة الرقابة.

(1) تم تحديد النسب المئويه التي جاءت في متن الجانب الميداني للدراسة من خلال تجميع وتحليل آراء عينة الدراسة التي حصلت عليها الباحثة من المقابلات الشخصية بشكل يدوي دون الرجوع إلى أي من البرامج الإحصائيه وذلك نظرًا لطبيعة الأسئلة والبيانات المتعلقه بالدراسة لكونها لا تخرج عن مجرد أسئلة مفتوحة قائمة على تحليل مضمون تلك الأسئلة وذلك لإستخلاص آراء وملاحظات المعنيين بالفحص من عينة الدراسة في ضوء تجربتهم العملية في التعامل مع خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2/ 1 آراء المعنيين بالفحص عن مميزات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

تباينت الإجابات ما بين عينة الدراسة عن مميزات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، حيث أشاد 55٪ من الفئات الوظيفية العاملة بخلاف أعضاء هيئة التدريس بمميزات المنظومة وأنها تقدم لهم خدمات الشمول المالي والأمان والموثوقية وأيضًا إمكانية الاقتراض غير مباشر وإمكانية الاستفادة من مختلف الخدمات المصرفية الأخرى، بالإضافة إلى حل إشكالية فئات العملة حيث أن الفئات الصغيرة من العملة والتي لا يمكن أن تصرف بواسطة ماكينات الصراف الآلي تظل بكارت الفيزا وتضاف على المبالغ الأخرى المحولة - **مثال:** إذا كان بكارت الفيزا مبلغ 5ج وتم تحويل مبلغ 315ج يصبح الرصيد 320ج يستطيع المستفيد سحب المبلغ كامل دون فقد شيء، عكس ما كان يحدث في النظام السابق لا يستطيع الصراف صرف مبالغ ذات الفئات الأقل من الجنية أي كسر الجنية ويضطر المستفيد ترك الفكة للصراف، أما في ظل منظومة الدفع الإلكتروني مهما كانت فئات العملة صغيرة فهي تظل في كارت الفيزا وتضاف إلى المبالغ الجديدة المحولة، بينما جاءت إجابات أعضاء هيئة التدريس عن مميزات المنظومة بالسلب بنسبة 57٪، وأوضحوا أنهم لم يستفيدو شيئًا من تفعيل المنظومة ولم يشعروا بالتطور في تكنولوجيا المعلومات وأنه لم يحدث أن تم تطبيق خدمات الشمول

المالي، وأضافوا أن تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني تسبب في زيادة البيروقراطية وتعقد إجراءات صرف المستحقات وتأخيرها.

- بالإضافة إلى ماسبق والجدير بالذكر أن نسبة 43٪ من عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس أشادو بميزة واحدة تحققت لهم من جراء تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني هي عدم الالتزام بمواعيد العمل بالخزينة لصرف المستحقات وأنهم يستطيعوا في أي وقت الحصول على مستحقاتهم نقدًا من ماكينة الصراف الآلي، بالإضافة إلى نسبة 90٪ من إجمالي عينة الدراسة أجابت بالإيجاب والرضا عن هذه الميزة وهي عدم الالتزام بمواعيد العمل بالخزينة وإمكانية صرف المستحقات في أي وقت.

2- آلية العمل داخل المنظومة من الواقع العملي لمسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني:

تتمثل آلية العمل داخل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالتماثل في الإجراءات في مختلف الكليات أي أنها موحدة على مستوى جامعة أسيوط (حالة الدراسة) وعلى مستوى الهيئات الحكومية بالجمهورية وهي كالآتي:

- يقوم مسئول الدفع الإلكتروني بإدخال المبالغ المستحقة للمستفيدين الواردة بالكشف المرفق بعد مراجعته من مندوب المالية

وبعد إدخاله على السيستم (منظومة GFMIS) بواقع كل مستفيد على حدة عن طريق إدخال بيانات الاسم والرقم القومي للمستفيد على شيت إكسيل (برنامج الإكسيل) ثم يقوم بتحميله على السيستم منظومة GPS وكتابة أرقام الملفات على المستند وهذا الرقم مرتبط بالـ GP (Government Payment) ثم يقوم بإرسال المستند إلى مندوب المالية مرة أخرى ليتم التوقيع الثاني عليه ثم إرساله إلى المدير العام للتوقيع الأول عليه، ثم يقوم بمتابعة المستند حتى يتم الانتهاء من إجراءات صرفه ونجاح العملية الإلكترونية وإرساله إلى الأضابير، بالإضافة إلى الرد على استفسارات المستفيدين عن مستحقاتهم وذلك أيضًا بالدخول إلى السيستم وبالبيانات الخاصة بالمستفيد (الاسم والرقم القومي)، بالإضافة إلى الرد على استفسار كمسئول دفتر 56 بخصوص رقم الـ gp الخاص بالمستند وذلك عن طريق إدخال رقم الملف المرتبط بالـ gp وبالتأكيد هذا يمثل ضغط زائد للقيام بأعمال كثيرة في وقت ضيق.

- وأضافوا مسئولي الدفع الإلكتروني إلى أنه يجب مراجعة تسلسل المستندات المرسلة للتوقيع الثاني للتأكد من عدم سقوط أي مستند سهوًا.

- ثم يقوم مسئولي الدفع الإلكتروني بمتابعة إجراءات التحصيل الإلكتروني كالآتي:

آلية التحصيل الإلكتروني:

• يقوم مسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني بمتابعة التحصيل بكارت الفيزا بماكينة التحصيل الفورى ويشمل تحصيل الرسوم الطلابية، تسديد فواتير الكهرباء والمياه...إلخ

• **بالنسبة لتحصيل الرسوم الطلابية:** يقوم الصراف بتوريد المبالغ المحصلة ويستخرج فاتورة أو ريسيت يرفقه بالإيصال الأحمر ويقوم بطباعة نسختين نسخة للصراف ونسخة للطالب، ويقوم مسئول التحصيل الإلكتروني بطباعة تقرير عمليات الصرفية الإلكترونية (التحصيل الإلكتروني) خلال اليوم ومطابقته مع نسخة الصراف المطبوعة وإذا تم التأكد من صحة عمليات التحصيل الإلكتروني وظهورها على السيستم يقوم بالتوقيع على تقرير عمليات الصرفية الإلكترونية وإذا إضتح عدم إتمام العملية بنجاح ولم تظهر على السيستم يتم إرجاع المبلغ إلى الشخص الذي دفع الرسوم.

• الجدير بالذكر، إضافة عينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني عن مشاكل التحصيل الإلكتروني وتتمثل في الآتي:

• أثناء القيام بمتابعة عمليات التحصيل الإلكتروني يحدث معوقات تحول دون إتمام العملية بنجاح وهي مشاكل تقنية مثل عدم ظهور تقارير العمليات المنفذة إلكترونيًا بالوحدات الحسابية أو ضعف

عملية الاتصال، وأضافوا مسئولو الدفع الإلكتروني عدم جاهزية نقاط التحصيل «pos» أوحدوث عطل بالماكينة أو عدم ظهور تقارير التحصيل وغيرها من الأسباب التي تحول دون إتمام عملية التحصيل الإلكتروني بنجاح وعند حدوث ذلك تقوم الجهة التي تعذر فيها القيام بالتحصيل الإلكتروني بإبلاغ فورًا الدعم الفني والتحول إلى الدفع النقدي عقب تقديم البلاغ مع إيضاح سبب العطل الفني للعمل على حله دون تأخير، وأضافوا مسئولو الدفع أيضًا أن عملية التحصيل الإلكتروني لن تنجح إلا في حالة نشر منافذ متعددة بكافة المناطق نجنبًا للإزدحام الكبير مثلما يحدث في مكاتب البريد أثناء قبض المعاش أو على ماكينات البنوك في حالة استلام الرواتب وهي مشاهد نراها شهريًا مع موعد المرتبات بكافة الجهات، وأشار إلى ان قطاعًا كبيرًا من المصريين لا ينجح في التعامل مع الوسائل التكنولوجية لذا فإن التسديد الفورى في فروع الشركات التي تعلن عنها الدولة سيكون الحل الأفضل لهم لكن إذا لم يتم توفير منافذ متعددة على هيئة سلسلة ضخمة فستعد عملية التحصيل عبئًا جديدًا على الجميع ورحلة مستمرة لمحاولة دفع الالتزامات.

3- نسبة تحقيق المنظومة لأهدافها بعد التفعيل:

جاءت إجابات عينة الدراسة عن نسبة تحقيق المنظومة لأهدافها كالتالي:

1 - بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس لم يتم سؤالهم عن مدى تحقق المنظومة لأهدافها نظرًا لأنهم ليسوا ذوي صلة بتقنيات وفنيات المنظومة وآلية العمل داخل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2 - بالنسبة للفئات الأخرى من عينة الدراسة وهم العاملون بالجامعة..والمستفيدون من خدمات المنظومة ومسئولي الدفع الإلكتروني جاءت إجاباتهم كالآتي:

- ذكرت نسبة 45٪ من عينة الدراسة من غير أعضاء هيئة التدريس أن المنظومة لم تحقق أهدافها المرجوة وأضافت أنه يتم خصم مباشر من المستحقات دون مبرر منطقي.

- وذكرت نسبة 55٪ ان منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني حققت جزء كبير من أهدافها من ناحية تحديد مواعيد معينة لصرف المستحقات وحققت أهدافها من ناحية الرقابة على صرف الأموال والرقابة على الحد الأقصى للصرف على بنود الموازنة والصناديق الخاصة.

- والجدير بالذكر، أنه قد جاءت إجابات عينة الدراسة من مديري الحسابات كالآتي:

– إعتبرها 50٪ من عينة الدراسة أنها تحقق نسبة 30٪ من الأهداف وعلتهم في ذلك أن هناك مراحل متطورة للمنظومة لم يتم تفعيلها بعد.

– نسبة الـ50٪ الباقية أفادت أنه تحقق نسبة 80٪ من الأهداف من ناحية زيادة الرقابة على صرف الأموال، ومن ناحية دقة البيانات وسهولة استخراج المعلومات والحصول على التقارير المطلوبة عن أي فترة حتى وإن كانت بعيده.

4- المشاكل التي تواجه المعنيين بالفحص عند التعامل مع منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

– جاءت إجابات عينة الدراسة عن مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني متفقة على عدم معلومية وصف المبالغ المحولة وماذا تخص وصعوبة متابعة مستحقاتهم بالإضافة إلى تأخر صرف المستحقات وذلك لكبر الفجوة بين المستفيدين وإدارة الدفع الإلكتروني وتلك أحد أهم المشاكل.

– أضاف أحد أعضاء هيئة التدريس من عينة الدراسة أن عدم وضوح الإيداعات المحولة ماهية وماذا تخص يتسبب في ضياع بعض المستحقات مبررين ذلك بعدم وضوح الإجراءات المتبعة بالنسبة للمستحق (صاحب الحق) أي إجراءات الدورة المستندية الخاصة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، كما أضاف أحد أعضاء هيئة

التدريس أن المدة الزمنية للصرف بعد تفعيل المنظومة زادت عن المدة الزمنية قبل تفعيل المنظومة، وذكر أنه ليس عيبًا في منظومة الدفع من وجهة نظري ولكن ضغط زائد على مسئولي الدفع الإلكتروني، كما إتفقت إجابات أعضاء هيئة التدريس أنه لم يحدث واقعة ملموسة لضياع مستحقاتهم ولكن حدث أن تم تحويل مبالغ لزملاء آخرين لا تخصهم وتخص زملاء آخرين عن طريق الخطأ ويرجع ذلك إلى إدخال الاسم أو الرقم القومي بشكل غيرصحيح ولإرجاع المبالغ المحولة بالخطأ إلى أصحابها يتم الرجوع إلى مستند الصرف الأصلي والرجوع إلى إدارة الدفع الإلكتروني لتصحيح القيد ويتم اتخاذ إجراءات طويلة أويتم التواصل مع الشخص الذي تم إرسال المبلغ بالخطأ له ووارد جدًا أن يرفض إرجاع المبلغ أو يماطل لطلبه التأكد من أن المبلغ لا يخصه ويتسبب ذلك في تأخر حصول صاحب الحق على مستحقاته.

- والجدير بالذكر واقعة حدثت بإحدى الكليات بخصوص مكافأة لأعضاء هيئة التدريس تصرف من إحدى الصناديق الخاصة كالآتي:

◄ الدورة المستندية:

- يبدأ إنشاء المستند بإعداد مذكرة بموضوع المكافأة ويتم اعتمادها من المسئول وبخصوص هذه الواقعة تم إعداد مذكرة مكافأة لأعضاء هيئة التدريس تصرف من إحدى الصناديق الخاصة وتم اعتمادها من رئيس المصلحة وإرسالها إلى إدارة شئون العاملين لإنشاء مستند الصرف

طبقًا للمذكره، وقام القائمون بالعمل في إدارة شئون العاملين بإدراج المبالغ الخاصة لكل مستفيد وتم الانتهاء من إنشاء المستند وإرساله إلى إدارة الحسابات لاتخاذ إجراءات صرف المستند.

◄ دورة المستند داخل إدارة الحسابات المركزية:

– تم اعتماد المستند من مدير عام الحسابات بعد مراجعته من المراجع المختص وقام المختصون بتسجيل المستند بدفاتر الحسابات وتسجيله على منظومة gfmis وانتهت إجراءات اعتماد وتسجيل المستند وأُرسل إلى الدفع الإلكتروني لصرفه وتحويل المبالغ المستحقة للمستفيدين بواسطة منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

◄ المشكلة التي حدثت وحالت دون صرف المستند:

– قام مسئول الدفع الإلكتروني بتحويل المبالغ المستحقة والمستند للصرف من إدارة حسابات الكلية موضوع الواقعة وذلك لعدم إكتمال بيانات المستفيدين مثل (أرقام الرقم القومي) فكان من وجهة نظر مسئول الدفع الإلكتروني صرف المبالغ للمستفيدين من حسابات الكلية لتوافر بيانات المستفيدين بإدارة حسابات الكلية وبالطبع هذا لا يجوز لأنه لا يوجد لدى حسابات الكلية أصلًا الصندوق الخاص موضوع المكافأة ولا يتم صرف المستحقات إلا من الحسابات المركزية بالإدارة العامة وبناءً عليه قام القائمون بالعمل في حسابات الكلية

بإعادة المستند والمبالغ المستحقة إلى إدارة الحسابات المركزية بعد خصم نسبة الـ 15٪ الخاصة بوزارة المالية ولكن هذا غير منطقي وإعترض أعضاء هيئة التدريس على الخصم من مستحقاتهم دون وجه حق، حيث أن الصرف والتحصيل الخاص بهذا الصندوق موضوع المشكلة لا يتم إلا بإدارة الحسابات المركزية، وبعد عدة محاولات ومحادثات تم إرجاع المستند ومبالغ إلى إدارة الحسابات المركزية واستكمال البيانات المطلوبة للمستفيدين وتم صرف المكافأه.

◄ **التعليق:**

– هذه الواقعة الفعلية مثال على أحد المشاكل الفنية التي تحدث داخل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وذكرها أحد أعضاء هيئة التدريس مفسرًا ما حدث من وجهة نظره أنه نتيجة لعدم التأهيل المهنى لدى بعض الموظفين وأضاف أنه يرجع حدوث المشكلة إلى اللامبالاة والإهمال في العمل.

– أضاف أحد مديري الحسابات من عينة الدراسة أنه من ضمن مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وبسبب ربط أرقام القيود الخاصة بمنظومة GFMIS مع منظومة GPS أصبح هناك مشكلة استخراج أمر الدفع في حالة حدوث خلل ما في ظهور رقم القيد أثناء رفع المستند على منظومة GPS بمعنى أنه قد يكون القيد الخاص بمنظومة GFMIS قيد سليم ومرحل ولا توجد به أي مشاكل

ولكن يتأخر ظهور رقم القيد أمام مدخل البيانات المختص بعمل أمر الدفع وقد يكون هذا بسبب سوء الشبكة أوخلل في السيستم أو خطأ ما في القيد الخاص بمنظومة GFMIS وتم ترحيله بالرغم من الخطأ أو لأسباب تقنية وفنية أخرى بالشبكه، وذكرت مجموعة من المعنيين بالفحص من العاملين والمستفيدين من خدمات المنظومة أن أحد أهم المشاكل تأخر صرف المستحقات موضحين أن سبب ذلك ورود مستندات الصرف إلى إدارة الحسابات في تواريخ يستحيل معها اللحاق بمواعيد صرف المستحقات المحددة والمفتوحة على السيستم من قبل وزارة المالية مما يترتب عليه تأخر تحويل المستحقات إلى الشهر التالي وبالتالي حدوث مشاكل بالوحدة الحسابية نتيجة إعتراض أصحاب الحقوق، وأضافوا أنه من ضمن المشاكل وسلبيات تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني هو الخصم المباشر لأي مديونيات ومطلوبات على المستفيد دون الرجوع إليه أو حتى إعلامه بعد إتمام عملية الخصم موضحين أن هذا يمثل إجراءً سلبيًا يتسبب في فقد الثقة والشعور بالأمان والموثوقية من قبل المستفيد وذلك لوضع مستحقات أصحاب الحقوق تحت التصرف المطلق للبنك المحولة عليه المبالغ المستحقه.

- وأخيرًا، جاءت إجابات عينة الدراسة من مسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني عن مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني متفقة على أن الاستفسارات الكثيرة من المستفيدين ونقص

بعض البيانات الهامة يؤدي إلى تعطيل العمل بالمنظومة حتى يتم استيفاء البيانات والانتهاء من الاستفسارات (مثل أرقام الحساب وأرقام الرقم القومي) وأهم العقبات التي تحول دون حسن سير العمل هي قلة العمالة بالمقارنة بحجم الأعمال أي قلة الموارد البشرية بالرغم من كثرة العمل، بالإضافة إلى سوء شبكة الإنترنت والبنية التحتية لمنظومة الدفع الإلكتروني.

5- اتجاهات الآراء حول الإطار المقترح لإجرءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني[1].

بيان	إجمالي نسبة الإجابات لكل مقترح		
	موافق	غير موافق	نسبيًا
إرسال كشف حساب بشكل دورى موضح به توصيف المبالغ المحولة	99%	1%	-
إرسال رسالة sms عقب كل عملية تحويل للمستحقات	40%	-	60%
تفعيل خدمة عملاء وخط ساخن لإمكانية التواصل والاستعلام	10%	20%	70%

(1) تم تحديد نسبة مئويه للإجابات من خلال تجميع إجابات المعنيين بالفحص وتنسيبها إلى 100٪ وذلك في ضوء إجمالي عدد عينة الدراسة.

-يتضح لنا من الإجابات السابقة لعينة الدراسة الآتي:

- إرسال كشف بشكل دورى موضح به توصيف المبالغ المحولة وماذا تخص يزيد من الرقابة الداخلية على المخرجات ويتيح للمستفيدين متابعة مستحقاتهم وإكتشاف الأخطاء أولًا بأول وتفادى حدوث المشاكل الناتجة من الإهمال أو ضغط العمل ومعالجة الفجوة بين المستفيدين وإدارة الدفع الإلكتروني.

- تفعيل إرسال رسالة sms عقب كل عملية اقتراح غير مرحب به من عينة الدراسة مبررين ذلن أنه نسبة الثقة لإرسال الرسالة ضعيفة ولا تتعدى 5٪، ويكمن إرجاع ذلك إلى سوء الشبكة أو فشل الاتصال وبالتالي عد تحقيق الهدف من الرسالة وأن هذا الإجراء يستغرق وقتًا طويلًا، أما بالنسبة للنسبية في إجابات عينة الدراسة ما بين الموافقة والرفض ترجع إلى أنه لتفعيل خدمة إرسال رسالة sms سوف يتم خصم مبلغ من المستحقات نظير لك قائلين أنه يتم خصم مبلغ تسعين قرشًا من مستحقاتهم عقب كل عملية تحويل كعمولة للبنك ولم يحصل المستفيد على أي ميزة إضافية جراء هذا الخصم وأنه ليس من المفترض أن يتحمل المستفيد مصاريف إضافية لتحويل مستحقاته الناتجة عن ميكنة أجهزة الدولة ومن حقه أن يحصل على مستحقاته كاملة وأضاف المعنيين بالفحص أنه إذا تم خصم مبالغ رمزية من المستحقات نظير الحصول على خدمة إعلامهم بتفاصيل المبالغ المحولة والمخصومة

يفضل أن يتم إرسال بيان ورقي موضح به كل تفاصيل العمليات الحسابية التي تمت على حساب المستفيد.

- 70٪ من إجابات عينة الدراسة دلت على أن تفعيل خدمة عملاء وخط ساخن لإمكانية التواصل والاستعلام عن المبالغ المحولة لا يفيد ويستغرق تنفيذه وقتًا طويلًا ولن يقدم إلى المستفيد معلومة كاملة وسيضطر في النهاية الرجوع إلى إدارة الدفع الإلكتروني والتي بدورها يصعب التواصل مع مسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني، وأضافت أن النسبية في إجاباتهم انه في حالة عدم وجود حلول أخرى يتم اللجوء إلى هذا الاقتراح.

رابعًا: خلاصة نتائج المقابلات الشخصية:

• إرتكزت المقابلات الشخصية المتعمقة مع عينة الدراسة على تحديد مدى أهمية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في تحقيق ميكنة أجهزة الدولة والتحول الرقمي للمجتمع والجهات الحكومية وماهية الإجراءات الرقابية المتبعة لحسن سير العمل بالمنظومة بالإضافة إلى تحليل آراء المعنيين بالفحص بشأن الإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وانتهت المقابلات الشخصية إلى نتائج مهمة على النحو التالي:

1- تباينت إجابات عينة الدراسة بشأن أهمية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وأرجع المعنيون بالفحص سبب التباين إلى إختلاف تجربة كل مستفيد مع خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2- تباينت إجابات عينة الدراسة بشأن تحقيق منظومة الدفع الإلكتروني لأهدافها حيث إعتبرها 45٪ من المعنيين بالفحص لم تحقق أهدافها، ويرى 55٪ من عينة الدراسة أن المنظومة حققت جزءً كبيرًا من أهدافها في حين يرى 50٪ من مديري الحسابات أن المنظومة حققت 30٪ من أهدافها، والنسبة الباقية ترى أن المنظومة حققت 80٪

3-جاءت إجابات عينة الدراسة عن المشاكل التي تواجههم عند التعامل مع خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني متفقة على عدم معلومية توصيف المبالغ المحولة لهم وماذا تخص وصعوبة التواصل مع مسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني أهم مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

4- موافقة عينة الدراسة بنسبة 99٪ على الإطار المقترح لإجراء الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وهو إرسال كشف للمستفيدين موضح به توصيف المبالغ المحولة ماهية وماذا تخص مقابل خصم مبلغ رمزي من الراتب شهريًا.

• بعد تحليل ودراسة إجابات المعنيين بالفحص التي تم حصلت عليها الباحثة من خلال المقابلات الشخصية، لاحظت الباحثة تحقق فروض البحث بنسبة كبيرة تصل إلى 99٪ وكانت فروض البحث كالآتي:

1- لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول أهمية ومميزات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2- لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين عن مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

3- لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لحل مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

* * *

المبحث الثاني
التحليل الإحصائي للمعلومات التي تم جمعها بواسطة قوائم الاستقصاء

مُقَدِّمَة

يعرض هذا المبحث الدراسة الميدانية التي أجريت على كل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ومسئولي الدفع الإلكتروني، والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وذلك من خلال عرض المنهجية المتبعة وفقًا لأهداف الدراسة، ثم عرض وتحليل بيانات قوائم الاستقصاء ونتائج الاختبارات الإحصائية للفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية، من أجل الوصول لنتائج ردود المستقصى منهم، ومن ثم تفسيرها.

أولًا: منهجية الدراسة:

أ- أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وكذا أهمية ومميزات المنظومة، إضافة إلى الدور الذي تؤدية ميكنة الحسابات من التطور وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال:

• الوقوف على آراء فئات عينة البحث المختلفة عن مميزات وعيوب منظومة الدفع الإلكتروني ومعرفة آرائهم حول الحلول المقترحة لتفادي العيوب.

ب- فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة ثلاث فروض قابلين للتحليل الإحصائي، وتم صياغتهم في صورة فرض العدم على النحو الآتي:

- **الفرض الأول**: لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول مميزات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

- **الفرض الثاني**: لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

- **الفرض الثالث**: لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لمشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

ج- مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار جامعة أسيوط لتطبيق هذه الدراسة وذلك لأنها تمثل جزء كبير من المجتمع الرئيسي الذي يتعرض لمشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني مما يؤثر بالسلب على آرائهم تجاه المنظومة.

1- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في ثلاث فئات رئيسية هي:

1/ 1 أعضاء هيئة التدريس:

يعد أعضاء هيئة التدريس طرفًا رئيسيًا في موضوع الدراسة ممن يتعرضون لمشاكل المنظومة بنسبة كبيرة نظرًا لكبر الفجوة بين أعضاء هيئة التدريس وبين إدارة الدفع الإلكتروني، ويتمثل مجتمع الدراسة الخاص بهذه الفئة في أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات بجامعة أسيوط، والتي بلغ عدد العينة المختارة 70، أي ما يقارب نسبة 38٪ من إجمالي عينة الدراسة، كما أن أعضاء هيئة التدريس يواجهون مشاكل المنظومة بشكل مباشر ونسبة كبيرة وبشكل مستمر مما يكفل لهم إبداء آراء مهمة عن مشاكل المنظومة وإبداء آراء هامة حول الحلول المقترحة لتفادي هذه المشاكل والذي بدوره سيسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

1/ 2 العاملين بجامعة أسيوط:

يتمثل العاملين بجامعة أسيوط في موظفين الإدارات المختلفة داخل الكليات بالجامعة والبالغ عددهم 60 أي ما يقارب نسبة 33٪ من إجمالي العينة ويعد العاملين بالجامعة طرفًا رئيسيًا في موضوع البحث وذلك لعلاقتهم الوثيقة بإدارة الدفع والتحصيل الإلكتروني وتعرضهم لمشاكل المنظومة بنسبة أقل وذلك لإمكانية تفادي العيوب والتعامل معها والاستفادة المباشرة من المميزات التي تقدمها المنظومة.

1/ 3 مسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني:

يتمثل في موظفين إدخال البيانات القائمين على إجراءات التحصيل والصرف بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني والبالغ عددهم 50 أي ما يقارب نسبة 28٪ من إجمالي العينة، ويرجع اختيار هذه الفئة ضمن عينة الدراسة لما لديهم من معلومات فنية وتقنية عن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني مما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة ومناقشة مشاكل المنظومة بدقة وتفاصيل أكثر عمقًا ومن ثم الحصول على حلول مقترحة جيدة لتفادي مشاكل المنظومة التي يتعرض لها المستفيدين وتحقيق أقصى استفادة من المزايا التي تقدمها منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2- عينة الدراسة:

نظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة، ومن ثم صعوبة الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل فقد تم الاعتماد على أسلوب العينات لتحديد عينة الدراسة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن عدد فئات المستفيدين والمتعاملين مع منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني فقد تعذر حصر مجتمع الدراسة بالكامل، لذلك تم في هذه المرحلة اختيار عينة عشوائية من فئات مجتمع الدراسة الثلاثة وتم توزيع عدد 70 قائمة استقصاء على أعضاء هيئة التدريس، 60 قائمة على العاملين بالجامعة، وعدد 50 قائمة على مسئولي منظومة الدفع

والتحصيل الإلكتروني، والذين كانوا متواجدين بأماكن عملهم في فترة إجراء الدراسة الميدانية.

د- تقييم أدوات جمع البيانات:

لغرض جمع البيانات واختبار فروض الدراسة، وبعد الاطلاع ومراجعة الأدب الأكاديمي والمهني كما تم عرضه في البحث الحالي، تم الاعتماد على إعداد ثلاث قوائم استقصاء، وتم توزيعها على فئات الدراسة على النحو الآتي:

1- قائمة الاستقصاء الأولى (ملحق رقم1) تم توجيهها إلى الفئة الأولى من عينة الدراسة، والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط في مختلف الكليات (كلية التجارة - كلية الحقوق - كلية الصيدلة - كلية الآداب - كلية طب الأسنان).

2- قائمة الاستقصاء الثانية (ملحق رقم 2): تم توجيهها إلى الفئة الثانية من عينة الدراسة، والمتمثلة في العاملين بجامعة أسيوط بمختلفة الكليات (عينة من العاملين بكلية طب الأسنان - عينة من العاملين بالإدارة العامة - عينة من العاملين بكلية الصيدلة).

3- قائمة الاستقصاء الثالثة (ملحق رقم 3): تم توجيهها إلى الفئة الثالثة من عينة الدراسة، والمتمثلة في مسئولي منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالمبنى الإداري (الإدارة العامة) - عينة من مسئولي منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بكلية العلوم.

وقد روعي عند تصميم قوائم الاستقصاء الثلاثة استخدام الأسئلة المغلقة والمفتوحة لتسهيل الإجابة على المستقصى منهم، والتعبير عن آرائهم بحرية ودقة وعدم التقيد بالإجابات الواردة في القائمة، كما تم استخدام الأسئلة ذات الخيارات المتعددة بحيث يشمل الاختيار الأخير (إجابة أخرى) لجعل السؤال مفتوحًا، وذلك لإمكانية الحصول على أكبر قدر من الآراء عن مشاكل المنظومة ومعرفة الحلول المقترحة من وجهة نظر المستجيبين.

وبعد الانتهاء من عملية التصميم المبدئي لقوائم الاستقصاء تم مراجعتها من المشرف القائم على مراجعة البحث، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف من حيث تكوين وصياغة الأسئلة وتسلسلها، ومدى فهم المستقصى منهم للأسئلة، وقد أسفرت هذه العملية على إدخال بعض التعديلات في صياغة بعض الأسئلة لتكون أكثر دلالة ووضوحًا، وتعديلات بتسلسل الأسئلة، وأصبحت بشكلها النهائي الذي تم استخدامه.

هـ- جمع ومراجعة وترميز البيانات:

تم جمع قوائم الاستقصاء في موعد تم تحديده مع المستقصى منهم عند توزيعهم عليهم مع أخذ أرقام تليفوناتهم للتواصل بهم لتأكيد الموعد، تلا ذلك مراجعة تلك القوائم واستبعاد غير الصالح للتحليل وفقًا لمعياري التحيز وعدم اكتمال الإجابة، أو لعدم المصداقية في الرد،

وقد أسفر هذا الإجراء عن استبعاد عدد (6) قوائم بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، عدد 10 بالنسبة للعاملين بالجامعة، عدد 8 بالنسبة لمسئولي منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ويوضح الجدول التالي تفصيلات الاستقصاء الموزعة والمستبعدة، وكذا الصالحة للتحليل.

المستقصى منهم	قائمة الاستقصاء	القوائم الموزعة	القوائم المستردة	القوائم المستبعدة	القوائم المستخدمة	نسبة الاستجابة
١- أعضاء هيئة التدريس	الأولى	70	60	6	54	77%
٢- العاملين بجامعة أسيوط	الثاني	60	50	10	40	67%
٣- مسئولي الدفع الإلكتروني	الثالث	50	42	8	34	68%

وبعد الانتهاء من جمع قوائم الاستقصاء ومراجعة بياناتهم تم إجراء عملية الترميز والإدخال إلى الحاسب الآلي، وذلك تمهيدًا لإجراء التحليل الإحصائي اللازم عليها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ثانيًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل بيانات قوائم الاستقصاء، والتي تم توزيعها على كل من أعضاء هيئة التدريس، والعاملين بجامعة أسيوط، ومسئولي الدفع الإلكتروني ويتم عرض هذه النتائج على النحو الذي يتمشى مع أهداف الدراسة وذلك على النحو الآتي:

أ- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

- اختبار كا2.

2- تقدير فترة ثقة للنسبة في المجتمع من عينة الدراسة عند درجة ثقة 95٪.

ب- نتائج اختبار فروض الدراسة:

تناول هذا الجزء عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق باختبار فروض الدراسة، وتفسير تلك النتائج بما يتناسب مع أهداف الدراسة.

1- اختبار الفرض الأول:

ويعتمد اختبار هذا الفرض على تحليل مجموعة الأسئلة الخاصة بمميزات المنظومة من السؤال رقم 15 :12 بالنسبة للقائمة الأولى (أعضاء هيئة التدريس)-والأسئلة من رقم 13 :11 بقائمة الاستقصاء

الثانية (العاملين بالجامعة) - ولم يتم سؤال مسئولي منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني عن مميزات المنظومة لتحيزهم لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بحكم عملهم بالمنظومة ومعرفتهم بتقنيات وفنيات المنظومة ومن ثم احتمال عدم الحيادية والتحيز في إجاباتهم.

وتم اختيار هذا الفرض على النحو الآتي:

تحليل مجموعة الأسئلة الخاصة بمميزات المنظومة:

أ- **بالنسبة للمعاملات المالية:** تقدم منظومة الدفع والتحصل الإلكتروني ميزة تحويل الأموال أو إجراء عملية شراء وسداد الفواتير من أي مكان باستخدام فيزا ATM وفي وقت قياسي وبسهولة وجاءت آراء أعضاء هيئة التدريس مؤيدة هذه الميزة نسبة 62٪، وجاءت آراء العاملين بالجامعة مؤيدة هذه الميزة بنسبة 47٪ بإجمالي نسبة 56٪ من عينة الدراسة وعدد 117 قائمة استقصاء.

تشير قيم النسب الإحصائية إلى أن آراء المستخدمين لميزة المعاملات المالية التي تقدمها منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني اتفقت بأن ميزة تحويل الأموال وإجراء عمليات الشراء وسداد الفواتير هامة وتوفر وقتًا وجهدًا كبيرًا وذلك بالنسبة للفئات الوظيفية (أعضاء هيئة التدريس، والعاملين بالجامعة) ومبررين ذلك أن هذه الميزة عالجت مشكلة الدفع والتحصيل في حالة عدم توافر السيولة الكافية أو عدم إمكانية التواصل

مع المحصل المسئول عن تحصيل الفواتير المستحقة وتفادي الصعوبات التي يتعرض لها المستفيد عند رغبته في تحويل الأموال إلى أي شخص أو جهة.

ب- الاقتراض غير المباشر:

بالنسبة لميزة الاقتراض غير المباشر التي وفرتها منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني فقد وافق المستقصى منهم من عينة أعضاء هيئة التدريس بنسبة 19٪، وكانت ردودهم أنهم لم يستخدموا هذه الميزة ليست ذات أهمية بالنسبة لهم، أما بالنسبة للفئات الأخرى من عينة الدراسة من العاملين ومسئولي الدفع لم يتم سؤالهم عن هذه الميزة لتحيزهم وعدم الحيادية في الإجابة، وذلك لطبيعة عملهم وقربهم من إدارة الدفع والتحصيل الإلكتروني وإمكانية الاستفادة من مميزات المنظومة بشكل أسهل وبإجراءات مبسطة وسهلة.

ج- الأمان والموثوقية:

بالنسبة لميزة الأمان والموثوقية التي ارتفعت نسبتها بعد تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني عن النظام السابق، فجاءت قيم نسب التحليل الإحصائي لإجابات المستقصى منهم من عينة أعضاء هيئة التدريس مؤيدة هذه الميزة بنسبة 41٪، أما بالنسبة لعينة العاملين بالجامعة فقد وافق المستقصى منهم بنسبة 75٪ على أن المنظومة توفر

لهم الأمان والموثوقية بينما لم يتم سؤال مسئولي الدفع الإلكتروني عن هذه الميزة لأنهم إذا أجابوا بأنها لم توفر لهم الأمان والموثوقية فهذا يعني وجود خلل وتقصير في عملهم، وفي إجراءات التحصيل والصرف التي يقومون بها، حيث أنهم بقيامهم بعملهم يوفرون الأمان والموثوقية للمستفيد وبالتالي ستأتي جميع الإجابات بنسبة 100٪ إيجابية وهذا غير منطقي، أما بالنسبة لإجابات أعضاء هيئة التدريس والتي جاءت سلبية بنسبة 59٪ فقاموا بتوضيح أنهم لا يشعرون بالأمان والموثوقية جراء تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني لعدم معلوميتهم وصف المبالغ المحولة لهم ومتى تم تحويلها وماذا تخص وبالتالي تعتبر متابعة مستحقاتهم بالإضافة إلى كبر الفجوة بينهم وبين مسئولي منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

د- تقليل الأخطاء:

بالنسبة لميزة تقليل الأخطاء التي وفرتها منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني عن النظام السابق فقد وافق نسبة 18٪ من المستقصى منهم من أعضاء هيئة التدريس، بينما وافق المستقصى منهم من العاملين بالجامعة بنسبة 49٪، وبالنسبة للعينة من مسئولي الدفع الإلكتروني لم يتم سؤاللهم لنفس الأسباب السابق ذكرها حيث التحيز وعدم الحيادية في الإجابة لأنهم بالطبع إذا جاءت إجاباتهم سلبية فهذا يعني اعترافًا منهم بأخطائهم أثناء قيامهم بعملهم وهذا غير منطقي.

بالنسبة لإجابات أعضاء هيئة التدريس والتي جاءت سلبية عن هذه الميزة بنسبة 82٪، فقد عللوا ذلك بأنهم واجهوا أخطاء كثيرة متمثلة في تحويل مستحقاتهم بالخطأ إلى زملاء آخرين واتخاذ إجراءات مطولة لاسترجاعها في حال تم اكتشافها أما إذا لم يتم اكتشافها بسبب عدم معلوميتهم بوصف المستحقات المحولة لهم فلن يتم تصحيح الخطأ الذي حدث، ولذلك لم يشعروا بتقليل الأخطاء المقصودة بعد تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2- اختبار الفرض الثاني:

استهدف هذا الفرض التعرف على آراء المستفيدين بمختلف الفئات الوظيفية حول مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وما إذا كان هناك اختلافات في وجهات نظرهم وآرائهم حول المشاكل التي يتعرضون لها بسبب ميكنة الحسابات والتطور التكنولوجي للمعلومات، وتم صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم على النحو الآتي:

-لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

اعتمد اختبار هذا الفرض على تحليل مجموعة من الأسئلة الخاصة بمشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني والمتمثلة في الأسئلة من

رقم 11 :1 في قائمة الاستقصاء الأولى (ملحق 1)، والموجهة إلى أعضاء هيئة التدريس والأسئلة أرقام 10 ،9 ،7 ،5 ،4 ،3 في قائمة الاستقصاء الثانية (ملحق 2)، والموجهة إلى العاملين بجامعة أسيوط - والأسئلة أرقام 9 ،5 ،3 بالنسبة لقائمة الاستقصاء الثالثة (ملحق 3)، والموجهة إلى مسئولي الدفع والتحصيل الإلكتروني.

- ستتناول الباحثة أهم المشاكل الخاصة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

- تم اختبار هذا الفرض على النحو الآتي:

1- تأخر صرف المستحقات:

- جاءت نتيجة التحليل الإحصائي لإجابات المستقصى منهم من عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس عن مشكلة تأخر المستحقات مؤيدة حدوثها بنسبة 72٪ وتمثل هذه المشكلة إحدى أكبر وأهم المشاكل التي يواجهها المستفيدون، ويرجع ذلك لطول إجراءات الدورة المستندية والوقت الطويل لإتمام صرف المستند وتحويل المستحقات للبنك، بينما لم يتم سؤال الفئة الوظيفية من العاملين بالجامعة ومسئول الدفع والتحصيل الإلكتروني عن هذه المشكلة حيث أنهم لا يتعرضون لهذه المشكلة إلا بنسبة قليلة جدًا ويرجع ذلك لسهولة قيامهم بإجراءات الصرف وبحكم عملهم لديهم دراية كبيرة ومعرفة

بتقنيات وفنيات المنظومة مما يتيح لهم إنجاز هذه الإجراءات في وقت قصير، وذلك بحكم ارتباط العمل بإدارة الدفع الإلكتروني بالعمل في الإدارات الأخرى والقائم عليها العاملين بالجامعة، ومن ثم احتمالية التحيز وعدم الحيادية في الإجابة عند السؤال عن المشكلة، لذلك لم يتم سؤالهم بحثًا عن الدقة والمصداقية.

2- الحصول على وصف للمستحقات المحولة:

- تمثل هذه المشكلة إحدى أهم المشاكل المتعلقة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني والتي يواجهها أعضاء هيئة التدريس بنسبة كبيرة فجاءت إجاباتهم سلبية عن إمكانية الحصول على بيانات تفصيلية عن مستحقاتهم التي تخص فترات سابقة أو حالية بنسبة 85٪، حيث جاءت ردودهم عن صعوبة الحصول على بيانات عن وصف المستحقات المحولة، ويرجع ذلك إلى كبر الفجوة بين إدارة الدفع الإلكتروني وأعضاء هيئة التدريس، وصعوبة التواصل لمتابعة ما تم تحويله من مستحقات وذلك بسبب تأخر صرف المستحقات كما ذكرنا سابقًا، بالإضافة إلى البيروقراطية التي تمثل عائقًا كبيرًا لحسن سير العمل بالنسبة لمسئولي الدفع الإلكتروني، حيث اتضح من خلال التحليل الإحصائي لما ورد من إجابات المستقصى منهم للفئات الثلاثة على السؤال الرابع في قائمة الاستقصاء الأولى والثانية والسؤال الثالث في القائمة الثالثة، أنه بتفعيل المنظومة لم يتحول مسار العمل الحكومي

من المسار التقليدي البيروقراطي إلى إجراءات أكثر مرونة وسهولة، أفادت نسبة 73٪ من عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بأنهم يواجهون مشكلة البيروقراطية أثناء متابعتهم للمستحقات، ونسبة 65٪ من عينة الدراسة من العاملين بالجامعة تعاني من الإجراءات المطولة للدورة المستندية وتحكم العاملين وتعقد الإجراءات، ونسبة 45٪ من عينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني، واتضح من تلك النتائج وبتحليل اختبار كا2 أنه يوجد تأثير للبيروقراطية بين الفئات الوظيفية الثلاث بقيمة 3 ,1، حيث أدى وجود الإجراءات البيروقراطية بإدارة الدفع الإلكتروني بنسبة 45٪ إلى التأثير بالتبعية على مسار العمل الحكومي القائم عليه العاملين بالجامعة والذي في النهاية ينعكس ويؤثر على متطلبات أعضاء هيئة التدريس الخاصة بمتابعة التحصيل والصرف لمستحقاتهم، وبالتالي كانت اتجاهات ردودهم وآرائهم سلبية، موضحين تأثير البيروقراطية على مسار العمل الحكومي والذي بدوره يتسبب في تأخر صرف المستحقات وصعوبة الحصول على وصف المبالغ المحولة.

3- صعوبة التواصل مع مسئولي الدفع الإلكتروني:

- يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي والموضحة في الجدول رقم (2) ملحق (4) الموضح به التحليل الإحصائي للدراسة، أنه من خلال إجابات المستقصى منهم (أعضاء هيئة التدريس) على السؤال

رقم 10 الوارد في قائمة الاستقصاء الأولى (ملحق رقم 1) بأنه هل توجد فجوة كبيرة وصعوبة في التواصل مع مسئولي الدفع لمتابعة المستحقات فكانت ردودهم بنعم يوجد فجوة كبيرة بنسبة 72٪، أما بالنسبة لفئة العينة من العاملين بالجامعة فجاءت ردودهم إيجابية عن التواصل مع مسئولي الدفع بنسبة 61٪ وذلك لارتباط إجراءات أعمالهم بإجراءات العمل بإدارة الدفع الإلكتروني مما يحتم عليهم التواصل وليس اختياريًا، وقد أدى ذلك إلى عدم القدرة على الرقابة على الأداء والتي جاءت سلبية بالنسبة لإجابات أعضاء هيئة التدريس بقيمة 71٪، فكبر حجم الفجوة بين أعضاء هيئة التدريس ومسئولي الدفع الإلكتروني وصعوبة التواصل لمتابعة صرف المستحقات كان له الأثر السلبي على الأداء الرقابي، بينما جاءت نسبة إجابات العاملين بالجامعة إيجابية بنسبة 57٪ ويرجع ذلك لارتباط العمل بالإدارات الأخرى بإجراءات العمل بإدارة الدفع الإلكتروني كما ذكرنا سابقًا، بينما أفادت عينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني بتحسن الآداء الرقابي على مخرجات العمليات المحاسبية والمالية بخصوص تحصيل وصرف المستحقات وكانت نتيجة التحليل الإحصائي في ذلك إيجابية بنسبة 50٪ وذلك من واقع عملهم بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ويتضح من نتائج اختبار معنوية كا2 بأنه يوجد تأثير وترابط بين الفئات الوظيفية الثلاثة بالنسبة لمشكلة تحسن الرقابة على الأداء نتيجة تبعية كل

فئة من العينة المستقصى منها للإجراءات الوظيفية الخاصة بها.

3- اختبار الفرض الثالث:

- لا توجد فروق جوهرية بين آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لمشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

- استهدف هذا الفرض التعرف على ما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية في آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لحل وتفادي مشكلات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالتطبيق على جامعة أسيوط.

- ويعتمد اختبار هذا الفرض على تحليل إجابات السؤال الأخير رقم 17 في قائمة الاستقصاء الأولى والموجهة إلى عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والسؤال رقم 15 في قائمة الاستقصاء الثانية والموجهة إلى عينة الدراسة من العاملين بالجامعة والسؤال رقم 13 في قائمة الاستقصاء الثالثة والموجهة إلى عينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني، وطلب فيها من المستقصى منهم توضيح آرائهم عن الحل المقترح تجربة وشفافية وإضافة أي مقترحات أخرى وعدم التقيد بالإجابة الواردة في القائمة حيث يتم استخدام نوعية الأسئلة المفتوحة لترك مساحة للمستقصى منهم التعبير عن آرائهم بحرية وإضافة أي مقترحات يرونها مناسبة لحل مشاكل المنظومة، وجاء السؤال عن

الحل المقترح موحدًا في القوائم الثلاث، واستهدف هذا السؤال معرفة مدى موافقة عينة الفحص على إرسال كشف حساب موضحًا تفصيل ووصف العمليات والمبالغ التي تمت على حساب العميل من خصم أو إيداع مقابل خصم مبلغ رمزي وتوضيح أي اقتراحات أخرى لديهم ويرونها من وجهة نظرهم مناسبة لحل مشاكل المنظومة.

- واتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين بشأن الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل المنظومة وكانت نتيجة التحليل الإحصائي كالآتي:

- بالنسبة لردود أعضاء هيئة التدريس فقد جاءت نسبة الموافقة على إرسال كشف حساب مطبوع يوضح توصيف المبالغ التي تم تحويلها بشكل دوري 77٪، ونسبة 3٪ اقترحت اقتراح آخر وهو إرسال رسالة SMS عن طريق الموبايل عقب كل عملية تحويل للمبالغ المستحقة، بينما أفادت نسبة 20٪ من عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس إرسال E-Mail يوضح توصيف المبالغ المحولة بشكل دوري أو عقب كل عملية.

- بالنسبة لعينة الدراسة من العاملين بالجامعة فقد وافقت نسبة 51٪ على الحل المقترح، بينما ايعترضت نسبة 32٪ على خصم مبلغ رمزي من الراتب مقابل إرسال كشف الحساب وطالبوا بتقديم هذه الخدمة دون خصم أي مصروفات إضافية معللين ذلك بأنه يتم خصم مصاريف

إدارية نظير تحويل مستحقاتهم ولا يرغبون في تحمل أي مصاريف إدارية أخرى، وأفادت نسبة 17٪ باقتراح آخر وهو إرسال رسالة SMS على الموبايل عقب كل عملية تحويل.

- بالنسبة لعينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني، فجاءت نسبة الموافقه على تطبيق الإطار المقترح لحل مشاكل المنظومة 60٪ مؤيدة، وهذه تمثل نسبة غير متوقعة نظرًا لسهولة الاستعلام وتوفر البيانات لدى هذه الفئة من العينة بحكم عملها داخل إدارة الدفع الإلكتروني، وعلى الجانب الآخر اعترضت نسبة 40٪ من عينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني على تطبيق هذا الحل المقترح، وعلتهم في ذلك أنهم ليسوا في حاجة إلى إرسال كشف أو رسالة SMS أو Email بمقابل أو بدون مقابل لأنهم بحكم عملهم بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وتوافر البيانات لديهم يمكنهم الاستعلام في أي وقت عن مستحقاتهم وحل أي إشكال يظهر، وذلك من خلال ال User المخصص لكل مسئول دفع إلكتروني والدخول على ال System بالإضافة إلى توفر بيان بتواريخ الاستحقاق القادمة، فهم لا يواجهون مشكلة متابعة مستحقاتهم.

- يتضح من التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فروض البحث الآتي:

• قبول فرض العدم الأول لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مميزات المنظومة.

• قبول فرض العدم الثاني بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مشاكل المنظومة.

• قبول فرض العدم الثالث بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لعلاج مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

* * *

ملخص الفصل الثالث

– تناول هذا الفصل عرض الدراسة الميدانية التي استهدفت التعرف على آراء المستفيدين حول مميزات ومشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والتوصل إلى إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات المنظومة، إضافة إلى الدور الذي يؤديه تطور تكنولوجيا المعلومات في تحسن الأداء الرقابي، وتحسن مسار العمل بالهيئات الحكومية، وكذا الوقوف على آراء المستفيدين حول اتخاذ إجراءات رقابية دقيقة لإمكانية متابعة تحصيل وصرف المستحقات وتحديد أسباب المشاكل التي يتعرض لها المستفيدون أثناء التعامل مع خدمات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني ولتحقيق ذلك تم عرض منهجية الدراسة التي تم اتباعها أثناء القيام بالدراسة الميدانية، ثم عرض وتحليل فروض الدراسة.

وخلصت الدراسة الميدانية إلى النتائج الآتية:

– وجود فجوة كبيرة بين المستفيدين من أعضاء هيئة التدريس وبين مسئولي الدفع الإلكتروني تعوق إمكانية متابعة مستحقاتهم.

– لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مميزات منظومة الدفع الإلكتروني.

- لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

- لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول الإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية لمخرجات المنظومة لتفادي العيوب والمشاكل بالمنظومة.

- ومن خلال فحص إجابات المستقصى منهم من الفئات الوظيفية الثلاثة على الأسئلة أرقام 13، 15، 17 على الترتيب في قوائم الاستقصاء بشأن الحل المقترح لتفادي مشاكل المنظومة، لوحظ أن أغلبية عينة الدراسة من الفئات الثلاث اتفقت على أن إرسال كشف حساب تفصيلي موضح به وصف المبالغ المحولة يمثل أفضل الحلول.

- بالإضافة إلى نتائج اختبار معنوية كا2 والتي جاءت موضحة وجود ارتباط وتأثير متبادل بين الفئات الوظيفية الثلاثة حول الحل المقترح واشتراكهم في الموافقة على تطبيق هذا الحل المقترح.

* * *

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

أولًا: الخلاصة:

– تعد منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني أهم تطور لتكنولوجيا المعلومات في العصر الحديث، وفي نقل وتخزين البيانات والمعلومات المالية، حيث الاتجاه الحكومي للدولة لميكنة كل الأجهزة الإدارية والحكومية بالدولة، ونتيجة للدور المهم الذي تلعبه منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في توفير البيانات والمعلومات ودورها في تحصيل وصرف المستحقات تم اختيار موضوع هذا البحث.

– لذا استهدفت الدراسة بصفة أساسية التعرف على مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وإيجاد حلول لتلك المشاكل، وذلك من خلال عرض ومناقشة مميزات ومشاكل المنظومة، ومحاولة إيجاد حلول لهذه المشاكل، وقياس مدى اتفاق آراء المستفيدين في مختلف الفئات الوظيفية على المميزات والمشاكل والحلول، والوقوف على الاقتراحات الأخرى التي يقدمها المستفيدون من خدمات المنظومة.

– **ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:**

• **تناول الفصل الأول:** الإطار النظري لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من حيث الإطار التاريخي والفني والتقني للمنظومة،

وتناول مفهوم الدفع والتحصيل الإلكتروني، وشرح للإطار القانوني لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والذي من خلاله تم توضيح المفاهيم المتعلقة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

• **تناول الفصل الثاني**: الإطار التطبيقي لمنظومة الدفع الدفع والتحصيل الإلكتروني موضحًا شرح لآلية العمل داخل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وتناول إجراءات المراجعة والرقابة الداخلية من خلال شرح الإجراءات الرقابية الحكومية التي يتم اتخاذها لتحسن الأداء الرقابي بالجهات الحكومية، وعرض المشاكل المتعلقة بالتطبيق العملي للمنظومة.

• **وتناول الفصل الثالث**: الإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال الدراسة الميدانية التي تمت من خلال إجراء المقابلات الشخصية، وقوائم الاستقصاء للتعرف على مميزات ومشاكل المنظومة من وجهة نظر المستفيدين والوقوف على آرائهم للوصول إلى حلول مقترحة لتفادي المشاكل، واختيار الأسلوب المناسب لعلاج العيوب والمشاكل المتعلقة بها.

ثانيًا: النتائج:

مما سبق يمكن تلخيص نتائج البحث على النحو الآتي:

يتبين من خلال نتائج الجزء النظري (الفصل الأول) أهمية تفعيل

منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والدور الذي تقوم به في تطوير تكنولوجيا المعلومات واتجاه الدولة للميكنه في نقل البيانات والمعلومات المالية والإدارية.

وتم التوصل من خلال الجزء التطبيقي والدراسة الميدانية التي تم إجراؤها بالتطبيق على جامعة أسيوط موضع الدراسة، إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

أ- لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مميزات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

ب- ترجع أهم المشاكل الناتجة عن تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى كبر الفجوة بين المستفيدين من أعضاء هيئة التدريس ومسئولي الدفع مما نتج عنه بالتبعية مشاكل أخرى وهي عدم القدرة على متابعة المستحقات وضعف الرقابة على الأداء.

جـ- لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول مشاكل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني والمتمثلة في:

- تأخر صرف المستحقات.

- عدم إمكانية الحصول على وصف للمبالغ المحولة.

- تعقد الأنظمة والإجراءات الخاصة بالدورة المستندية وقلة المرونة، (البيروقراطية).

د- لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء المستفيدين حول الحلول المقترحة لتفادي مشاكل المنظومة.

- يلاحظ من خلال النتائج السابقة المتعلقة بردود المستقصى منهم اتفاقهم حول مشاكل المنظومة بالرغم من اختلاف فئاتهم الوظيفية، بينما اختلفت عينة الدراسة من مسئولي الدفع الإلكتروني مع الفئات الأخرى من العينة (أعضاء هيئة التدريس، العاملين بالجامعة) حول الحل المقترح لعلاج مشاكل المنظومة الرئيسية، ويرجع ذلك إلى قدرة مسئولي الدفع الإلكتروني الدخول إلى ال System باستخدام ال User الخاص والمفعل لكل مسئول دفع ومتابعة المستحقات ولتوفر البيانات المطلوبة لديهم، عكس الفئات الأخرى من عينة الدراسة.

ثالثًا: التوصيات:

في إطار تطبيق وتنفيذ الإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية لضبط مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني يلزم استخدام القيود المحاسبية للرقابة على المبالغ المخصومة والمحولة الخاصة بالمستفيدين، حيث أنه لضبط منظومة الدفع الإلكتروني يجب استخدام نظام محاسبي لتسجيل وتبويب عمليات الخصم أو الإيداع التي تتم على حساب المستفيد ولإمكانية قياس الحركات المالية التي نفذت في فترة زمنية معينة، وفي النهاية تفسير وتلخيص الحركات المدينة والدائنة التي

تمت عن تلك الفترة المحددة والإفصاح عن المعلومات المالية والتأكد من تحقق الرقابة الداخلية بشكل جيد وتوفير وسيلة للرقابة على العمليات المالية للوحدة الحاسبية وإعداد تقارير مالية عادلة ومفيدة للمدراء وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة، ويتم تطبيق النظام المحاسبي للإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني باستخدام القيود المحاسبية التالية:

– تقترح الباحثة ثلاث طرق علمية وعملية متاحة لتنفيذ هذا الإجراء الرقابي المقترح وذلك بالتطبيق على الصناديق الخاصة واحتساب المبالغ المحصلة من المستفيدين إيرادات للصندوق وليكن التطبيق على صندوق البحوث كمثال:

1– أن يتم توريد المبالغ نقدًا إلى الصراف، أي على كل من يرغب في الاشتراك في هذه الخدمة يتوجه إلى الصراف ويورد له المبلغ المطلوب والذي بدوره سوف يقوم بتوريدها إلى البنك على رقم الحساب الخاص بالصندوق.

وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:–

Xx من حـ/ نقدية تحت التسوية

Xx إلى حـ/ الإيرادات (صندوق البحوث) - يتم التوريد على رقم الحساب الخاص بالصندوق.

• قيد إثبات الإيراد المحصل - ينفذ القيد على منظومة gfmis مصدر تمويل صناديق 501010101

* * *

2- أن يقوم المستفيد الذي يرغب في الحصول على هذه الخدمة بالتوريد عن طريق التحصيل الإلكتروني بماكينة الفوري التي بحوزة الصراف - وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

Xx من حـ/ أوامر دفع واردة (محصلة)

Xx إلى حـ/ الإيرادات (صندوق البحوث) - على رقم الحساب الخاص بالصندوق.

• قيد إثبات الإيرادات المحصلة – ينفذ على منظومة gfmis مصدر تمويل صناديق 501010101

* * *

3- الخصم المباشر من مستحقات المستفيد بناءً على موافقته أيضًا بعد التوقيع على طلب الموافقة على الاشتراك في الخدمة - وتتم المعالجة المحاسبية بالقيود التالية:

أ- Xx من حـ/ دائنة اشتراكات

Xx إلى حـ/ صندوق البحوث (حسابات الصناديق الخاصة)

• قيد إثبات خصم المبالغ المستحقة من المستفيد نظير الخدمة المقدمة وإثبات استحقاق الصندوق المختص للإيردات

ب- Xx من حـ/ أوامر دفع واردة (محصلة)

Xx إلى حـ/ الإيردات (صندوق البحوث)

• قيد إثبات تحويل الإيرادات مبالغ الإيرادات للصندوق - يتم تنفيد القيد أ، ب على منظومة gfmis مصدر تمويل موازنة عامة 101010101

جـ – Xx من حـ/ الوحدة الحسابية المركزية (دائنة اشتراكات)

Xx إلى حـ/ مبالغ مدينة طرف الوحدة الحسابية المركزية

• قيد إثبات رصيد الإيرادات المنقول من الوحدة الحسابية المركزية (موازنة) إلى الوحدة المركزية مقطع حسابات خاصة، ينفذ على منظومة gfmis مصدر تمويل صناديق 501010101

د – Xx من حـ/ الوحدة الحسابية المركزية (دائنة اشتراكات)

Xx إلى حـ/ البنك المركزي (رقم الحساب الخاص بالصندوق)

• قيد إثبات عملية المناقلة من البنك المركزي إلى الوحدة المركزية دائنين مقطع حسابات صناديق خاصة، ينفذ هذا القيد على منظومة gfmis مصدر تمويل صناديق 501010101 وذلك عند طباعة كشف حساب الوحدة الحسابية المركزية أو ورود كشف حساب البنك أيهما أقرب.

هـ- Xx من حـ/ أوامر دفع (محصلة)

Xx إلى حـ/ موارد جارية صناديق خاصة

• قيد إثبات تحصيل الإيرادات للحساب الخاص (صندوق البحوث) ويتم التوريد على رقم الحساب الخاص بالصندوق في البنك المركزي فقط، ينفذ هذا القيد على منظومة gfmis مصدر تمويل صناديق 501010101.

و - Xx من حـ/ جاري البنك المركزي (حساب الصندوق)

Xx إلى حـ/ أوامر دفع واردة.

• قيد إقفال حساب أوامر دفع واردة وذلك عند ورود حافظة البنك، ينفذ هذا القيد على منظومة gfmis مصدر تمويل صناديق خاصة[1] 501010101 .

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تقترح الباحثة التوصيات الآتية:

ضرورة أن تحرص الجهات الحكومية والإدارية بالدولة على إنشاء قسم مستقل مختص بمتابعة التحصيل والصرف لمستحقات المستفيدين

(1) تم الاستعانه بكتاب دورى رقم 79 لسنة 2018 الصادر عن رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية - وزارة المالية.

والرد على استفساراتهم بشكل سريع ومباشر، على أن يبدأ عمل هذا القسم حيث ينتهي عمل مسئول الدفع والتحصيل الإلكتروني.

تطبيق الإطار المقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مخرجات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والقيام بإرسال كشف حساب تفصيلي موضحًا به توصيف المبالغ المحصلة والمحولة بشكل دوري مقابل خصم مبلغ رمزي كما تم التوضيح سابقًا في الدراسة الميدانية.

توفير عدد أكبر من العماله المدربة، نظرًا لكبر حجم العمل بالوحدات الحسابية تحديدًا، وذلك لحسن سير العمل وإنجاز الأعمال بشكل أفضل وبدقة، مما ينتج عنه تحسن الأداء الرقابي للحكومة.

تقسيم العمل بين مسئولي الدفع الإلكتروني بشكل عادل ومتساوٍ، حتي يمكن إنجاز الأعمال بشكل دقيق ومنتظم دون تأخير.

الاهتمام بالجانب المادي والمعنوي لمسئولي الدفع الإلكتروني، لما له من تأثير إبجابي على حسن سير العمل داخل المنظومة، نظرًا لوجود علاقة طردية وقوية بين تقدير الإدارة لمجهودات مسئولي الدفع وبين حسن سير العمل وإنجازه بكفاءة، وسرعة في الأداء.

تطبيق معيار cobit للرقابة الحكومية على الأداء، وللمساعدة في الاستفادة من استخدام تقنية المعلومات بأعلى درجة من الكفاءة.

* * *

مراجع البحث

قائمة المراجع:

1- د/ أحمد حسين علي حسين - مشاكل الرقابة في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات وأثرها على مسئوليات المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلة 26، العدد الأول، 1929.

2- الهيئة العامة للاستفسارات أنشئت عام 1954، جهاز الإعلام الرسمي والعلاقات العامة للدولة عنوان الموقع Sis.gov، أخبار اقتصادية، بيان 13 أكتوبر 2018.

3- أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبي ظبي للحوكمة، مركز أبي ظبي ص 60-4، أهمية الحوكمة الإلكترونية، مقال متاح على الرابط التالي -blog fikeonperences.org تاريخ الاسترجاع 2015/ 4/ 25.

5- المفهوم والموضوع والمنهج - دار الفكر العربي، القاهره، 1982.

6- إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية ص 129 -128.

7- أروى، مجلة ع القهوة، تكنولوجيا عامة، 2018 / 3 / 2.

8- بسمة حلاوة، منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، تحديات التطبيق في مصر، موقع إضاءات 2015/ 7/ 25

9- تامر إمام، 2018/ 7/ 23 - جريدة صوت الأمة.

10- تامر إمام، منظومة المدفوعات الإلكترونية، موقع دوت مصر.

11- تعريف المبادئ التوجيهية الأوروبية المتعلقة بتطبيق معايير الإنتوساي للرقابة الحكومية رقم 22 في ظل تطبيق أنظمة المعلومات عام 2000 - صـ30

12- جمال أحمد حسن - مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، صـ171، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط عام 2008/ 2007

13- د/ جمال أحمد حسن - مرجع سابق صـ170- 169

14- دليل تدقيق نظم المعلومات، ترجمة ديوان المحاسبة، الكويت، صـ12، تعريف لجنة الأساسوي المتخصصة بالرقابة وتدقيق المعلومات في الوحدات الحكومية.

15- دليل إرشادي وتعليمات التحصيل الإلكتروني وقفًا لقرار وزير المالية رقم760 ،269 لسنة 2018، الإصدار الأول، أبريل 2019، رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية.

16- ريم عقاب الخصاونة، إطار مقترح للرقابة الحكومية في بيئة الحكومة الإلكترونية، ديوان المحاسبة الأردني، إشراف أ.د/ ثناء على القباني، ص 59-58.

17- صلاح الفوال - طريقة اختيار وتكوين العينة، على الاجتماع.

18- عبد العال هاشم أبو خشبة، المشكلات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات في منشآت الأعمال بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، يوليو 1993صـ58-57

19. عثمان، وفاء 2006 صـ8 - دليل الأساسوي، ترجمة ديوان محاسبة الكويت، صـ 20

20- عبد اللاه فراج، نظم المعلومات المحاسبية، قسم المحاسبة كلية التجارة وجامعة أسيوط صـ200-193

21- موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيانات إعلامية، المركز الإعلامي والعلاقات العامة 2019/ 2/ 15

22- ماكس فيبر، كتاب الاقتصاد والمجتمع، ترجمة محمد التركي.

23- د/ محمد سعيد الحلبي، دراسة رؤية تحليلية نقدية للبيروقراطية.

24- منظومة حساب الخزانة الموحد، وزارة المالية موقع .gfmis .mof.gov

25- موقع الشبكة المالية الحكومية، مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني.

26- محمود على غريبة، دراسات وبحوث في مراجعة الحسابات، بدون ناشر 2007-2006، صـ136-112

27- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية.

28- ناصر محمد أبو الوفا، دراسات متقدمة في المراجعة قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط

29- نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية، موقع Gfmis.

30.نشوة الشربيني، إشراف/ نادية صبحي، جريدة الوفد، السبت 15 /6 /2019

31- Weben.m.wikipedia.org

* * *

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) - قائمة الاستقصاء الأولى.

ملحق رقم (2) - قائمة الاستقصاء الثانية.

ملحق رقم (3) - قائمة الاستقصاء الثالثة.

ملحق رقم (4) – أسئلة المقابلات الشخصية لمختلف الفئات الوظيفية.

ملحق رقم (5) - التحليل الإحصائي للدراسة.

* * *

أبحاث مقترحة

1.إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على مدخلات منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

2.إطار مقترح لإجراءات الرقابة الداخلية على عمليات التشغيل بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

3.إطار مقترح لربط العمل بإدارة شئون العاملين مع العمل بإدارة الحسابات عن طريق الميكنة لتقليل الإجراءات اليدوية وتقليل البيروقراطية.

4.إطار مقترح لإجراءات إلغاء الدفاتر اليدوية بالوحدات الحسابية.

5.دراسة كيفية علاج المشاكل التقنية والفنية بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني والتي بدورها تؤثر على العمليات المحاسبية والمالية التي تتم داخل المنظومة.

6.دراسة إمكانية إنشاء قسم مستقل بالوحدات الحسابية للرد على استفسارات المستفيدين والاستعلام عن المستحقات.

الفهرس

محتويات البحث..... 5

مقدمة 7

مشكلة البحث 9

أهداف البحث..... 12

منهجية البحث 13

أهمية البحث 16

حدود البحث 17

فرضيات البحث..... 17

هيكل البحث..... 18

الفصل الأول: الإطار العام عن منظومة الدفع

والتحصيل الإلكتروني 19

المبحث الأول: مصطلحات هامة ذات صلة 20

المبحث الثاني: نشأة ومفهوم وماهية منظومة

الدفع والتحصيل الإلكتروني 27

ملخص الفصل الأول 73

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمنظومة الدفع

والتحصيل الإلكتروني 75

المبحث الأول: (مصطلحات هامة ذات صلة) 77

المبحث الثاني: أثر استخدام الحاسب على

عناصر النظام المحاسبي 88

المبحث الثالث: المراجعة وإجراءات الرقابة الداخلية في

ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية 94

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية 151

المبحث الأول: تحليل مضمون المقابلات الشخصية 153

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للمعلومات التي تم

جمعها بواسطة قوائم الاستقصاء 175

ملخص الفصل الثالث 195

الخلاصة والنتائج والتوصيات: 197

مراجع البحث 207

ملاحق الدراسة 211

أبحاث مقترحة 212

❊ ❊ ❊